جامعة أحمد درايعية - ادرار – الجزائر
Université Ahmed Draia -Adrar -Algérie

جامعة أحمد درايعية - ادرار - الجزائر
Université Ahmed Draia - Adrar – Algérie

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد درايعية – ادرار – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث(ل م د)
شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

تحت عنوان:

تقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، دراسة حالة ولاية ادرار

اعداد الطالب:
مالكـي مصطفى

إشـراف:
أ.د بلال بوجمعـــة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبـــة	الجامعة	الصفـــــة
أ.د بلوافي محمد	استاذ	جامعة أحمد درايعية – ادرار	رئيساً
أ.د بلال بوجمعـــة	استاذ	جامعة أحمد درايعية – ادرار	مشرفاً ومقرراً
أ.د عبد الرحمان عبد القادر	استاذ	جامعة أحمد درايعية – ادرار	ممتحناً
أ.د معمري عبد الوهاب	استاذ	جامعة طاهري محمد – بشار	ممتحناً
أ.د فودوا محمد	استاذ	جامعة أحمد درايعية – ادرار	ممتحناً
د. مكرودي سالم	أستاذ محاضر أ	جامعة أحمد درايعية – ادرار	ممتحناً

الموسم الجامعي: 2021 – 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

المجادلة (11)

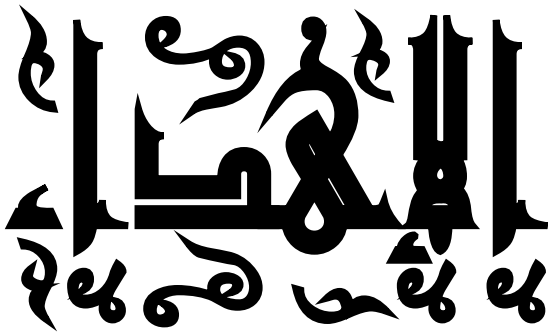

إهـــداء

أُهدي هذا العمل المتواضع إلى:

.... الوالدة الكريمة أسأل الله لها دوام الصحة والعافية ، وإلى روح والدي الطاهرة أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجدد عليه رحماته

..... زوجتي و أبنائي حفظهم الله ورعاهم

..... جميع إخوتي وكل الأحباب والأصدقاء

..... زملائي في الدراســة

....كل من قدم لي يد العون ولو بكلمة طيبة أو من قدم لي نصحاً ولو بإستشارة

.... كل طلبة العلــم

شكر وعرفان

شكر وعرفان

أتقدم بخالص الشكر وعميق الامتنان والتقدير لأستاذي الفاضل البروفيسور:
بلال بوجمعة، المشرف على هذه الاطروحة مع الاعتراف بجهوده الطيبة وتوجيهاته السديدة والقيمة وإرشادته البناءة.

والشكر الموصول لـ الدكتور **مالكي عمر** على مساهمته القيمة في هذه الاطروحة.
يسعدني أيضاً أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم المناقشة والحكم على هذه الاطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل السادة أساتذة فريق التكوين في الدكتوراه بالكلية لدفعة الموسم الجامعي 2018 – 2019؛ سائلاً الله عز وجل لهم التوفيق والمزيد من النجاحات في حياتهم العلمية والعملية.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	أ - ح
الفصل الأول: الجوانب النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر	00
مقدمة	01
المبحث الأول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	02
أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	02
ثانياً: التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	06
ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر	10
رابعاً: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر وأهم مخاطره	11
خامساً: أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر	18

المبحث الثاني: تطور الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واتجاهاتها على المستوى العالمي	23
أولاً: تطور حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي	24
ثانياً: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال (2005- 2020)	27
ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي	34
رابعاً: عمليات الاندماج والتملك على المستوى العالمي	35
المبحث الثالث: محددات ودوافـــــع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات	42
أولاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	43
ثانياً: المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة	46
ثالثاً: أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	49
رابعاً: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر	51
خامساً: الشركات متعدّدة الجنسيات وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	53
خاتمة	66
الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق العمل	67
مقدمة	68
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بسوق العمل	69
أولاً: مفاهيم عامة حول العمل	69
ثانياً: تحديد مفهوم سوق العمل	79
ثالثاً: محددات سوق العمل	81
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل	86
أولاً: سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية	86

ثانياً: سوق العمل حسب النظرية الكينزية	97
ثالثاً: سوق العمل حسب الفكر الاقتصادي الحديث	100
المبحث الثالث: محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية (ICMT)	102
أولاً: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمؤشرات سوق العمل	102
ثانياً: مؤشرات سوق العمل	104
ثالثاً: هيكل مؤشرات سوق العمل	106
المبحث الرابع: عرض محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية	107
أولاً: المؤشرات العامـة	107
ثانياً: مؤشرات التشغيل	111
ثالثاً: مؤشرات البطالة	122
رابعاً: مؤشرات الدخل والأجور والتعويضات	127
خامساً: مؤشرات الإنتاجية	129
خاتمة	133
الفصل الثالث: تحليل وتقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الوطني والمحلي	134
مقدمة	135
المبحث الأول: تحليل وتقييم واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	136
أولاً: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر	136
ثانياً: تحليل بيئة أداء الاعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر	145
ثالثاً: تحليل تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومصادرها إلى الجزائر خلال (2005-2020)	152

رابعاً : التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	155
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005-2020	160
أولاً: أجهزة ضبط سياسة سوق العمل في الجزائر	160
ثانياً: تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر	164
ثالثاً: محددات سوق العمل في الجزائر	174
المبحث الثالث: تحليل الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر	177
أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد واهميتها النسبية على سوق العمل في الجزائر حسب طبيعة الاستثمارات (2002-2018)	177
ثانياُ: مناصب العمل المستحدثة حسب التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية	179
ثالثاً: مناصب العمل حسب الشركات المستثمرة المساهمة في تطور سوق العمل (2003-2015)	180
رابعاً: مناصب العمل المستحدثة حسب التوزيع القطاعي	181
المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر	182
أولاً: تحديد النموذج القياسي الاول المستخدم	182
ثانياً: النتائج التطبيقية لدراسة النموذج الأول (1)	184
ثالثاً: تحديد النموذج القياسي الثاني المستخدم	192
رابعاً: النتائج التطبيقية لدراسة النموذج الثاني (2)	192

المبحث الخامس: تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل بولاية ادرار	197
أولاً: عرض عام لولاية ادرار	197
ثانياً: تطور مؤشرات سوق العمل في ولاية ادرار	199
ثالثاً: تحليل تطور عرض العمل والطلب على العمل في سوق العمل لولاية ادرار	200
رابعاً: تحليل مساهمة تدفقات المؤسسات الأجنبية المستثمرة في سوق العمل بولاية ادرار	211
خامساً: معوقات مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل بولاية ادرار وسبل معالجتها	213
خاتمة	216
الخاتمة العامة	217
النتائج والتوصيات	218
قائمة المراجع	221
قائمة الملاحق	237
الملخص	244

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مفاهيم مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر	5
(2-1)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً وتوزيعه الجغرافي خلال الفترة (2005 2020)	24
(3-1)	تطور عمليات الاندماج والتملك (الاستحواذ) للشركات عبر الحدود خلال الفترة (2005-2020)	38
(4-1)	تعريف بعض الكتاب الاقتصاديين للشركات المتعددة الجنسيات	54
(5-1)	أكبر 10 شركات في العالم وفقاً لقائمة فورتشن غلوبال 500 لسنة 2020	56
(6 -1)	تطور في بعض مؤشّرات قوة ونفوذ الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم متعددة الجنسيات خلال الفترة (2005- 2018)	61
(1-2)	نماذج الوساطة في سوق العمل	81
(2-2)	التوزيع القطاعي لعرض العمل والطلب على العمل	81
(3-2)	قائمة المؤشرات حسب منظمة العمل الدولية 2015	105
(1-3)	المؤشر المركب لسهولة أداء الاعمال للجزائر	148
(2-3)	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة 2006-2020 عالمياً	150
(3-3)	أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ومكوناته (2013-2019)	151
(4-3)	تطور تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية والجزائر (2005-2020)	152
(5-3)	مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	155
(6-3)	أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	156
(7-3)	التوزيع القطاعي لأهم 10 مشاريع استثمارية في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	159
(8-3)	تطور حجم ومعدل نمو السكان والقوة العاملة في الجزائر (2005-2020)	165
(9-3)	تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر (2005-2020)	169

(3-10)	تطور معدل نمو إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	172
(3-11)	تطور عرض العمل والطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)	174
(3-12)	تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2017)	177
(3-13)	تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ; الاستثمارات المحلية في الجزائر لعام 2018	178
(3-14)	التوزيع الجغرافي للمناصب المستحدثة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (2003-2015)	179
(3-15)	أهم 05 شركات استثمارية اجنبية مساهمة في تطور سوق العمل خلال الفترة (2003 - 2015)	180
(3-16)	التوزيع القطاعي لمناصب العمل المستحدثة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال (2003-2015)	181
(3-17)	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	185
(3-18)	نتائج تقدير نموذج ARDL (1, 4, 4, 3, 4)	187
(3-19)	اختبار الحدود	188
(3-20)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	189
(3-21)	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج 2)	193
(3-22)	نتائج تقدير نموذج ARDL (1, 0) (النموذج 2)	193
(3-23)	الجدول رقم (3-23): اختبار الحدود (النموذج 2)	194
(3-24)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ (النموذج 2)	195
(3-25)	أهم مؤشرات سوق العمل في ولاية ادرار خلال الفترة 2006 – 2020	199
(3-26)	عروض العمل المسجلة لدى وكالات التشغيل المحلية حسب الجنس خلال الفترة 2018-2019	201
(3-27)	عرض العمل حسب الفئة العمرية في سنة 2016 و2018	202
(3-28)	عرض العمل حسب مستوى التأهيل لسنة 2016 و2018	204

(3-29)	عرض العمل حسب الحالة التعليمية في سنة 2018	205
(3-30)	تطور عرض العمل خلال سنة 2017 و2018	206
(3-31)	الطلب على العمل المسجل حسب الوكالات المحلية خلال سنة 2018	207
(3-32)	الطلب على العمل حسب القطاع القانوني وطبيعة النشاط في سنة 2016	207
(3-33)	الجدول رقم تطور الطلب على العمل خلال سنة 2017 و2018	209
(3-34)	تطور عرض العمل والطلب عليه والتنصيبات في سوق العمل بولاية ادرار خلال الفترة 2010-2016	210
(3-35)	تطور عرض العمل والطلب عليه والتنصيبات حسب الجنس والقطاع لسنة 2016	210
(3-36)	أهم الشركات الأجنبية المساهمة في تحسين مؤشرات سوق العمل بالولاية لسنة 2014	211
(3-37)	مناصب العمل المستحدثة من طرف الشركات الأجنبية الاستثمارية خلال الفترة 2016-2018	212

قائمة الاشكال

رقم الشكل البياني	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	ظاهرة البطالة	74
(2-2)	تدفقات داخل وخارج البطالة	78
(2-3)	آلية عمل سوق العمل	82
(2-4)	أثر ارتفاع الأجور على عدد العمال	83
(2-5)	أثر التغير في حجم الإنتاج	84
(2-6)	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى السعر	88
(2-7)	منحنى دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل عند الكلاسيك	90
(2-8)	منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك	91
(2-9)	منحنى عرض العمل عند الكلاسيك	92
(2-10)	منحى عرض العمل عند الأجور الحقيقية السائدة	93
(2-11)	توازن سوق العمل ودالة الإنتاج الكلية	94
(2-12)	طُرق القضاء على البطالة الجزئية في الاقتصاد الكلاسيكي	96
(2-13)	منحنى عرض العمل عند كينز	98
(2-14)	منحنى عرض العمل عند كينز	99
(3-1)	تطور حجم السكان والسكان حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (2005- 2020)	166
(3-2)	تطور معدل نمو السكان ونمو القوة العاملة ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)	167
(3-3)	العلاقة بين معدل المشاركة في القوة العاملة إلى السكان الفئة العمرية 15-64 ومعدل التشغيل إلى السكان في سن 15 سنة فأكثر خلال الفترة (2005-2019)	170

(4-3)	تطور بطالة الذكور وبطالة الاناث الفئة العمرية 15 – 24 سنة خلال الفترة 2005-2020	171
(5-3)	تطور معدل نمو انتاجية العمل على المستوى الكلي خلال الفترة (2001-2018)	173
(6-3)	تطور معدل الطلب على العمل وعرض العمل خلال الفترة (2001-2018)	175
(7-3)	اختبار CUSUM وCUSUMSQ	190
(8-3)	Normality test	191
(9-3)	اختبار CUSUM وCUSUMSQ (النموذج 2)	196

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق	الصفحة
(1-1)	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً وعمليات الاندماج وتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1997-2006)	238
(1-3)	المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	239
(2-3)	ترتيب أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)	240
	ترتيب أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	240
(3-3)	مهام واهداف الوكالة الوطنية للتشغيل	241
(4-3)	إحصائية jarque bera	242
(5-3)	خريطة الموقع الجغرافي لولاية ادرار	242
(6-3)	خريطة الحدود الإدارية لولاية ادرار	243

المقدّمة العامة

المقـدمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدراً كبيراً من الاهتمام والدراسة بشكل متفاوت، لما له من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍ سواء ويعتبر عاملاً مكملاً للاستثمار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي ؛ لذا تتنافس معظم الدول على اجتذاب هذا النوع من الاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه، ويحقق التوافق مع الإمكانات والأهداف المحلية للبلدان المضيفة له.

لقد تزايدت أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي أصبح بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية – يتميز بأهمية كبرى بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ومن بينها الجزائر.

وتعد الجزائر من الدول النامية التي عانت من مشكلات اقتصادية كلية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، نتيجة ارتفاع مديونيتها الخارجية ، وتأثر أغلب قطاعاتها من خلال الانخفاض الحاد في سعر برميل البترول وضعف الإنتاج الوطني ؛ ولذلك قامت الجزائر– كبلد نامي يتحول اقتصاده من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق – بإصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات ، وتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ، الذي من شأنه أن يساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن تحول الاقتصاد الجزائري من الاعتماد على الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل المشروعات الكبيرة وتحسين مؤشرات سوق العمل يزيد من أهمية هذ النوع من الاستثمار،نظراً للمنافع التي تنتج عنه مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات روؤس الأموال الخارجية، في حين لا تقتصر أهميته في الجزائر على أنه مجرد وسيلة لجذب التدفقات المالية، بل أعطت الجزائر قدرًا كبيرًا من الأهمية لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله فعالاً، وذلك أملاً في أن يؤدي الى الإسهام الحقيقي في تصحيح إختلالات أسواق العمل في الجزائر .

تتجلى تلك الأهمية في وضع الجزائر لقوانين متعلقة بتحسين مؤشرات سوق العمل وآليات الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تدعم رفع معدلات التشغيل وتخفيف من حدة البطالة المرتفعة التي ترفع من القوة العاملة المتعطلة ضمن اجمالي القوة العامة، بالإضافة إلى بناء قدرات إنتاجية جديدة لرفع أنتاجية العمل والتالي نمو نصيب العامل داخل الاقتصاد الجزائري.

اشكالية الدراسـة :

وعلى ضوء ما سبق تتمثل **مشكلة الدراسة** في الاجابة عن السؤال التالي :

– ما أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ؟

وهذا التساؤل يؤدي بدوره إلى طرح أسئلة أُخرى تتمثل فيما يلي :

- ماهو الاطار المفاهيمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته على المستوى العالمي ؟
- ما هي محددات ودوافع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقت بالشركات المتعددة الجنسيات؟
- ماهو الاطار المفاهيمي لسوق العمل والنظريات التي تفسره ؟
- ماهي مؤشرات سوق سوق العمل ؟
- ما إمكانيات الجزائر لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟
- ما أهمية الإجراءات والسياسات التحفيزية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لتوفير مناخ استثماري ملائم ؟
- ما الأهميـــــة النسبية لمساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الوطني (الجزائر) ؟
- كيف يؤثر التغير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على بعض مؤشرات سوق العمل ؟
- هل لإرتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي على مؤشرات سوق العمل في الجزائر؟
- ما مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل بولاية ادرار؟
- ما فعالية الطلب على العمل من طرف الشركات الأجنبية، والمسجلة لدى الوكالات المحلية ؟

فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على الاسئلة السابقة، يتم الاعتماد على ثلاث فرضيات؛ كما يلي :

الفرضية الأولى:

يؤثر التغير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على بعض مؤشرات سوق العمل تأثيراً إيجابياً وسلبياً حسب الفترات الزمنية.

الفرضية الثانية:

لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي على سوق العمل الوطني

الفرضية الثالثة:

– لا يوفر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فرص عمل فعلية حسب طلبات العمل المسجلة لدى الوكالات المحلية.

دوافع إختيار الموضوع :

يرجع إختيار الباحث لموضوع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سوق العمل الوطني والمحلي إلى جملة من الاسباب الذاتية والموضوعية :

–الأهمية الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسوق العمل الوطني (الجزائر) وعلى سوق العمل (ادرار)

– معرفة الدور الذي تلعبه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وطنياً او محلياً، حيث يتباذر للذهن من الوهلة الأولى عند دخول شركات اجنيبة لتمارس نشاطها الاستثماري بشكل مباشر في الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد المحلي؛ أنها ستساهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات سوق العمل؛ لاسيما ماتعلق برفع معدل التشغيل وخفض معدلات البطالة.

أهميـة الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معالجة موضوع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى مساهمته في في رفع معدل التشغيل الوطني والمحلي وخفض معدلات البطالة وبناء قدرات إنتاجية جديدة؛ فإنه إذاً يعد وسيلة لتحسين مؤشرات سوق العمل و توفير رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الهدف التالي :

– إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات الثلاث للدراسة.

– قياس الآثار الكلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر على قدر ماهو متاح من البيانات.

– إبراز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور مؤشرات سوق العمل في الاقتصاد الوطني (الجزائر) والاقتصاد المحلي(ولاية ادرار)، وذلك من أجل التعرف على التطورات الرئيسية في حجم وتوزيع وكفاءة هذه الاستثمارات، بهدف ترشيد السياسة الاستثمارية الحالية لخدمة التنمية الاقتصادية من خلال العمل على رفع معدل التشغيل وبالتالي رفع معدل النشاط الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

– فمن المتوقع أن توفر هذه الدراسة جملة من المقترحات العلمية لمتخذو القرار وراسمو السياسات الاقتصادية لتمنية طاقات الاقتصاد الوطني والمحلي، بحيث يتمكن هذا الأخير من إستغلال كامل طاقاته الممكنة داخل الحدود الوطنية.

حدود الدراسة :

تشتمل الدراسة على جملة من الحدود تتمثل فيما يلي :

- **الحدود المكانيــة** تتمثل في الجزائر بإعتبارها تمثل الاقتصاد الوطني (الكلي)، وفي ولاية أدرار التي تمثل الاقتصاد المحلي (الجزئي).
- **الحدود الزمنية:** يتم التطرق إلى دراسة الجوانب النظرية الخاصة بالاستثمارالأجنبي المباشر و سوق العمل، بالإضافة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشرفي وعلاقته بسوق العمل في الجزائر من خلال التطرق الى جملة الإجراءات والقوانين التي اتخذتها الجزائر خلال الفتـرة(**2000–2020**)، باعتبار أن عام**2001** هو سنة صدورالأمر **01–03** المؤرخ في **20** أوت **2001** المتعلق بإنشاء المجلس الوطني للإستثمار وشباك الوحيد اللامركزي لترقية الاستثمار؛ ويعد عاماً حاسماً في تغيير السياسة الاستثمارية في الاقتصاد الجزائري، وإبراز مدى سعي الجزائر إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعديل القوانين بصفة دورية، إضافة إلى توسيع الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين من سنة إلى أُخرى.

أما الدراسة القياسية فقد استهدفت **30** مشاهدة مرتبطة بالفترة **1991 – 2020.**

منهج وأدوات الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي، والمنهج القياسي، حيث يُعتمد على المنهج الوصفي في تحديد مفهوم الاستثمارالأجنبي المباشر وأهميته الاقتصادية وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات وتحليل أهم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر وفي ولاية ادرار، والاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف واقع سوق العمل في الجزائر وفي ولاية ادرار وكذلك يُعتمد على المنهج التحليلي في تحليل واقع وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بسوق العمل في الجزائر وولاية ادارار؛ قصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفروض

كما يتم استخدام العديد من الأدوات في الدراسة من أهمها:

– القوانين والتشريعات والأوامر والمراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية للجزائر والمتعلقة بالموضوع محل الدراسة، لاسيما قوانين الاستثمار في القطاعات الاقتصادية.

يتم التركيز على مجموعة من البيانات الصادرة عن الهيئات التي لها علاقة وطيدة بالاستثمار الأجنبي المباشر أهمها: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قاعدة بيانات البنك الدولي، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اما عن سوق العمل الوطني فيتم الاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية للتشغيل، المديرية الولائية للتشغيل ومختلف فروعها.

وفيما يخص جانب الاقتصاد المحلي المتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور مؤشرات سوق العمل، يتم الاعتماد على تقارير سنوية تحمل عنوان " بيان السيد والي ولاية ادرار"؛ ويتضمن كل تقرير حصيلة سنوية لجميع القطاعات المحلية بما فيها قطاع التشغيل، وكذلك يُعتمد على الحصيلة السنوية التفصيلية لقطاع التشغيل، الضمان الاجتماعي والتقاعد الصادرة عن المديرية الولائية للتشغيل والمقدمة ، وعلى " الدليل الاحصائي" لولاية ادرار الصادر عن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ادرار.

– الاستعانة بالدراسات السابقة والمقالات التي درست المواضيع المرتبطة بالموضوع محل الدراسة

نموذج الدراسة

من أجل الاحاطة بالموضوع واختبار صحة الفرضيات، يتم الاعتماد على دراسة قياسية تتكون من **نموذجين**، وهما:

- النموذج الأول **(01)**: يتضمن المتغيرات التابعة تتمثل في معدل التشغيل إلى السكان في المرحلة العمرية (+15 عاماً) فأكثر (EP)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GIPR)، متوسط الاجر الحقيقي الشهري بالدولار الأمريكي (SRMT)، الفائض أو العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (XM) والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) أي بمعنى التسهيلات الائتمانية المباشرة (CIP).
- النموذج الثاني **(02)**: يتضمن المتغيرات التابعة تتمثل في معدلات البطالة (CFE)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (IDE).

ولغرض إتمام مراحل الدراسة القياسية تم الاعتماد على بيانات ثانوية صادرة عن البنك الدولي تغطي الفترة الزمنية **1991-2020** في الجزائر، بإستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autorégressive Distributed Lag (ARDL)

- البرنامج الاحصائي المستخدم :

لمعرفة الاثر الفعلي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر، يتم استخدام البرنامج الاحصائي **12**Eviews، اعتماداً على **30** مشاهدة لمتغيرات الدراسة **(1991-2020)**.

صعوبات الدراسة

لعل أبرز الصعوبات التي قد واجهت الباحث في هذه الدراسة هي:

- التكتم والتحفظ من أطرف أعوان المصالح في تقديم البيانات الإحصائية المتعلقة بتكلفة الاستثمارات الأجنبية المباشر والمناصب المستحدثة خلال سنوات محددة (العمالة الأجنبية، العمالة المحلية) في الولاية بداعي السرية.
- قلة البيانات الإحصائية المتعلقة بأسواق العمل وفرص التشغيل.

– غياب الاحصائيات والمعطيات الخاصة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولاية.

– محدودية الدراسات السابقة التي تطرقت لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بسوق العمل.

مبرارت إختيار بعض المتغيرات كمؤشرات لسوق العمل خلال فصول الدراسة؛ راجع إلى:

– صعوبة الحصول على بيانات لبعض المؤشرات الرئيسة لسوق العمل في الجزائر، وهذا راجع لغياب قاعدة بيانات متجانسة، ولهذا اعتمد الباحث على التشغيل ومعدلات البطالة كمؤشر ذو دلالة على وضعية سوق العمل في الجزائر وفي ولاية ادرار.

– كون قاعدة البنك الدولي للبيانات متسلسلة زمنياً ولفترات طويلة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية السنوية للجزائر.

الدراسات السابقة :

1– إيناس فهمي حسين مقال بعنوان: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في السوق العمل في مصر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد **5** العدد **2** سنة **2018** حيث تهدف الدراسة الى قياس صافي تدفقات صافي IDE على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الاجمالي، ومعدل نمو انتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الاناث في الاجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري **1980–2015** وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL وتوصلت الدراسة الى وجود أثر معنوي IDE على نسبة التشغيل في الاجلين ولكن الاثر ضئيل ، وعدم معنوية الاثر على معدل نمو انتاجية العمل في الاجلين القصير والطويل ، وعدم معنوية التأثير على بطالة الاناث في الاجلين .

2– نمر عمر زيارة، اثر IDE على انتاجية العمل الفلسطيني، ماجستير في الاقتصاد: تهدف الدراسة الى توضيح اثر IDE على انتاجية العمل في الاقتصاد الفلسطيني خلال **1995–2012** وقد تبيين من الناحية الاحصائية باستخدام دالة الانتاج كوب– دوغلاس وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة (IDE)، وعدد العاملين–عمالة تامة –التسهيلات الائتمانية المباشرة، والاستثمار الكلي المحلي، متغير وهمي يعكس الاوضاع السياسية والمتغير التابع وهو انتاجية العمل .

3–تمار امين،مقال بعنوان، أثر IDE على حجم العمالة في الدول العربية خلال الفترة **(1991–2016)** دراسة قياسية باستعمال معطيات PANEL (مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد **5**، العدد **01**، **2018** حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين IDE وحجم العمالة في مجموعة من الدول العربية**(15)** بإستعمال معطيات بانل حيث كشف نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وفق اسلوب Robust وجود دلالة احصائية ذات اشارة موجبة بين IDE وحجم العمالة .

4– بن البار محمد، بلخياط جمال وبوعبيد جمال، مقال بعنوان: قياس أثر IDE على معدل البطالة في الجزائر خلال **1990–2014** دراسة تحليلية قياسية ولتحقيق هذا القياس تم التقدير بإستخدام منهج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى وبالاستعانة ببرنامج Eviews**9** اتضح وجود اثر سلبي للاستثمار الاجنبي المباشر على معدل البطالة.

هيكل الدراســة :

على ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للدراسة، يتم عرض الدراسة في ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول** يتم التطرق من خلاله الى الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، بدايةً من تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مروراً بحليل تطور الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرواتجاهاتها على المستوى العالمي، وصولاً إلى عرض محددات ودوافع الاستثمارالأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات.
- **الفصل الثاني** الجوانب النظرية لسوق العمل، بداية بعرض بعض المفاهيم ذات الصلة بسوق العمل، مروراً بالنظريات المفسرة لسوق العمل، ووصولاً إلى عرض المؤشرات الرئيسية لسوق العمل.
- **الفصل الثالث** يتم التطرق من خلاله إلى تحليل وتقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الوطني والمحلي، بدايةً من ألاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، مروراً بدراسة قياسية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، وصولاً إلى تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل بولاية ادرار.
- **النتائج والتوصيات**

الفصل الأول

الجوانب النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر

مقدمـــة:

أن استمرار الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه ذو أهمية اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك اقتصادات المتقدمة أو اقتصادات النامية بما فيها الدول العربية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى لأنه يمثل في ذات الوقت وسيلة تنموية متنوعة لها مؤيّدوها ومعارضوها.

ومن بين الخصوصيات التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الأشكال التي يتدفّق من خلالها مع الإشارة إلى أنّ الأشكال المختلفة التي يتّخذها تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع المستثمرين الأجانب نحو الدول المضيفة للاستثمار من أجل تحقيق مختلف الاهداف الاقتصادية، كما أنها تدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات للقيام به لاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية. ولا شك أن تحقيق هذا الشكل من الاستثمار مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحدّدات التي تتحكّم في تدفقاته الواردة والصادرة سواءً من حيث الحجم أو التوجّه القطاعي والجغرافي.

ضمن هذا السياق يتم عرض هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

– المبحث الاول: تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

– المبحث الثاني: تطور الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاتها على المستوى العالمي

– المبحث الثالث: محددات ودوافع الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالشركات متعددة الجنسيات

المبحث الأول

تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصاديه تمتاز بدقّة تعاريفها وبساطتها، وهذا لا ينطبق على ظواهر اقتصاديه أخرى التي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقّد وكذلك بالصعوبة في تحديد التسمية والتعريف لها، ومن الأمثلة على ذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصاديه معقّدة الجوانب حيث أن الاقتصاديين و المختصين في هذا المجال صادفتهم مشكلة تحديد أبعاده وجوانبه نظراً لتعقيداتها الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية و القانونية و كذلك الإحصائية بشأنها.

يتم التطرق بشيء من التفصيل الى التفرقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر، والاستثمار الدولي، لأن ذلك يشكل من وجهة النظر بداية حقيقية نحو الإلمام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن توضيح الاختلاف في التسميات التي اتّخذها بعض المفكرين والكتّاب الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر بالتفصيل في الآتي:

أعطيت التسمية التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر لشركة او منشأة تقوم بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الام وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات[1].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بتملك **10%** أو أكثر من رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها [2].

الغرض من تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، لتجنب الخلط في التسميات وعدم توحيدها من جهة، ومن جهة أخرى لعدم الخلط ما بين الاستثمار الدولي والاستثمار المباشر بإعتبار إن الاستثمار الدولي قد يجرى في شكل مباشر او غير مباشر، إلى جانب الاعتبار بأن

---

[1] – حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد32 السنة الثانية،2004، ص 03

[2] – حسان خضر، نفس المرجع السابق.

الاستثمار المباشر إنما يقوم به أشخاص بإختلاف صفاتهم لا يتمتعون بنفس الجنسية التي يتمتع بها البلد المضيف له، ومن ثم يمكن إرفاقه بكلمة الأجنبي[1].

أن الاستثمار الأجنبي المباشر تعدّد هؤلاء الذين انساقوا نحو البحث فيه ودراسته ومحاولة تقصّي الحقائق بشأن مختلف جوانبه، ومن الطبيعي أن ينتج عن ذلك إختلاف هؤلاء في ذلك، الأمر الذي نتج عنه تعدّد تعاريفه. وتتم الاشارة إلى مختلف هذه التعاريف:

يقصد به ذلك الاستثمار في المشروع يملكه ويديره أجنبي سوءاً كانت الملكية كاملة ام كانت بحصة تكفل السيطرة على أدراة المشروع، وغالباً ما يكون في صورة مشروع يمارس نشاطه في الدول النامية أو فروع لشركة أجنبية في الخارج[2].

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أي تدفق من دولة ما للقروض (الإقراض) أو شراء حصص ملكية في شركة مملوكة معظمها للوطنيين (عادة شركة) من البلد المصدر وتعمل في الخارج[3].

أن الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك
joint-venture أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[4].

من خلال هذه التعاريف، الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن:

أ – ملكية شرعية لجزء من رأسمال المستثمر أو كله.

---

[1]– فارس فضيل " أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلو التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004، ص 09.

[2] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون ناشر، القاهرة، 2008، ص215.

[3] – محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 80.

[4] – عبد السلام أبو قحف،" نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1989، ص13.

ب - يتّخذ هذا الرأسمال المستثمر أشكالاً معينة: استثمار مشترك، استثمار مملوك **100%**.

جـ – تعاقد بين طرفين، الأول يمثل المستثمر الذي يعتبر وفق قوانين الجنسية إمّا غير مقيم أو أجنبي بحكم أنه لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، و الثاني هو البلد المضيف الذي يتدفق نحوه الاستثمار، و يبنى التعاقد على أساس أن يقوم المستثمر بنقل رؤوس أموال أو الخبرات و المعارف في مختلف الميادين لهذا البلد المضيف و ذلك في حال تملّك المستثمر الأجنبي بالكامل للاستثمار، أمّا في حال الاستثمار المشترك فإنّ التعاقد يكون بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلّي هذا الأخير الذي يحتمل انتمائه للقطاع العام أو القطاع الخاص.

فقد عرف BERTRAND- RAYMOND الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمال هذه الاخيرة بإسترجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة أجانب وبأرفع مستوى. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة[1].

كما ينصرف البعض إلى تعريفه على أنه: يتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة[2].

فمن خلال التعريفيين الاخيرين يتبين: أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة من وسائل أنتقال رؤوس الأموال، وأن هذا الاستثمار يتخذ أشكالا معينة في الغالب تمنح الفرصة للمستثمر الأجنبي من أن يديره ويسيّره في حدود حجم رأسماله.

بالإضافة الى المفكرين والخبراء الاقتصاديين، كان للهيئات الدولية والإقليمية دوراً فعّالاً في محاولة تحديد مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد اعتادت تلك الهيئات ومن بينها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTED)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، صندوق

---

[1] – فارس فضيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، غير منشورة ،1998، ص09.

[2] – جون هدرسون ومارك هدندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 700.

النقد الدولي (FMI)...الخ في إنجاز دراسات وتقارير دورية تخصّصه بشكل مستقل أو من خلال إرتباطه بالتجارة، التنمية والخصخصة...الخ، ونشرها ضمن كتيبات ومنشورات مختلفة.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة "[1].

إن أهمّ ما جاء به هذا التعريف والذي قد يميّزه عن باقي التعاريف الأخرى سابقة الذكر هي النقطة الأساسية التي تكمن في القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية وهي ما يصطلح عليها دولياً " الإشراف والرقابة " وبالتالي فهذا التعريف يؤكد إذن على أنّ المستثمر الأجنبي إنّما يندفع للاستثمار في البلد غير الأصل ليس بغرض إقامة مشاريع استثمارية والحصول على الأرباح من ورائها فحسب، بل أيضا إدارتها ورقابتها[2]. وهكذا يمكن تحديد تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " هو ذلك الاستثمار الذي يتّخذ عدّة أشكال يجريه مستثمر أجنبي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك، وهذا المستثمر يتّخذ عدّة صفات (عمومي، خاص، طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة[3].

بالإضافة إلى ما سبق ذكره أعلاه، يمكن تحديد مفهوم بعض مصطلحات الاساسية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي من خلال الجدول رقم **(1-1)** أدناه:

الجدول رقم (1-1): مفاهيم مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر

*الفرق بين تدفقات وأرصدة(المراكز) الاستثمار الأجنبي المباشر	تعبر **التدفقات** عن حجم الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة خلال عام محدد (خلال فترة محاسبية معينة)، حيث تُسجل التدفقات الدولية في حسابات بوصفها معاملات ميزان المدفوعات، وتدفقات أخرى كتغيرات أخرى في حساب الأصول المالية والخصوم. أما **الأرصدة** فأنها تعبر عن مستوى معين من الأصول والخصوم في وقت محدد إي صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة الموجودة في الدولة منذ بداية إحصائها وحتى تاريخ معين، وتُسجل ارصدة الأصول المالية والخصوم الخارجية في جانب الاستثمار الدولي

[1] – فارس فضيل،"أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، المرجع السابق الذكر، ص11.

[2] – نفس المرجع السابق ذكره، ص 12.

[3] - نفس المرجع، ص13.

طبيعة العلاقة بين تدفقات وارصدة (المراكز) الاستثمار الأجنبي المباشر *	العلاقة بين تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة تكاملية، حيث أن جميع التغيرات التي تحدث في الأرصدة (المراكز) بين نقطتين زمنيين تفسرها بالكامل التدفقات المسجلة، ويتم ربط الأرصدة عند نقطتين زمنيتين بالتدفقات خلال الفترة الممتدة بينهما، ذلك لأن التغيرات في الأرصدة تنشأ عن المعاملات والتدفقات الأخرى.
مؤسسات الاستثمار المباشر **	تُعرف **مؤسسات الاستثمار المباشر** بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر يملك فيها المستثمر المقيم في اقتصاد أخر **10%** أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة المؤسسة المساهمة أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة.
أنواع مؤسسات الاستثمار المباشر **	**المؤسسات التابعة أو المنتسبة:** هي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من **50%** من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.
	المؤسسات الزميلة: هي المؤسسة التي يمتلك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من **10%** إلى **50%** من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر
	الفـــروع: هي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم.
أشكال الفروع **	**1-** فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي . **2-** شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب . **3-** أراضي، مباني، وحدات سكنية، معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.
المستثمر المباشر **	قد يكون المستثمر المباشر: فرداً، مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة، مجموعة أفراد، مؤسسة تتصرف كوحد واحدة، حكومات، وكالات حكومية، مؤسسات لإدارة التركات .

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

(*) – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2019- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص 25.

(**)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008، ص ص 87-88.

ثانياً: التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

تتطلب التفرقة بين الاستثمار المباشر، والاستثمار غير المباشر إستخدام معيار ما يصطلح عليه " السلطة والرقابة " وهذا الأخير يعني مدى الإشراف على المشروع وإدارته ومن ثم اتخاذ القرارات الفعلية من طرف المستثمر الأجنبي، إلى جانب الرقابة الحقيقية على مختلف الجوانب

التي تخصّ المشروع الاستثماري الذي يقيمه مثل: الرأسمال المستثمر، الأهداف، الاستراتيجية التي يفترض أن تتبع، النشاط، العلاقات مع العملاء، الموردين، .....الخ.

ويتّخذ هذا المعيار في الواقع الاقتصادي صيغتين أساسيتين هما الصيغة الكيفية، والصيغة الكمية:

- **الصيغة الكيفية**، فإنّ الاستثمار الذي يتجسّد ميدانياً والذي يُمكّن القائم الأجنبي به من الإشراف عليه وإتخاذ القرارات بشأنه ومن ثمّ مراقبته وذلك إما بشكل كامل أو بشكل جزئي المشاركة في ذلك، فعندها يمكن الحكم بأنّه إستثماراً مباشراً، أما الاستثمار الذي يتجسّد ميدانياً في ظل تسجيل عدم تمتّع المستثمر الأجنبي بتلك الخاصّية، فذلك يفسّر على أنّه إستثمار غير مباشر.
- **الصيغة الكمية:** فتعني تقدير نسبة من رأس المال المملوك في مشروع استثماري خارج البلد الأصل من طرف المستثمر الأجنبي، والتي تسمح بأن يكون الاستثمار مباشراً أو غير مباشراً إي أن هذه النسبة هي التي تؤكد حق السيطرة والرقابة أم لا.

ضمنياً يمكن الجزم بأنه لا يكاد يوجد إختلافاً واضحاً بين المفكرين والكتّاب الاقتصاديين الذين استخدموا المعيار الأساسي وفقاً للصيغة الكيفية في التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر كونهم آتّفقوا على ذلك، فمن بينهم من أكّد على أنه: نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف بقصد المشاركة الفعلية والاستقلال بالإدارة والقرار...، وهنا تكمن أهمّية تحديد الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية ونوعاً من الإدارة والتحكم في إتخاذ القرار من طرف المستثمر. أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية إنما هو نوع من تدفق رأس المال والمتمثل في شراء السندات وغيرها من الأوراق المالية ولا يتضمن الملكية والإدارة والتحكم في المشروع التي تتحدد بنسبة من رأس المال[1].

---

[1]– عمر مشهور، حديثة الجازي: "دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار"، منشورات المجمع العربي للملكية الفكرية غرفة عمان الفتية الاقتصادية، 2003، ص 04.

ويتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر على سبيل المثل في قيام شركة هيونداي الكورية بمنح قروض لشركة مصر للسيارات التي تمتلك هيونداي الكورية **8%** من أسهمها، اما قيام شركة هيونداي الكورية بمنح قروض لشركة مصر للسيارات التي تمتلك هيونداي الكورية **55%** من أسهمها فيعتبر هذا إستثماراً أجنبياً مباشراً مصحوباً بتدفق مزيج من رأس المال التمويلي والاصول غير الملموسة مثل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها[1].

إنّ حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر إنما تكون على أساس " معيار الإشراف والرقابة " بلا شكّ عبر عتبة الملكية التي تتّخذ نسبة من رأس مال، والتي تشكّل الحد الأدنى من الرأس مال الواجب على المستثمر الأجنبي مراعاته عبر مساهمته في المشروع الاستثماري الذي يراد إقامته إذا ما أراد فعلاً إدارته ومراقبته. فإن كانت نسبة مساهمته تساويها أو تزيد عنها فاستثماره مباشر، وإذا كان العكس فإنّه يكون غير مباشر.

إن معيار الإشراف والرقابة، لا تحدّد ميدانيا بطريقة عشوائية وهذا ما أشار إليه wladimir Andreff -، حيث أكد أن: معيار الإشراف الرقابة لا يمكن تحديده عشوائياً[2]. الأمر الذي يفهم منه أنه يستوجب وجود أساس معيّن لذلك، وهذا الأخير يتجلى في السياسة العامة التي تتّبعها الدول بشأن ذلك وحتى الهيئات ذاتها، والتي تتباين فيما بينها.

إذ هناك من يرى: إقراض بسيط من الشركة الأم لفرع، لا يعد استثماراً مباشراً، وكذلك بنك الأعمال الذي يشتري سلة من الأسهم المعادلة لـ **5 %** من رأس مال مؤسسة هو توظيف محفظي وليس استثماراً مباشراً، لأنها لا تكسبه صوتاً حاسماً في تسيير (إدارة) العمل [3].

فمثل هذه النشاطات حسب هذا التعريف تبقى مجرد توظيف محفظي لا ترتقي إلى درجة الاستثمار المباشر، كونها لا تمكّن الشخص القائم بها من حقّ التصويت أو الإدارة والرقابة حتى ولو بلغت **5 %** من رأس المال المملوك في حالة شراء الأسهم، فهي نشاطات إذن هدفها تحقيق عوائد.

---

[1] – محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، المرجع السابق الذكر، ص 81.

[2]- Wladimir- andreff," Les multinationales globales» , éditions : la de découverte, paris .1995, P 07

[3]- Pierre- salle, » problèmes économiques généraux», édition: Dunod, paris ,1986, P 224

وعلى عكس Wladimir - Andreff فإن François-Chesnais يرى أن: الاستثمار الأجنبي يكون استثماراً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يمتلك **10%** على الأقل من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة[1]،هذا ما يعني أنه في حالة امتلاك الأسهم...الخ يجب أن تقدر بنسبة **10 %**أو أكثر من رأس مال المؤسسة المساهم فيها.

في حين قدّر الاقتصاديون الآخرون حق الإشراف والرقابة في حدود **25 %** على الأقل من رأس المال المملوك، أي أن الاستثمار الأجنبي يكون مباشراً إذا تملّك المستثمر في المشروع الاستثماري المقام **25%** على الأقل من رأس المال الذي يعطيه حق التصويت[2].

وعلى خلاف ذلك، الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لها رأياً مخالفاً في هذا الخصوص. فالنسبة المئوية التي يعتبر الاستثمار إذا زاد عنها بمثابة استثماراً مباشراً هي نسبة تتراوح بين **25 %** وبين **50%** [3]. مثلاً ضمن الدول المنضوية تحت لواء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية توجد هناك سبعة عشر دولة [(4)] من أربعة وعشرين أخرى مكونة لها نشرت إحصائيات مفصّلة تضمّنت بالخصوص التفرقة بين المؤسسات التي تعرف الإشراف والرقابة الأجنبية والمؤسسات المحلية التي تخلو منها.

وعليه: "إنّ الاستثمار بواسطة المحفظةPortfolio، عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية، يمثل الحدّ الفاصل بين الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (القروض والتمويلات) وبين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب:

– أن تشابهه مع الاستثمارات المباشرة يشتمل على مساهمة في رأس المال (في شكل أسهم وليس في شكل قروض عامة) في البداية دون السيطرة على الشركة الحائزة على الموارد.

---

[1]-francois -chesnais, «la mondialisation du capital", édition : Syros collé alternatives économiques. Paris,1994, P40

[2] – غريب جمال– صلح الدين عقدة التخلف الاقتصادي والتنمية، مطابع مركز التدريب المهني للشرطة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ النشر، ص 175.

[3] – جبل برتان" الاستثمار الدولي «ترجمة علي مقلد وعلي زيغور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان,1970، ص 11.

[4] – وهي أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدانمارك، إسبانيا، فلندا، فرنسا، اليونان، النرويج، هولندا، بريطانيا، السويد، سويسرا، اليابان، والمانيا.

– يمكن تحويله إلى استثماراً مباشراً إذا ما ازدادت مساهمته وأصبحت كافية لتحمّله مسؤولية السيطرة على الشركة [1].

وهكذا يمكن القول إن الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر يتشابهان من حيث إنهما يشكلان حركة من الحركات الدولية لرؤوس الأموال، أي تحويل رؤوس الأموال الدولية من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة.

ثالثاً: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر بإختلاف طبيعته وتدفقاته وكذلك طريقة تأثيره، ويتم توضيح انواعه من وجهيتن؛ من وجهة الدولة المصدرة (الدولة الام) ومن وجهة الدول المضيفة (المستقطبة).

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المصدرة: ينقسم إلى نوعين كالآتي:

أ–الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: يتحقق هذا النوع من عندما تقوم شركة اجنبية بالدخول للسوق المحلية لإنتاج نفس المنتج الذي تنتجه في موطنها الأصلي بغرض توسيع عملياتها لأسواق جديدة، ويكون مفضلا هذا النوع من الاستثمار عند وجود عوائق تجارية في وجه الشركة كفرض رسوم أو ضرائب[2] وتكاليف النقل.

ب –الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: في هذ النوع من الاستثمار يكون عادة الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار الأجنبي العمودي موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الام دون الأسواق المحلية، وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الاستثمارات إلى إستغلال المواد الأولية في المواد المضيفة (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي) أو إلى

---

[1] –أدريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية . دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة جعفر على حسن السوداني، مراجعة: عماد عبد اللطيف سالم، الناشر بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق 2002، ص 270.

[2] – صلاح الصعيري واحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، ديسمبر 2016، ص 04.

الاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال منافذ التوزيع (الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي)[1].

(2) – الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة الدول المضيفة: ينقسم إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منه وهو كالآتي:

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر الهادف إلى إحلال الواردات: وتتمثل في إنتاج السلع التي كانت تستوردها الدولة المضيفة من قبل، وبالتالي تنخفض واردات الدولة المضيفة، والعوامل التي يتوقف عليها هذا النوع من الاستثمار هو حجم سوق الدولة المضيفة وتكاليف النقل والقيود التجارية [2].

ب – الاستثمار الاجنبي المباشر الهادف الى زيادة الصادرات: يتجه هذا النوع من الاستثمار نحو تعزيز الصادرات في البلدان المضيفة من خلال البحث عن مواد خام جديدة أكثر مساهمة في الانتاج المحلي؛ بحيث يساهم هذا النوع من الاستثمار بشكل كبير في زيادة الصادرات من مواد الخام والسلع الوسيطية نحو المستثمر الأجنبي (الدول الام) ودول أخرى (فروع شركة متعددة الجنسيات)[3].

جـ – الاستثمار الأجنبي المباشر بمبادرة حكومية: يرتبط هذا النوع بالاستثمار بتقديم تحفيزات حكومية وتحسين مناخ لاجتذابه المستثمر الأجنبي بغرض القضاء على الاختلال في التنمية وميزان المدفوعات.

رابعاً: مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر وأهم مخاطره

دفع تزايد أهيمه الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الازمات المالية العديد من الدول النامية الى إعتباره أفضل أشكال تدفق رؤوس الاموال الخاصة، إذ تهدف الجهود المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية التي تصاحب

---

[1] – مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس –الجزائر، 2019-2020، ص 49.

[2] – بوجمعة بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان – الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،2013/2012، ص 11.

[3] –بوجمعة بلال، نفس المرجع السابق.

تدفق هذا الاستثمار، إذ أن بعض الدول قد تتوافر لديها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، إلا أن عدم توافر التقنية الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات، ويمكن إيجاز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر ومخاطره في الآتي:

1 – الوضع التكنولوجي في البلدان المضيفة:

تعتبر مسألة نقل التكنولوجيا، من المسائل الهامة التي ظلت تشغل بال واضعي سياسات التنمية في البلدان النامية، ولاسيما عقب مرحلة التحرر السياسي لهذه الدول من هيمنة الاستعمار الأجنبي، حيث اثبتت مختلف الدارسات التي خصت العلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا التنمية والتخلف أن هناك تباين واضح بين الدول المتقدمة والدول النامية، وقد أُرجع ذلك التباين إلى الثورة العلمية والمعلوماتية، وما أصطلح عليه فيما بعد بالفجوة التكنولوجية.

ومن أجل معرفة مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر المصاحب للتكنولوجيا في اقتصاديات البلدان المضيفة، هناك العديد من الدارسات التي أجريت لقياس عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات البلدان المضيفة، ومن أهم هذه الدارسات يذكر منها ما يلي :

فحسب دراسة Haddad and Harison عام **1993** وأجريت على قطاع الصناعة في المغرب، حيث توصلت تلك الدراسة إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الانتاج في هذا القطاع الذي شهد تدفقاً كبيراً للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت تلك الدراسة إلى أن درجة تأثير هذه تتوقف على عدة عوامل يجب توفرها في الدول المضيفة كالحوافز الحكومية وتحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلة للإستثمار الأجنبي[1].

كما قام كل من Whalee and Borzenteinسنة **1995** بدراسة العينة المكونة من **69** دولة نامية، واظهرت النتائج التي توصلت إليه الدراسة إن التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر قد تساهم في تحقيق زيادة معدل النمو لتلك البلدان، إذا توفرت لديها الطاقة الاستيعابية للتكنولوجيا [2].

وحسب دراسة Blomstrom and Kokko عام **1996** أكدت أن **16%** من حركة الوظائف من فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا

---

[1] - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أ دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 44.

[2] -Borzentein Eduro, Jony Whalee, how does Foreign Direct Investment affect economic growth? », BER Working paper, cambridge,1995, P45.

ونفس الأثر وجد في المكسيك، تايوان ، فنزويلا ، والذي أدى الى زيادة الانتاجية الخاصة بالشركة المحلية في الدول المضيفة والذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي [1].

بينما أوضحت دراسة لـ HONG سنة **1997**، أن نجاح قطاع الانتاج الكوري يكمن في تحفيز النمو الاقتصادي، كان بسبب استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية بفضل تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر [2].

كما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عام 1998 أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر الايجابي على النمو الاقتصادي من خلال إستقطاب رأس المال المادي، والتكنولوجيا الحديثة؛ إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية، وقد شملت تلك الدراسة أربع دول آسيوية وهي: الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاندا [3].

وعلى العموم ، فإن نجاح نقل التكنولوجيا ليست من الامور الميسرة ؛ إذ يتطلب ذلك وجود نظام وطني للأبداع National Innovation System في البلدان المتلقية يسمح بإستيعاب التكنولوجيا المستوردة له ، وتحديد أنماط التكنولوجيا المحولة التي يمكن ان تستوعبها البيئة المحلية وتستغل بشكل فعال في تنمية بنية البحث والتطوير .وقد أشار تقرير الاونكتاد (Unctad) في عام **2006** [4]، إلى أن بناء مثل ذلك النظام سيؤدي إلى توطين نشاطات البحث والتطوير للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية ،وهو ما حصل فعلاً ، حيث استفادت كل من الصين والهند على ما يقارب من ثلاثة أرباع **(4/3)** من مشاريع البحث والتطوير المعروضة عالمياً بين عامي **2002 – 2004** [5].

---

[1] – محمد قويدري ، المرجع السابق الذكر ، ص 44.

3 - Hong, K, "Foreign Capital and economic growth in Koera: 1970 – 1990", Journal of economic Development, VOL 22, n° 1, June 1997, pp. 79-88.

[3] - OCDE," Recent trends in Foreign Direct Investment ", survey of OCDE Work on International Investment ,1998, p.p.17-20

[4] - Unctad. wir 2006, Transnational Corportion and The Internalization of R&D United Nations New York & Geneva 2006.p 140

[5] – من 885 مشروعاً للبحث والتطوير معروض من قِبل الشركات الأجنبية ، تحصلت الصين والهند لوحدها على 723 مشروعاً.

وفي الصين تم إنشاء **700** مركز للبحث والتطوير من قبل فروع الشركات الاجنبية، وذلك لغاية نهاية عام 2004، وبلغت قيمة أستثمارات البحث والتطوير من طرف الشركات الأجنبية بحوالي **4** ملايير دولار في جوان **2004** [1].

يشير نفس التقرير الى ضعف منطقة أفريقيا كوجهة لتوطين نشاطات البحث والتطوير من طرف الشركات الأجنبية بسبب ضعف القدرات المحلية، وقلة الوسائل المتوفرة للمؤسسات المحفزة لهذا النوع من نشاط الشركات الأجنبية [2].

ومع ذلك فإن الشركات الأجنبية تُبدي بعض التحفظ من عمليات نقل التكنولوجيا، عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحولة، وهذا ما يمنعها من نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية، كما أن ضعف النظام المحلي لحماية الملكية الفكرية يعتبر من الاسباب التي تعيق نقل التكنولوجيا المتطورة [3].

وبالموازاة مع ذلك، تبدي بعض الدول النامية قلقها من طبيعة التكنولوجيا المنقولة اليها، والتي عادة لاتتلائم مع ظروفها ولا تخدم إستراتيجيات التنمية الاقتصادية لديها؛ إذ تنقل إليها التكنولوجيا القديمة، والتي تخلت عنها الشركات المتعددة الجنسيات منذ أمدٍ بعيد، كما أن الامكانيات المالية لهذه الدول كثيراً ما تقف عائقاً أمام إستغلال براءات الاختراع بشكل يتناسب مع إمكانياتها المحدودة، من حيث الموارد المالية أو البشرية القادرة على استيعاب التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة إلى ذلك هناك تعارض في الاهداف داخل الدولة المضيفة، ففي تهدف هذه الدول الى إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كثيفة العمالة، وهو ما يحقق لها امتصاص النسبي للبطالة، وهذا أثر إيجابي، إلا أن تحقيق ذلك الهدف يكون على حساب نقل التكنولوجيا المتطورة، والذي عادة لا يصاحب هذا النوع من الاستثمار، إذ يتم اكتساب التكنولوجيا ذات مستوى منخفض وهو ما يسجل أثراً سلبياً.

---

[1] – الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، تدويل البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات، جنيف، نيويورك: الامم المتحدة، 2006 ، ص 140.

[2] –نفس المرجع السابق، ص 140.

[3] – ليلى شيخة "أتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وأشكالية نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، دراسة حالة الصين «، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة –الجزائر، السنة الجامعية :2006– 2007، ص 76.

2- العمالـــــــة:

تشير الكثير من الادلة التطبيقية في مختلف الدول النامية ومنذ القدم، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل أمام مواطني هذه الدول، وتشير الدراسات أيضاً إلى أن معدل نمو العمالة في مختلف نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية في ارتفاع مستمر، فقد أشار التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية في عام **1981**، إلى أن حوالي **4** مليون عامل قد تم توظيفهم في الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الاقتصادات النامية عام **1980**.[1]

كما أن تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، تكتسب المهارات التكنولوجية الحديثة بإستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية المهارات التكنولوجية الحديثة، بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال [2].

3 – نقل الاصول الرأسمالية والتقنيات:

أن قيام فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات المحلية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية، وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية [3].

كما يعتبرسوق التقنية سوق احتكاري ؛ إذ ليس من السهل شراء التقنيات الموجودة فيه ، لذلك تلجأ العديد من الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كأحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا الانتاجية والمهارات الادارية من البلدان المتقدمة إليها وتوطينها ، فالشركات التي تستثمر في

---

[1] – عبد السلام أبو قحف، مقدمة في أدارة الاعمال الدولية، مطبعة الشعاع الفنية، مصر، ط04، 1998، ص198.

[2] – حسن عبد الطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر2005، ص24.

[3] – نفس المرجع السابق ذكره.

الخارج ، لها تقنيات أو قدرات فنية خاصة غير متاحة للأخرين ،لابد من العمل بها في مشاريعها ، وبالتالي فهي تلجأ إلى المهندسين واليد العاملة الماهرة من البلد المضيف فتقوم بتدريبهم على هذه التقنيات والتي يكتسبونها ويطورنها بمرور الوقت لإستعمالها في الاستثمارات المحلية [1].

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتي قد لا تتناسب مع ظروف البلد المضيف ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتتناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف إلا في حالات نادرة [2].

4- المنافســـة البينيـــة:

أن قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية، يدفع هذه الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات المحلية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات المحلية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلي، وحدوث اوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية [3].

5 - تدفـق النقد الاجنبـي:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية أحد المصادر الاساسية لتدفق النقد الأجنبي إلى الدول النامية، فعندما يدخل رأس المال إلى أحدى الدول فإنه يؤدي الى زيادة الاستهلاك أو الاستثمار المحلي أو قد يؤدي بشكل رئيسي إلى زيادة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي[4]، كما أن إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لإقتصاد البلد المضيف قد تؤدي الى تعويض نقص المدخرات

---

[1]- أحمدعبد الرحمان أحمد، مدخل إلى أدارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض،1994، ص103.

[2] - حسن عبد الطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص24 -25.

[3] - عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، ورقة بحثية بعنوان: البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس ،2006، ص06.

[4] - أشوكامودي وديباك ميشرا وأنتوباتيني مرشد، تدفق رؤوس الاموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، العد02، جانفي 2001، ص03.

المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها، وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لإقتصاد الدولة المضيفة ، إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية الأساسية اللازمة لقيام اقتصاد حديث .

ولكن قد لا توجه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة ، مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدولة ، حيث يصبح اقتصاد الدولة المضيفة يتكون من قطاعين ، إحداهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية وتمثله فروع الشركات الأجنبية والاخرى متخلف تكنولوجيا ويحتوي على الشركات المحلية ، ويضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد توجه نحو الصناعات الاستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للبلد المضيف دون تصنيع تلك الموارد في تلك البلد ، وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية [1].

6 – دعم ميزان المدفـــوعات:

يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة، فقد تكون آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الدولة المضيفة إيجابية، وذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) ، وهذا بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتيح للدولة المضيفة إمكانيات أكبر لدخول أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها ، إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط غالباً ما تكون سلبية وذلك نظراً للأسباب التالية:

أ – بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية ، فإن هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحد من أهمية هذه الإمكانية ، ومن هذه الممارسات قيام الشركة ذاتها بالحد من صادرات فروعها بالدولة المضيفة حيث أن الفرع كثيراً ما يحظر عليه منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية ، أو ربما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير لأسواق معينة وفقاً لما يسمى (الشروط التقييدية Restrictive Clauses) ولقد شكلت تلك الممارسات اتجاها ملحوظاً من جانب الشركات متعددة الجنسيات ، لبعض الاعتبارات مثل رغبة الشركة الأم في حماية أسواقها أو أسواق بعض فروعها ، كما قد

[1]– عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، ورقة بحثية بعنوان: البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي للإقتصاد الليبي، المرجع السابق الذكر، ص 06.

تسعى الشركة الأم لتنظيم العائد على التكنولوجيا والمعرفة الفنية التي تمتلكها ، حيث أن الحد من إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فروع أخرى تشتري المعرفة الفنية ويغطي إنتاجها تلك الأسواق .

ب– كما أن هناك المزيد من الضغوط قد تقع على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الرأسمالي مع عدد من فروعها ، حيث أن الشركة الأم قد تغالي في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها ، كما أن الشركة الأم قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية ، وقد يكون الدافع وراء إتباع هذه السياسة في تسعير الواردات والصادرات هو محاولة الشركة متعددة الجنسية نقل عبء الضرائب من دولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات معدلات أقل ، أو قد تلجأ لذلك كوسيلة مستترة لنقل الأرباح من دولة تفرض قيوداً مشددة على تحويل الأرباح ورأس المال إلى دولة أخرى ذات قيود أقل تشدداً في هذا المجال [1].

خامساً: أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الصور والتي تختلف بإختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، ويتمثل أهمها فيما يلي:

1 – الاستثمارات الثنائية (الاستثمار المشترك: Joint venture**):**

وهي الاستثمارات التي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط إي مشروعات التي تتوزع فيها ملكية المشروع بين المستثمر الأجنبي والاقتصاد المضيف، سواءًا أكان ذلك في مشروعات القطاع الخاص أو الحكومي، ولذلك فالاستثمارات الأجنبية الثنائية قد تأخذ واحداً أو أكثر من الاشكال الثلاثة التالية:

أ– شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي).

ب – شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.

---

[1]– عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي، المرجع السابق الذكر ، ص07.

جـ – شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني الخاص [1].

إن هذا الأخير يعتبر من أفضل الأشكال قبولاً لدى معظم الدول النامية بالخصوص، وذلك بالنظر إلى مزاياه الكثيرة ونجاحه مرهون بمدى جدّية الاتفاق المبني بين الطرفين وإدارتهما الحقيقية لتحقيق المصالح المشتركة.

2 – الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (wholly – Owned FDI**):**

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة [2].

ويدخل هذا النوع من الاستثمار ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة، وهذه الاخيرة قد تميزت بتزايدها بشكل كبير وبالذات منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وتوسعت مجالات إنشطتها فشملت أنشطة البترول والاستخراج، وأنشطة الصناعات والخدمات، التجارة والمال والتأمين والسياحة [3].

3– الاستثمار في المناطق الحرّة (Free Zones**):**

تعتبر المناطق الحرة جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك، والمناطق الحرة شكلاً لا يتجزأ من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التجارة الدولية، وهي أن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية والإدارية التي تسري على باقي إقليم الدولة [4].

---

[1] - عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة حلوان، 2009، ص ص 116-117.

[2] – عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، تاريخ النشر غير مذكور، ص 25.

[3] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، المرجع السابق الذكر، ص 116.

[4] – عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص351.

4- مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations):

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً. وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع... إلخ. والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائداً مادياً متفقاً عليه. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي [1].

وهناك العديد من الصور لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواءً من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات، فمن وجهة نظر الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي ، العمودي والمختلط ، يهدف النوع الأول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً، أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي). في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

أما من وجهة نظر الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم صور الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها، وهي الإستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات أو الإستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

ويتبين من الصور السابقة، وجود معايير مختلفة لتحديد صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ - معيار طبيعة توجه النشاط الوظيفي للشركة: هناك استثمار مباشر موجه للتصدير أو لتغطية احتياجات السوق المحلي، أو موجه لتجسيد برنامج خاص بتطوير الصادرات من طرف الدول المضيفة.

ب - معيار النظام: ومعناه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتّخذ أشكالا مختلفة و ذلك تبعاً لأنظمة الحوافز المقدمة الضريبية و الجمركية ...الخ ومختلف المزايا الأخرى، بمعنى أخر بحسب المناطق

---

[1] - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 490-491.

التي يجري فيها، وهذه المناطق تحكمها نصوص قانونية خاصة بها، فمثلا في الجزائر جاء في قانونها المتعلق بتطوير الاستثمار أحكام تخص تنظيم و تحفيز الاستثمار وفقاً للنظام العام و النظام الاستثنائي ، أما في تونس يلاحظ أن هذه الأخيرة قد تدفقت إليها استثمارات أجنبية مباشرة تم إنجاز بعضها في المناطق العادية و البعض الأخر في المناطق اللامركزية أو مناطق التنمية[1].

جـ – معيار الملكية: فوفق هذا الأخير، تتعدّد صور الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتخذ هذا الأخير إما إقامة فرع جديد أو مؤسسة جديدة، اقتناء مؤسسة موجودة، إقامة شركة مشتركة أو إستثمار مشترك[2].

ويتم شرح صور الاولى والثانية كما يلي:

– **إنشاء فرع جديد:** بمعنى إنشاء وحدات جديدة للإنتاج أو ما يسمى EX-NIHILO، وكان يعتبر الشكل الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى غاية سنوات السبعينات؛ إذ كانت معظم استثمارات الشركات العملاقـــة التابعة للدول الصناعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان،الخ) التي توطّنت في الدول الصناعية المتقدمة نفسها– أي الاستثمار المتقاطع– و حتى في الدول النامية يطغى عليها هذا الشكل.

وبموجب هذا النوع من الاستثمار يتسنى لتلك الشركات اختيار موقع إنشاءه و امتلاك حق الإشراف و التحكم في سير نشاطه و أهدافه، و من ثم تحمل مسؤولية توفير رأسماله، والتقنيات التكنولوجية، و تحمل مسؤولية التخطيط الاستراتيجي، و الأهداف المسطّرة وكل ما يتعلق بنشاطه...الخ، إلى جانب هذا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تضمن تبعية هذا الفرع لها فيما يخص كل الاختصاصات و التفويضات المتعلقة بمختلف الأنشطة (الإنتاج، التموين، التسويق، المبيعات...الخ)، و ذلك و فق ما تم الاتفاق عليه بينها و بين الدولة المضيفة.

تسعى الشركات الدولية أيضاً في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، وبغرض التوسع والنمو و تحقيق أرباحاً إضافية و التخلص من تكنولوجيا متقادمة أو القيام بالتجارب العلمية في دولة مضيفة أو التخلص من الضرائب الباهضة في دولة المقر الرئيسي أو غير ذلك، و يتم ذلك عن طريق إنشاء فروع للشركة في دولة أخرى [3].

---

[1] – عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق الذكر، ص ص 61، 62.

[2] – حكمت شريف النشابشي، المرجع السابق الذكر، ص 62.

[3] – فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2000، ص 25.

لكنه مع مطلع عقد التسعينات عرف هذا الشكل تراجعاً ملحوظاً والسبب في ذلك يعود للمدة التي تتراوح بين (ثلاثة وأربعة سنوات)، والتي يقضيها المستثمر الأجنبي لإنشاء الفرع مقارنة بالأشكال الأخرى التي تسمح بالتوطن السريع منها اقتناء شركة موجودة مثلا، الأمر الذي يفضي إلى فقدان التنافسية للتكنولوجيا المستخدمة بسبب تمكين المنافسين من تجديد وسائل الإنتاج في نفس السوق من جهة، ومن جهة أخرى تمكين المنافسين الذين كانوا خارج السوق من اقتناء مؤسسات موجودة داخله [1].

– **اقتناء شركة قائمة (موجودة):** عندما يقرر المستثمر الأجنبي شراء شركة موجودة أصلاً وقائمة بالفعل في الدولة المضيفة، و بالتالي يتحقق ذلك على أرض الواقع، فهذا ما يعني أن هذا المستثمر الأجنبي قام فعلاً باستثماراً أجنبياً مباشراً في شكل " اقتناء مؤسسة موجودة ".

إن تحقيق هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي، مرهون بضرورة توافر عاملين رئيسيين هما:

- مدى توافر هذه الشركات القائمة في الدولة المضيفة هذا من جهة، و مدى تفضيلات و خيارات حكومات الدول المضيفة من جهة أخرى.

- مدى استعداد المستثمر الأجنبي لتحمّل الأعباء التي ستنجر أصلا عن هذه العملية لكون تلك الشركات قديمة.

ولهذا الشكل عدّة مزايا يمكن حصرها في النقاط الأساسية التالية:

– الاستثمار المباشر عبر هذا النوع بالمقارنة على الأقل بالنوع السابق يتطلب مدة معقولة نتاج لما سيحصل عليه المستثمر بصفة مباشرة مثل الطاقات الإنتاجية والتسويقية التجهيزات، شبكة التوزيع...الخ.

– هذا الشكل يمنح إمكانية الحصول على الحصة في السوق، إنّ الشكلين (إنشاء فرع أو مؤسسة، أو اقتناء شركة موجودة)، يصنفان ضمن الشكل المعروف بـ: المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، أين يشترط فيه امتلاك المستثمر الأجنبي عند إقدامه على تجسيد الشكلين، لرأس المال قدره **100 %** [2].

---

[1] - Bricout jean Luc et tersen Denis investissement international, paris, 1996, P 07.

[2] - Michel -delapiérre, Christian -milelli, "les firmes multinationales », librairie : "vubert», paris ,1995 , P69.

المبحث الثاني

تطور الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

واتجاهاتها على المستوى العالمي

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

وتزايدت أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين، حيث أصبح أهم مصادر التمويل الخاص ويرجع اهتمام الدول النامية بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسباب التالية:

- انخفاض معدل التشغيل وارتفاع معدلات البطالة.

- نتيجة أزمة المديونية عام **1982** وما ترتب عليها من عجز بعض الدول النامية المدينة عن سداد ديونها، أدى هذا الامر بالدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول ذات العجز المالي عوض منحها قروض إضافية.

- حدوث تغيرت في الدول النامية ذات العجز المالي، حيث تغيرت صناعاتها ونظرتها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره تدخلاً في الاقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات بإعتبارها تسد فجوة الادخار، الاستثمار والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا والمهارات الادارية والتسويقية...الخ.

- قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات إقتصادية وتغيرات هيكلية في إقتصادياتها لإحلال نظام اقتصاد السوق محل الاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي.

أولاً: تطور حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على المستوى العالمي

في عام **2005** حققت التدفقات IDE الواردة عالمياً زيادة ملحوظة بمعدل نمو نسبته **34.84%** عن مستواها لعام **2004**، متأثرة بفعل استمرار متانة النمو الاقتصادي العالمي وانتعاش صفقات الاندماج والتملك واستمرار تحسين بيئة الاستثمار والاهتمام بجهود الترويج للاستثمار على المستوى العالمي، مع تزايد الالتفات إلى تبسيط إجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار[1].

إلى جانب ذلك أستمر ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً للسنة الثالثة على التوالي **(2005– 2007)** رغم الازمات المالية الائتمانية العالمية التي بدأت في النصف الثاني من عام **2007**، حيث بلغ حجم التدفقات عام **2007** نحو **1833** مليار دولار إي بزيادة بلغ معدلها **29.9 %** عما كان مستواها لعام **2006**؛ والذي بلغ **1411** مليار دولار حسب البيانات الواردة في الجدول رقم **(1–2)** التالي:

الجدول رقم (1–2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً وتوزيعه الجغرافي خلال الفترة **(2005 – 2020)**

القيمة: مليار دولار، (%)

المنطقة / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العالم	958.7	1411	1833	1744	1198	1309	1700	1403	1452	1324	1774	1746	1700	1495	1540	989.3
معدل النمو (%)	34.84	47.17	29.9	-4.85	-31.3	9.26	29.87	-17.47	3.5	-8.81	34	-1.58	-2.63	-12.05	3.01	-35.75
الاقتصادات المتقدمة	611.3	940.9	1248	965	606.2	618.6	880	517	566	563	984	1032	950	761	800	336
معدل النمو (%)	54.36	53.91	32.64	-22.7	-37.2	2.04	42.26	-41.25	9.48	-0.53	74.78	4.88	-7.94	-19.89	5.12	-58
الأهمية النسبية %	63.8	66.7	68.1	55.33	50.6	47.26	51.76	36.85	39	42.52	55.47	59.11	55.9	50.9	51.95	33.96
الاقتصادات النامية	316.4	413	499.7	658	519.2	616.7	725	729	778	704	752	646	701	699	685	630.2
معدل النمو (%)	15.05	30.5	21	31.68	-21.1	18.78	17.56	0.52	6.72	-9.51	6.82	-14.1	8.51	-0.28	-2	-8
الأهمية النسبية %	33	29.3	27.2	37.73	43.33	47.11	42.65	52	53.6	53.17	42.4	37	41.23	46.75	44.5	63.7
الاقتصادات الانتقالية	31	57.2	86.9	121	72.4	73.8	95	84	108	57	38	68	50	35	55	23.1
معدل النمو (%)	-22.5	84.52	51.92	39.24	-40.2	1.93	28.73	-11.58	28.57	-47.22	-33.33	78.95	-26.5	-30	57.14	-58
الأهمية النسبية %	3.23	4.05	4.74	6.94	6.04	5.64	5.59	6	7.44	4.3	2.14	3.89	2.94	2.34	3.57	2.33

[1]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار الدول العربية، 2005، ص 97.

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، 2012، ص 04.
- تقرير الاستثمار العالمي، جنيف،2014، ص 03.
- تقرير الاستثمار العالمي، سنوات متفرقة 2015-2022.

- UNCTAD, World Investment Report, various Issues.
- Unctad, Wir 2006," FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, Annexes, A&B & Definitions and Sources, New York and Geneva, 2006.pages: 299-300-301.
- Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge", New York and Geneva, 2008.pages: (10-253-254-255-256).

تتمة لما سبق ذكره يرجع ذلك الارتفاع إلى:

- تواصل ارتفاع معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء.

- استمرار في تنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي.

- زيادة الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الارباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار البترول والغاز والسلع الاساسية.

وأثرت أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة في عام **2007** على الأسواق المالية وأسفرت عن ظهور مشاكل في السيولة في كثير من البلدان، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الائتمان، وأدى التباطؤ والاضطراب المالي في الاقتصاد العالمي إلى حدوث أزمات في السيولة في أسواق المال والقروض في كثير من البلدان المتقدمة[1].

وفي نفس السياق أيضاً كان تأثير الازمة الاقتصادية والمالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تأثيراً متفاوتاً فيما بين مختلف المناطق وكانت منطقة أمريكا الشمالية الأشد تأثراً بالأزمة. فالتدفقات إلى الولايات المتحدة الامريكية وهي أكبر بلد مضيف لـ IDE في العالم أنخفضت بنسبة **60 %**؛ واتسع نطاق تأثير هذه الازمة على المستوى العالمي إلى نهاية عام **2009** إلا أن تدفقات IDE ارتفعت إرتفاعاً معتدلاً لتصل إلى **1309** مليار دولار عام **2010**، ولكنها ما تزال أدنى بنسبة **6.56%** عن متوسطها للفترة **(2005-2007)** قبل الازمة، لكن تدفقات

[1] -الاونكتاد، تقرير سنوي للاونكتاد يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ذروته، نشرة صحفية ،09/224/ 2008، ص 02.

IDE في عام **2011** بلغت أقصاها **1700** مليار دولار لتتجاوز متوسط الفترة **2005-2007** بـ **21.35%**.

أستعاد الاستثمار الأجنبي المباشر نموه بعد انخفاضه عام **2012** لتسجل تدفقاته إرتفاعاً بنسبة **3.5%** في عام **2013**، إلا أن انخفاضه مجدداً في عام **2014** راجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة، وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمارات الكبيرة [1].

في أعقاب حدوث زيادة قوية في عام **2015** ، أنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفض نموها خلال ثلاث سنوات بشكل متزايد في الاعوام**2016،2017،2018** بالنسب التالية على التوالي: **1.58%،2.63%،12.05%**، في ظل نمو اقتصادي ضعيف ومخاطر سياستيه كبيرة حسب تصور الشركات المتعددة الجنسيات ؛ وكان الانخفاض للسنة الثالثة على التوالي في الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً ناتجاً أساساً عن عمليات الإعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام **2018** ، عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد في نهاية عام **2017** . [2]

أدت أزمة كوفيد-**19** عالمياً إلى إنخفاض هائل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام **2020** عن قيمتها التي بلغت **1540** مليار دولار بنسبة **35.75%** إي تراجع التدفقات إلى ما دون مليار دولار للمرة الأولى منذ عام **2005**؛ ويرجع تراجع تدفقات IDE إلى هذا المستوى بسبب عمليات الاغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد -**19** إلى إبطاء المشاريع القائمة. ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة؛ كما أثرت أزمة كوفيد-**19** في عام **2020** تأثيرًا سلبياً هائلاً على أكثر أنواع الاستثمار إنتاجية، أي الاستثمارات التأسيسية في المشاريع الصناعية ومشاريع البنى التحتية. ويعني ذلك أن الإنتاج الدولي الذي يشكل محركاً للنمو الاقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي قد تأثر بشدة[3].

---

[1] -الاونكتاد، إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي، تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص 12.

[2] - الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019، ص 11.

[3] -الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، تقرير الاستثمار العالمي 2021، ص 06.

ثانياً: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال (2005– 2020)

تتوزع جغرافياً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً عبر أقاليم العالم المختلفة وفقاً لما يلي:

1 – الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة:

نظراً لما تتمتع به الاقتصادات المتقدمة من قواعد صناعية، وأسواق ضخمة، وقدرات تكنولوجية عالية، وبيئة استثمارية جذابة ، كل ذلك يعتبر محفزاً لتدفق رؤوس الاموال في شكل استثمارات مباشرة معظمها من الدول المتقدمة ذاتها[1] وهذا ما أكدته العديد من الاحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).

وبشكل تفصيلي كما تشير بيانات الواردة في الجدول رقم **(02)** إلى إستحواذ الدول المتقدمة كمجموعة على النصيب الأكبر من التدفقات IDE الواردة عالمياً، خلال الفترة **(2005– 2007)** شهد حجم التدفقات IDE الى الدول المتقدمة تزايداً نسبياً حيث بلغ متوسط السنوي للتدفقات خلال تلك الفترة: **933.4** مليار دولار وبما متوسط أهميتها النسبية **66.2 %** وهذا راجع إلى مايلي:

– قيام الدول المتقدمة بتهيئة المناخ المناسب لتلك الاستثمارات؛ بالإضافة الى تواجد شركات دولية (شركات متعددة الجنسيات) تنشط بشكل كبير فيها والتي تعتبر المُصَدر الرئيسي لتدفق هذا النوع من الاستثمارات.

– عودة الانتعاش الاقتصادي لتلك الدول، وارتفاع معدلات النمو الخاصة بهذا النوع من الاستثمارات.

– الاستمرار في زيادة عدد الصفقات عبر الحدود الدولية.

أما داخل مجموعة الدول المتقدمة حافظت الولايات المتحدة الامريكية تصدرها للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تلتها المملكة المتحدة وفرنسا، وبعد ذلك كندا وهولندا عام**2007** [2].

---

[1] – عبد المجيد صالح صديق، على ديابي، المرجع السايق الذكر، ص 69.

[2] - Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge", New York and Geneva, 2008.pages: (10-253-254-255-256).

ونظراً لتأثر السريع للاقتصادات المتقدمة بالازمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ تسارع انتعاش التدفقات الداخلة والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها عام **2009** فبلغت في عام **2011** ما قدره **880** مليار دولار، بزيادة نسبتها **42.26%** مقارنة بعام **2010**، وامام ازمة منطقة اليورو وهشاشة الانتعاش في معظم الاقتصادات الكبرى تعرض انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة إلى إنخفاض كبير ليصل **517** مليار دولار بما نسبته **41.25%** واهميته النسبية بالنسبة للتدفقات العالمية **36.85%** [1].

رغم محاولة انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام **2013** ليرتفع بـ **9.48 %**بما أهميته النسبية **39%** إلا أن التدفقات أنخفضت في عام **2014** نتيجة تأثر هذه الاستثمارات تأثراً كبيراً بحالات سحب الاستثمارات الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة. واستمر هذا التأثير رغم التذبذب في حجم الاستثمار الاجنبية المباشرة المتدفقة ناتجة استمرار عمليات الاعادة إلى الوطن على نطاق واسع للإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة في الربعين الأولين من عام **2018**، عقب الإصلاحات الضريبية التي أدخلها هذا البلد في نهاية عام **2018**. واتضحت حدة الانخفاض في عام **2020** حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة **58%** نتيجة ازمة كوفيد-**19**، كما يرجع ذلك جزئياً إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات [2].

2 – الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

حققت الدول النامية أعلى مستوى لها على الإطلاق في إجتذاب IDE عام **2007**، حيث بلغ **499.7** مليار دولار بزيادة قدرها **21 %** عن مستواها في عام **2006**، وفي حين أستحوذت دول جنوب آسيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا و أوقيانيا بنصف اجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية ، سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي أعلى معدلات نمو للتدفقات الواردة بما نسبتها **36%**، أما بالنسبة للتدفقات المتجهة الى غرب آسيا فقد حققت نمواً تجاوز تلك المتجهة إلى إفريقيا منذ عام **2004**، هذا بالإضافة إلى استمرار ارتفاع حجم التدفقات في قارة إفريقيا كذلك وبلوغها مستويات مرتفعة تاريخياً .

---

[1] – الاونكتاد، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، تقرير الاستثمار العالمي 2012، ص 16.

[2] – الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، المرجع السابق الذكر، ص 11.

أما بالنسبة للدول العربية فقد شهدت نمواً ملحوظاً في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، حيث أستمر ارتفاع معدل نمو التدفقات IDE الوارد الى الدول العربيـة في عام **2007** للعام الثامن **(2000 – 2007)** على التوالي، و وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام **2008** الصادر عن الاونكتاد وحسب البيانات التفصيلية بلغ أجمالي تدفقات IDE الوارد الى الدول العربية عام **2007** نحو **72.1** مليار دولار مقايل **69.9** مليار دولار عام **2006** بزيادة بلغت نسبتها **6.2%**. وترجع تلك الزيادة في أجمالي التدفقات الواردة الى الدول العربية إلى **13** دولة عربية حيث احتلت السعودية المرتبة الاولى عربياً و**18**عالمياً في قائمة الدول المضيفة لـ IDE متقدمة من المرتبة **20** للعام **2006**، وتليها الامارات وبعد ذلك مصر والتي شهدت زيادة ملحوظة بنسبة **15%** لتصل الى **11.6**مليار دولار عام **2007**[1].

بينما تضاعفت التدفقات الواردة على سلطنة عمان لتبلغ **2.4** مليار دولار، وأجتذبت كل من العراق وفلسطين والصومال وموريتانيا تدفقات استثمارية محدودة لأسباب جيو سياسية.

وفي المقايل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تراجعاً في **8** دول عربية إذ أنخفضت في اليمن بنسبة **59%**، تليها تونس بنسبة **51%** ثم الاردن والبحرين بنسبة **43%**، **40%** على التوالي، وقد تراجعت التدفقات في كل من السودان وسوريا بنفس النسبة تقريباً **31%** ، كما تراجعت بدرجة محدودة في الجزائر بما نسبته **7%** لتبلغ **1.7** مليار دولار[2].

وترجع الزيادة المستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية في ثمانية سنوات الاخيرة الى تجانس عدة عوامل من بينها:

– إضفاء المزيد من التغيرات على الآطر التشريعية الخاصة بـ IDE في عدة دول عربية، وبخاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات.

– تحسين مناخ الاستثمار وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول العربية .

– استمرار إرتفاع أسعار البترول مما أدى إلى إجتذاب المزيد من الاستثمارات إلى الصناعات والخدمات المتصلة بقطاع المحروقات في عام **2007**.

– استمرار إبرام الصفقات الضخمة في إطار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية.

---

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثماروإئتمان الصادرات، نشرة الفصلية، السنة 26، العدد الفصلي الثالث، يونيو– سبتمبر 2008، ص 09.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 9.

على الرغم من التحسن الذي شهدته الدول النامية من جراء إعادة هيكلة اقتصاداتها وتحسين مناخ استثمارها، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر باقي دوماً أقل بكثير من نصيب الدول المتقدمة وهذا رغم التحسن الذي شهده نصيبها خلال الفترة **(2005 – 2008)** حيث بلغ حجم المتوسط السنوي لتدفق IDE نحو **47.2%** مليار دولار، وبما نسبتها **26.7%** من إجمالي التدفقات الواردة على المستوى العالمي.

ومع اتساع نطاق الاثار الجانبية للازمة الاقتصادية والمالية العالمية أنخفض IDE في الاقتصادات النامية ليصل **519.2** مليار دولار إي بنسبة **21.1%** في عام **2009** لينتعش بعد ذلك ولكن بنسب متبينة حيث أنخفض معدل نمو الاستثمارات في هذه المنطقة بسبب هبوط التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا بصفة اجمالية للعام الثالث على التوالي إلى **42.7** مليار دولار وهذا الهبوط في عام **2011** كان سببه إلى حد كبير الهبوط في شمال افريقيا، وبصفة خاصة توقفت التدفقات الداخلة إلى مصر وليبيا، اللتين كانا المستقبلين الرئيسين للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لأزماتهما السياسية الممتدة[1] او ما يسمى *بثورات الربيع العربي*[2].

فمن خلال إحداث زيادة في عام **2015** فقدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات النامية انتعاش نموها في عام **2016**، حيث سجلت هذه التدفقات انخفاضا بنسبة **14.1%** لتصل إلى **646** مليار دولار ويظل الاستثمار الاجنبي المباشر يمثل المصدر الخارجي الأكثر ثباتاً لتمويل الاقتصادات النامية؛ ولكن التدفقات الواردة تراجعت في جميع المناطق النامية:

---

[1] – الاونكتاد، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، تقرير الاستثمار العالمي 2012، ص 13.

[2] –ثورات الربيع العربي أو الربيع العربي ،الثورات العربية : هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 ، وكان أولها الثورة التونسية التي تم من خلالها الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي بتاريخ 2011/01/14 ،وبعدها ثورة 25 يناير المصرية التي انطلقت في 2011/01/25 والتي تم من خلالها تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم بتاريخ 2011/02/11 ، ثم ثورة 17 فبراير الليبية والتي افضت إلى قتل الرئيس معمر القذافي وإسقاط نظامه ،ومن بعدها ثورة الشباب اليمنية أو ثورة 11 فبراير لتي اندلعت في اليمن في 27 يناير 2011 واجبرت الرئيس علي عبدالله صالح على التنحي في 2017/12/04 بعد مقتله ، ثم الثورة السودانية من خلال سلسلة الحركات الاحتجاجية التي اندلعت يوم 2018/12/18 وفي 2019/1104 تم خلع الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير عن السلطة ....**المرجع**: الربيع_العربي https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الزيارة :2021/02/05 على الساعة 20:05.

– تقلصت تدفقات IDE إلى دول آسيا النامية بنسبة **15%** لتصل إلى **443** مليار دولار في عام **2016**، وكان هذا اول انخفاض خلال فترة خمس سنوات السابقة.

– ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تتراجع لتصل إلى **49** مليار دولار، أي بنسبة إنخفاض **3 %عن** مستواها في عام **2015**، وهو إنخفاض يعكس في الغالب إنخفاض أسعار السلع الأساسية [1].

وظلت التدفقات إلى البلدان النامية مستقرة اذ ارتفعت بنسبة **8.51%** في عام **2017** بعدما انخفضت في عام **2016**، و كنتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاضه بطريقة غير عادية في البلدان المتقدمة النمو، زادت حصة البلدان النامية في الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي لتبلغ بما أهميته النسبية **41.23%**؛ وشهدت هذه الاقتصادات تباين من حيث ارتفاع وانخفاض التدفقات في مختلف مناطقها:

– ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا بنسبة **11 %** إلى **46** مليار دولار، ودعم هذه الزيادة استمرار التدفقات الداخلة بحثاً عن الموارد، وبعض الاستثمارات المتنوعة ،وانتعاش في جنوب افريقيا بعد عدة سنوات من انخفاض مستوى التدفقات الداخلة .

– ارتفاع التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا، وهي أكبر المناطق المتلقية بنسبة **4%**، وفي مؤشر على استمرار الدينامية، تضاعفت قيمة إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة منتعشة من توقفها في عام **2017**.

– أنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة **6%**، ولم يحافظ على الانتعاش بعد أن سجلت زيادة عام **2017** تراجعاً طويلاً، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة أدني بنسبة **28 %**مما كان عليه خلال ذروة إزدهار السلع الاساسية [2].

ويلاحظ من خلال الجدول رقم **(1–2)** أعلاه أنه منذ عام **2018** فقدت تدفقات IDE نحو الاقتصادات النامية انتعاشها لتستمر في الانخفاض نتيجة ازمة البترول العالمية التي تأثرت بها استثمارات معظم البلدان في المنطقة بالإضافة إلى أزمة كوفيد **–19** التي تعمق أثارها في عام **2020** نتيجة عمليات الاغلاق التي قامت بها معظم دول العالم للتصدي لجائحة كوفيد**–19** والتي

---

[1] – الاونكتاد، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، تقرير الاستثمار العالمي 2017، ص 06.

[2] – الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019، ص ص 11– 12.

كانت نتيجتها سلبية بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات النامية حيث انخفضت هذه التدفقات بنسبة **8%** عام **2020** ، مما يعزي أساساً إلى صمود التدفقات في آسيا ، ونتيجة لذلك شكلت التدفقات في الاقتصادات النامية بما أهميته النسبية **63.7%** إي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف إي **44.5%** في عام **2019**.وتحملت هذه البلدان أعباء تراجع الاستثمار حيث انخفض عدد المشاريع التأسيسية المعلنة بنسبة **42 %** ، وانخفض عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية المهمة للبنى التحتية بنسبة **14%** في عام **2020** [1].

3 – الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاقتصادات الانتقالية:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(**02**) تزايد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الاقتصادات الانتقالية خلال الفترة (**2005 – 2008**) من خلال متوسط حجم تدفقات IDE الواردة و الذي بلغ نحو **98.7** مليار دولار، كما شهدت هذه الدول إرتفاعاً مستمر في متوسط نصيبها النسبي بالنسب للتدفقات العالمية خلال الفترة (**2005 – 2008**) وبما اهميته النسبية **4.74%**، وبشكل عام ترجع الزيادة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إتجاه دول الاقتصادات الانتقالية الى تزايد الاهتمام باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال برامج الاصلاحات الاقتصادية والخصخصة التي تم انتهاجها عقب التحول الاقتصادي فيها ، بالإضافة الى توجه الشركات الأجنبية للاستثمار خاصة الشركات المتعددة الجنسيات في دول الاقتصادات الانتقالية والدول النامية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر **2001** ، بحثاً عن المناطق التي تتميز بإنخفاض في معدلات مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدل الربحية مرتفع .

وامتدت أثار الازمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ظهرت في سبتمبر **2008** اقتصادات الانتقالية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي حيث أنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول هذا المنطقة بنسبة **40.2%** في عام **2009**، وهذا راجع لكون اغلب الشركات الامريكية كانت تستثمر في مشاريع تأسيسية وأغلبها استكشافية تتطلب وفورات مالية ضحمة. وفي عام **2013** سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الانتقالية مستويات قياسية وزيادة بنسية **28.57%** لتبلغ **108** مليار دولار وبقيت هذه الزيادة حبيسة

[1] – الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، تقرير الاستثمار العالمي 2021، ص 11.

الاضطرابات الإقليمية في المنطقة. لينخفض مجدداً تدفق IDE في بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة **47.22%** ليصل إلى **57** مليار دولار عام **2014**، بسبب الإضرار بآفاق النمو الاقتصادي والى تقليص اهتمام المستثمرين بهذه المنطقة بعد النزاع الإقليمي المصحوب بالانخفاض أسعار النفط وبتوقيع جزاءات دولية [1].

في عام **2016** زادت التدفقات إلى المنطقة لتبلغ **68** مليار دولار إي بنسبة **78.95%** وبما أهميته النسبية **3.89%** بالنسبة للتدفقات IDE على المستوى العالمي وبذلك أنقلب إتجاه الانخفاض الذي شهدته السنتان الماضيتان.

إلا أنه من عام **2017** استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات في اتجاهها التنازلي في عام **2018**، فانخفض بنسبة **30%** إلى **35** مليار دولار، مدفوعة بإنخفاض **49%** في تدفقات الاتحاد الروسي.

وخففت زيادة نشاط المعاملات في النصف الثاني من عام **2018** إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن الضرائب ، وارتفعت قيمة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود بنسبة **18%** ، تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في فروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية، بالفعل ارتفعت التدفقات IDE نحو الاقتصادات الانتقالية في عام **2019** لتصل **55** مليار دولار بمعدل نمو **57.14%** عن عام **2018** وبما أهميته النسبية **3.57%** إلا أن أزمة كوفيد-**19** وتدابير التصدي لها من طرف الحكومات على المستوى العالمي حالت دون أنتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذه المنطقة حيث أنخفض انخفاضا شديداً في عام **2020** ليبلغ **23.1** مليار دولار أي بمعدل نمو سالب نسبته **58%** وهو تقريباً نفس معدل نمو التدفقات المحقق في الاقتصادات المتقدمة في عام **2020**.حيث قلصت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة **56%** لتصل إلى **347** مليار دولار وهي أدنى قيمة لها منذ عام **1996** حسب ماورد في تقرير الاستثمار العالمي **2021** الصادر عن الاونكتاد.

[1] – الاونكتاد، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص 15.

ثالثاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

على مستوى القطاعات عالمياً، فإن النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية أستقر في الأنشطة الثانوية، لا سيما الخدمات المتصلة بالأعمال والتمويل والتجارة والهياكل الأساسية، كما أن هناك أستثمارات اجنبية مباشرة بالغة الأهمية في التصنيع (كالإلكترونيات) وفي القطاع الاولي (استكشاف النفط والتعدين)، وحسب كل صناعة على حدة، فإن أعلى أنصبة سجلت في عام **2005** كانت في خدمات النقل والتخزين والاتصالات والتعدين والتمويل وفي الأطعمة والمشروبات[1].

لكن الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات المتصلة بالأعمال والتمويل والتجارة والتي كانت تستأثر بمكانتها ضمن القطاعات الأخرى خلال الفترة **2005-2007** كان مسؤولاً عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية العالمية **2008** ، وقد أستمر في مسار الانخفاض في عام **2010**، وقد أنخفضت جميع قطاعات الخدمات الرئيسية (خدمات قطاع الاعمال ،والتمويل ، والنقل والاتصالات ، والمرافق)، كما أنخفضت الاستثمار ات في الصناعات الحساسة لدورة الاعمال التجارية مثل الصناعات المعدنية وصناعة الالكترونيات .وظلت الصناعات الكيميائية بما في ذلك المواد الصيدلانية تتميع بالقدرة على التكييف مع الازمة ، بينما انتعشت في عام **2010** صناعات مثل الأغذية ، والمشروبات، والتبغ ، والمنسوجات والملابس والسيارات. وانخفض في عام **2010** الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية (التي لم تعاني من الازمة)[2].

حسب التقارير الصادرة من الهيئات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كان في إتجاه قطاع الخدمات في جميع مناطق العالم، حيث وصل الى اقل من النصف من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي عام **1990**، وبحلول عام **2002** أرتفع الى نسبة **60%** وخلال نفس الفترة أنخفض النصيب

---

[1] – الاونكتاد، المشهد المتشكل للاستثمار الأجنبي المباشر: بعض القضايا البارزة، مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد، مارس 2007، ص 07.

[2] – الاونكتاد، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، تقرير الاستثمار العالمي 2011، ص 06.

النسبي للقطاع الاولي (الزراعة) من **9%** إلى **6%** [1]، واستمر قطاع الخدمات في الاستحواذ على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت نسبته عام **2003** حوالي **66.3%** يليه قطاع الصناعة بنسبة **31.2%** في حين بلغ نصيب قطاع الزراعة نسبة **2.5%** وكان قطاع الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة الهامة لاسيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات وإنخفاض النسبة الموجهة للقطاع الصناعي وارتفاع نسبة قطاع الزراعة وذلك في عام **2005**.

وقد تغيرت تركيبة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات ، وتركز في مجال التجارة والنشاط المالي وكانت نسبتهما من التدفقات الواردة في قطاع الخدمات تقدر بـ **75%** عام **2002** بالمقارنة بـ **65%** و**9%** على التوالي عام **1990**، وقد برزت عدة صناعات مثل الكهرباء ، المياه ، الاتصالات، وخدمات نشاط الأعمال بما في ذلك خدمات الشركات التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات وتركزت عام **2005** في مجالات المالية والاتصالات والعقارات، وارتفعت قيمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية بين عامي **1999** و**2000** إلى **14** مرة، و **9** مرات في مجال خدمات نشاط الاعمال و**16** مرة في مجال الاتصالات والتخزين والنقل، وكان إتجاه الشركات المتعددة الجنسيات الدخول إلى الاسواق الجديدة عن طريق عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود الدولية بدلاً من الاستثمار التأسيسي أحد أهم العوامل التي تفسر تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات، خاصةً في مجال الاعمال المصرفية والاتصالات والمياه ، وكان لبرامج الخصخصة أثر كبير في تحقيق تلك العمليات ، إضافة إلى ذلك قيام العديد من الدول بتحرير نُظُمِها المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر[2] .

رابعاً: عمليات الإندماج والتملك على المستوى العالمي

يعكس هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي برز بشكل واضح في عقدي الثمانينات والتسعينات الماضية، والذي يقوم على أساس الاندماج والتملك(الاستحواذ)، دخول المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات الإنتاجية منها والخدمية، إين يتجسد ميدانياً هذا الشكل عبر القيام

---

[1] – عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص206

[2] – عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص ص 206 –207.

بعمليات اندماج الشركات الوطنية مع الشركات الدولية وكذلك امتلاك حصة من رأسمال الشركات المحلية من طرف المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن ملكية رأس المال لا تعدو لأن تكون الشرط الوحيد والضروري لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر، بل هناك شرطاً آخراً يضاف له، وهو يتمثل في أحكام الرقابة عليه ويكون ذلك من خلال عدد الأصوات الذي يتناسب مع الحصة النسبية في رأس المال المؤسسة ومن ثم التمثيل في مجلس الإدارة.

لقد أضحى هذا الشكل هو الغالب، وذلك بفعل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدول المتقدمة منذ عقد الثمانينات، وبهذه العملية فإن مؤسسة ما تأخذ المراقبة من مؤسسة أخرى عن طريق حصولها على الأقل **50%** من حقوق الملكية أي من رأسمالها[1].

ثمة عوامل أساسية في الواقع تدفع بالمؤسسات لإبرام صفقات مختلفة للاندماج والتملك، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

- البحث عن أسواق جديدة ومن ثم تعزيز الوضعية التنافسية فيها.
- اختراق الأسواق ومن ثم الاستحواذ على موارد المؤسسات الأخرى.
- حوافز مالية وشخصية.

و عند مقارنة هذا الأخير مع الشكل الأول " إنشاء فرع " يمكن القول أنه ليس مرتبطاً بخلق أداة صناعية، بل هو يسمح بالحصول المؤقت على حصص جديدة في الأسواق التي احتفظت بها المؤسسة المنقذة Rachetée. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الشكل من ضمن أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر و الذي عرف تقدماً بارزاً من حيث التجسيد في الواقع يعود سببه إلى التحولات التي عرفتها بعض القطاعات الاقتصادية الحساسة (استخراج البترول ، المالية والبنوك، الاتصالات، قطاع السيارات...الخ) في السنوات الأخيرة – وتتلخص هذه التحولات فيما يلي:

– اشتداد حدّة المنافسة في قطاع الاتصالات وصناعة المعلومات والتكنولوجيا الجديدة.

– إعادة الهيكلة الدولية في القطاعات التي تم تأميمها سابقاً في الستينات والسبعينات وهي قطاعات استخراجية مثل المحروقات، وقطاعات البنوك[2].

---

[1] - Bricout jean Luc et Tersen Denis, Investissement International, paris, 1996, P 8.

[2]-Anne- marie al cabas ; Edouarde- Bourcier .et bruno-valesteinas, les nouvelles formes de I.D.E", revue : problèmes économique, n 2660. Avril 2000. P 20.

– تعجيل حركة تدويل شركات الهندسة والخدمات الاستشارية، ومن أهم وأكثر الأدوار الجوهرية التي لعبتها عمليات الاندماج والتملك يتمثل في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، مثل إعادة هيكلة العمليات، وإعادة تخصيص الأصول في المنشآت. ومثل هذه العمليات يمكن أن تحمل في طياتها فوائد طويلة الأجل إذا ما صاحبتها سياسات لتيسير المنافسة وتحسين الأداء الإداري للشركات [1].

إن العمليات الخاصة بهذا الشكل أضحت لا تجري في الدول المتقدمة فحسب، بل تجري أيضاً في الدول النامية أو تلك الدول التي كانت تمتاز بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي و التي سعت في السنوات الأخيرة إلى تكييف إقتصادياتها مع التحولات العالمية من خلال التحول نحو اقتصاد السوق ، و من العوامل الأساسية التي جعلت من عمليات الاندماج و التملك تجري في الدول النامية تطبيق سياسة خصخصة المؤسسات المنتسبة لحكوماتها، كما حدث في الاقتصاديات الانتقالية مثالاً دول أوربا الشرقية ، أو الدول الأخرى وهي دول جنوب شرق أسيا التي عانت من الأزمة المالية التي وقعت في سنة **1997** و التي عانت منها بالخصوص دول مثل أندونسيا، تايلندا، كوريا، ماليزيا...الخ.

وهناك دول نامية أخرى سعت خلال السنوات الأخيرة ومازالت تسعى من خلال الخصخصة إلى تشجيع مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها أضحت جميعها تعي أهمية هذا الأخير من نواحي تحسين الكفاءة المطلوبة لشركاتها وجعلها تكون قادرة على التنافسية والاحتكام إلى الإدارة الجيّدة...الخ.

شهد معدل النمو السنوي لإبرام صفقات الاندماج والتملك تزايداً متسارعاً في عام **2005**، حيث بلغت قيمة الصفقات **845** مليار دولار وبما نسبته **88.2 %**[2]، عما كان عليه في عام **2004** بقيمة **449** مليار دولار؛

ويعزي الباحث ذلك الارتفاع إلى عودة حالة الانتعاش في الاقتصاد العالمي وتزايد ثقة مسيري قطاع الاعمال تدريجياً لإبرام هذا النوع من الصفقات على المستوى العالمي، إلا أن هذه الصفقات

---

[1] – أشوكا مودي ashoka– modyو شوكو نجيشي Shoko– negishi, " عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا", مجلة التمويل و التنمية, العدد 1, المجلد 38, مارس 2001, ص 06.

[2] – Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations ،Extractive Industries and Development"، New York and Geneva,2007.P09

شهدت تباطؤ في النمو في عام **2006** عما كانت عليه في **2005**، بنسبة **32.31%** حيث قُدِرَت قيمتها **1118** مليار دولار ليرتفع بعد ذلك إلى **1637** مليار دولار بزيادة قدرها **46.42%** عما كان عليه في **2006** وبزيادة قدرها **21%** عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام **2000**[1]، والتي بلغت نحو **1353** مليار دولار. وبنسبة **46.42%** عن عام **2006** الذي بلغت فيه قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود **1118** مليار دولار. كما أن حجم العمالة المستخدمة في الفروع الأجنبية المنتسبة في عام **2007** بلغ **81.615**مليون عامل إي بزيادة نسبتها **16.6%** عن عام **2006** والذي بلغت عمالة الفروع فيه **70.003** مليون عامل [2]، وهذا حسب البيانات الواردة في الجدول رقم **(1-3)** ادناه:

الجدول رقم (1-3): تطور عمليات الاندماج والتملك (الاستحواذ) للشركات عبر الحدود خلال الفترة **(2005-2020)**

القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار)، الآلاف															
السنوات / البيانات	متوسط ما قبل الازمة 2005-2007	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود	729	1637	707	250	344	556	328	313	428	735	869	694	816	507	475
العمالة بالشركات والفروع الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)	49478	81615	64484	59877	63903	63416	69359	71297	75565	79817	82140	82600	85504	--	--
معدل النمو (%)															
عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود	43,63	46,4	3,02-	64,64-	37,6	61,63	41-	4,57-	36,74	71,73	18,23	20-	17,58	38-	6,31-

[1] – الاونكتاد، نشرة صحفية: تقرير سنوي للاونكتاد يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما بلغ ذروته في عام 2007، سبتمبر 2008، ص 2.

[2]–Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge"، New York and Geneva,2008.P 10

العمالة بالشركات والفروع الأجنبية المنتسبة	14,37	16,6	30,33	7,14-	6,72	0,76-	9,37	2,79	6	5,63	2,91	0,56	3,52	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-Unctad, Wir 2008,2020,2021, World Investment Report 2008-2020-P22.P 10-P22-P22.

– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، تقارير الاستثمار العالمي لسنوات (2011–2019).

(– –): يقصد بها بيانات غير متوفرة، البيانات المضللة تعبر عن معدلات منخفضة

وبالرغم من الازمات المالية الائتمانية التي حدثت في العالم مع النصف الثاني من عام **2007**، ويرجع ذلك الارتفاع إلى الزيادة في قيمة عمليات الاندماج والتملك المنفذة في الدول النامية والانتقالية، واستمرار التوسع الخارجي لأكبر الشركات متعددة الجنسيات، وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في العالم.

أما فيما يخص نصيب الدول العربية فقد بلغ في عام **2007** منها كبائع نحو **17.5** مليار دولار مقابل**18.2** مليار دولار، في حين بلغ نصيبها كمشتر نحو **43.7** مليار دولار مقابل **45.9** مليار دولار[1]. كما أن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (**1997–2006**) وحصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كبائع وكمشتر، وحسب قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي **2007**، تمت إشارة إليها في الملحق رقم (**1–1**).

وبالتالي فإن الازمة المالية التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الامريكية في نهاية **2006** لم يكن لها أثراً سلبياً على عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً في عام **2007** ، بل شهد النصف الاخير من عام **2007** إبرام بعض الصفقات الضخمة بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف إسكتلندا الملكي (Royal Bank Of Scotland) وفورتيس (Fortis) وسانتاندر(Santander) بشراء شركة (BN –AMRO Holding NV) في صفقة

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ، نشرة فصلية ،العدد 26 ، السنة الفصلي الثالث يونيو – سبتمبر 2008، ص ص 5–6.

بلغت قيمتها **98** مليار دولار و هي أكبر صفقة في تاريخ العمليات المصرفية ، وقيام شركة ريو تينتو (Rio Tinto) بالمملكة المتحدة بشراء شركة الكان (Alcan) الكندية [1].

وأدى التباطؤ والاضطراب المالي في الاقتصاد العالمي بسبب الازمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى حدوث أزمات في السيولة في أسواق المال والقروض في كثير من البلدان المتقدمة، ونتيجة لذلك بدأت أنشطة عمليات الاندماج والشراء تتباطأ بشكل ملحوظ في عام **2008** بما نسبته **56.81 %** مما كانت عليه في عام **2007**.

وقد شهدت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود في البلدان المتقدمة انخفاضا حاداً في عام **2009**، ولكنها أخذت تنتعش في عام **2010**، وكانت الاستثمارات التأسيسية أقل تأثر بهذا لانخفاض لأنها تمر بفترات تخطيط واستثمار أطول علاوة على أنها أقل تأثراً بما يحدث من صدمات مثل الازمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة [2].

في سنة **2011** أرتفع النشاط الاقتصادي للشركات الأجنبية المنتسبة من خلال عمليات الاندماج والتملك فخلال ذلك العام ، وظفت هذه الشركات المنتسبة **63.416** مليون عامل من الصفقات بقيمة **556** مليار دولار.حيث انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بعد أن هبط بشكل حاد في عامي **2009-2010** ليصل إلى **570** مليار دولار، وبصفة أجمالية فإن أكبر خمس صناعات إسهاماً في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبترول)، والكيمياويات ،والمرافق (الكهرباء ،الغاز والماء) والنقل ولإتصالات وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع الخدمات النفط والغاز)، وكل استثمار في هذه القطاعات ساهم بشكل كبير في عمليات توظيف لليد العاملة على المستوى العالم.

أن استمرار عمليات الاندماج والتملك وتطورها ونموها المتزايد من خلال البحث الدائم عن الأسواق والقيام بالاستثمارات الكبيرة في قطاع الخدمات والصناعات الاستخراجية التي تتطلب سيولة نقدية عالية وكثافة عمالية هائلة ورغم الاضطرابات الإقليمية التي يحدث معظمها في الاقتصادات الانتقالية واقل حدة في الاقتصادات النامية يُلاحظ من خلال الجدول رقم **(1-3)**

---

[1] – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، نفس المرجع السابق، ص 6.

[2] – الاونكتاد، نشرة صحفية: انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بعد سنتين من الانخفاض يتوقف على تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، جويلية 2010، ص 02.

أعلاه، توسع في مشروعات الشركات المتعددة الجنسيات وتوطنها من خلال عمليات الاندماج والتملك لتنمو بنسبة **36.74%** عما كانت عليه سنتي **2012-2013** وارتفعت العمالة المستخدمة في الشركات المنتسبة إليها بـ **6%** لتبلغ **75.565** مليون عامل ، ونتيجة لارتفاع الطلب على خدمات الشركات المتعددة الجنسيات والانتشار الواسع لعمليات الاندماج والتملك وصلت قيمة الصفقات عالمياً إلى **869** مليار دولار بمعدل نمو **18.23%** عما كانت عليه في **2015** وارتفعت العمالة المستخدمة في الشركات المنتسبة للشركات الأم **82.140** مليون عامل بزيادة نسبتها **2.91%** عن عام **2015**.

وخففت زيادة نشاط المعاملات في النصف الثاني من عام **2018** إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن الضرائب، وارتفعت قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بنسبة **18%**، تغذيها مؤسسات الولايات المتحدة المتعددة الجنسيات التي تستخدم السيولة النقدية في فروعها الأجنبية التي لم تعد مثقلة بالالتزامات الضريبية[1].بينما زادت الاستثمارات الخارجية للشركات المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في الاقتصادات المتقدمة زيادة كبيرة في عام **2019**. وتباطأت عملية إعادة الإيرادات الأجنبية المتراكمة للشركات المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في الأولويات المتحدة الامريكية. والتي انطلقت بفضل الإصلاحات الضريبية التي كانت قد تسببت في انخفاض التدفقات الخارجة عام **2018**.

استثمرت الشركات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات المتقدمة **917** مليار دولار في الخارج عام **2019** بزيادة نسبتها **72%** مقارنة بسنة **2018**، وكانت اليابان أكبر مستثمر في الخارج حيث ارتفعت تدفقاتها نحو الخارج عام إلى 227 مليار دولار بما أهميته النسبية من استثمارات الاقتصادات المتقدمة **24.75%** [2].

في عام **2020** دفعت آفاق الركود بسبب عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد-**19** والتي أدت إلى إبطاء المشاريع القائمة؛ الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. من أجل الصمود والتصدي للجائحة، ضاعفت الشركات المتعددة الجنسيات عمليات إصدار ديون الشركات في عام **2020** لمواجهة إنخفاض الإيرادات. وفي نفس

---

[1] – الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019، ص 12.

[2] – الاونكتاد، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، تقرير الاستثمار العالمي 2020، ص 29.

الوقت أنخفضت عمليات التملك (الاستحواذ) وظلت النفقات الرأسمالية ثابتة، مما أدي إلى ارتفاع الأرصدة النقدية[1] كما تركز أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في النصف الأول من عام **2020**، أما في النصف الثاني، فقد انتعشت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود وصفقات تمويل المشاريع الدولية انتعاشا كبيراً. ولكن الاستثمارات التأسيسية الأهم للبلدان النامية واصلت اتجاهها السلبي طيلة عام **2020**[2].

المبحث الثالث

محددات ودوافـــــع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالشركات المتعددة الجنسيات

إنّ الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حدّ ذاته عملية تحرِكُهَا دوافع مختلفة، سواءاً كانت دوافع تخص الطرف الذي يقوم بها أي الشركات الأجنبية المنتسبة للدول الأصلية أو دوافع تخص الدول المضيفة التي تعمل على اجتذابه وتشجيعه.

وكون أنّ هذه العملية تُترجم في التدفقات المختلفة الصادرة منها أو الواردة تحكمها من حيث التوجّهات والتغيرات محدّدات رئيسية تتلخص في مجموعة من العوامل التي تخصّ كلا الطرفين.

إلى جانب ذلك إذا أُعتبِرَ مبدئياً أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة عامل رئيسي لتحقيق النمو بالنسبة للدول المضيفة، فإنّه بالموازاة يعتبر عاملاً محركاً أيضاً لانتشار الشركات الأجنبية في السوق العالمية وتعظيم الأرباح...الخ. إضافة إلى أن تحسن مستويات النشاط الاقتصادي وإنخفاض مستوى البطالة مرهون بشكل كبير بمستويات الاتفاق الاستثماري.

---

[1] –الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، تقرير الاستثمار العالمي 2021، ص 18.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 12.

أولاً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تناولت الادبيات الاقتصادية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة نظريات يذكر منها مايلي:

1 – النظريــة الكلاسـيكية: اشارت هذه النظرية إلى أن سعر الفائدة يتحدد على أساس الطلب والعرض على النقود؛ وانه المتسبب الرئيسي في حالة التوازن بين الادخار والاستثمار، يمثل هذا الأخير جانب الطلب، حيث يعتمد بدرجة الاولي على رأس المال أو الجزء من الدخل الغير موجه للاستهلاك (الادخار) من طرف فئات المجتمع، ويمثل رأس المال جانب العرض. حيث يُحفز انخفاض أسعار الفائدة المستثمرين على الاستثمار في جميع القطاعات، وبالتالي فأن تقلبات أسعار الفائدة تؤثر في كل من الاستثمار والادخار[1].

يفترض الكلاسيك أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير ان هذه المنافع تعود أغلبها للشركات المتعددة الجنسيات (المستثمر الأجنبي) وليست على الدول المضيفة، حيث تستند نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدة مبررات يمكن تلخيصها كمايلي [2]:

–قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المضيفة وحتى نقلها يكون بشكل نسبي ومرنبط بحجم التكوينات التي يستفيد منها العامل المحلي لتوطينها.

– توجه الشركات المتعددة الجنسيات الى تحويل أكبر قدر من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

– لمواجهة المنافسة وكسب مكانة في السوق تسعى الشركات المتعددة الجنسيات دائماً إلى خلق وصناعة أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة والتي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

---

[1] – محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، ورقة بحث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017، ص 5.

[2] – عبد السلام ابوقحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2003، ص80.

– التواجد المكثف للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيفة يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفئات العمالية في المجتمع فيما يتعلق بهيكل توزيع الأجور، فارتفاع أجور العمال في الشركات الأجنبية مقارنة بانخفاضها في الشركات المحلية من شأنه أن يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية.
ومن بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية انها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

2 – النظرية الكينزية: تعتمد وجهة نظر كينز أكثر على الجانب السلوكي لقرار الاستثمار، وتدعي أن قرار الاستثمار يرجع إلى سلوك أصحاب رأس المال، وان رصيد رأس المال إنما يتحدد وفقاً لنمط الاستثمار، وليس هناك من حاجة لتحديد مستواه الأمثل مسبقاً، فإنه على أصحاب الاعمال الاهتمام أكثر بتدفقات الاستثمار المثلى لفترات محددة، أي أن كينز يعتبر تدفق الاستثمار الأمثل قضية سلوك وليس معدلات مثلى [1].

3 –النظرية التقليدية للشركات متعددة الجنسيات: يعتبر Hymer منذ **1960** من أوائل الاقتصاديين الذين استخدموا مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات. لهذا فهو يعتبر من المؤسسين للنظرية التقليدية للشركات المتعددة الجنسيات والذين أشاروا إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس أنشطتها من خلال عدة مواقع لا تتركز على اقتصاد واحد، وأوضح أن هذه الشركات تتحمل تكاليف أكبر من تلك التكاليف التي تقع على عاتقها حين تتركز أنشطتها في اقتصاد دولة واحدة. لذلك فقد أشار Hymerالا أن الشركات المتعددة الجنسيات لابد ان تتمتع بمزايا نسبية إضافية عن تلك التي تتمتع بها الشركات المنافسة. حتى تتمكن من التغلب على التكاليف الإضافية التي تنتج عن ممارسة أنشطتها في أكثر من موقع؛ تتمثل هذه المزايا أساساً في وفورات اقتصاديات الحجم (Economise of Scale)أو تكنولوجيا الإنتاج المتطورة[2]. في نفس السياق أكد Dunning **2001** على أن توجه الشركات للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة وظيفة ذات ثلاثة شروط: الشرط الأول :يكمن في ضرورة ان تتمع الشركة بإمكانيات خاصة تميزها عن باقي الشركات المنافسة و الشرط الثاني : يتمثل في مدى إدراك الشركات للمصلحة في التدويل، والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها .بالإضافة إلى الإمكانيات المتوفرة لدى الدول

---

[1] – عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، سلسلة دورية، العدد67، نوفمبر 2007، السنة السادسة، جسر التنمية، معهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 05.

[2] – محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، المرجع السابق الذكر، ص 05.

المضيفة .أما الشرط الثالث : فيتمثل في كون التدويل مرتبط بالعوامل التي يجب أن تكون متوفرة في الموقع، حتى تتمكن من المفاضلة بين مجموعة الخيارات المقترحة [1].

وانجز Dumming في عام **1958** دراسة تحليلية عن عمليات التصنيع في الشركات الامريكية الموجودة في المملكة المتحدة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة في الشركات الامريكية تحصل على أجور أعلى، إذ أنها تتميز بارتفاع مستوى الإنتاجية مع وجود درجة من التطوير في المنتوجات الجديدة مقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى البريطانية.

إن عملية انتقال الشركات المتعددة الجنسيات من دولة إلى أخرى مرتبط بالفرص والمزايا التي توفرها الدول للمستثمرين وفق ما ملاحظة Buckley and Casson في عام **1976**. إضافة إلى توفر بعض المزايا الداخلية الجاذبة للاستثمار الأجنبي مثل وجود فرص سوقية بغض النظر عن توافر العوامل الأخرى، مثل وجود فرص تصديرية أو سهولة الحصول على التراخيص.

أكد Dunning في عام **1988** عن أهمية الربط تلك المزايا الداخلية بكل من المزايا المتعلقة بالشركة والمزايا المتعلقة بالموقع أو بالدولة الجاذبة للاستثمار وذلك من خلال نموذج OLI Paradigme او ما يسمى بالنظرية الانتقائية[2] التي تؤكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات بالقطر الأجنبي، وتلك المتعلقة بالشركة ومجموعة ثالثة تدعى عناصر الاستيطان التي تحدد في نهاية أي شكل يتخذه استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي هذه العناصر تتكون من[3] :

أ- **ميزات تمتلكها الشركة:** تعتبر هذه الميزات خاصة بالشركة وغير متاحة للآخرين، كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اقتصاديات (وفورات) الحجم الكبير النابعة من حجم الشركة.

ب-**ميزة الموقع:** هي التكاليف والمخاطر كتكاليف الإنتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في القطر الأجنبي

---

[1] – زرقين عبود ونورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كل من الجزائر، تونس، المغرب دراسة قياسية مقارنة 1996 –2012، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 07 ديسمبر 2014، ص ص 47-48

[2] – محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، المرجع السابق الذكر، ص ص 6-7.

[3] – هند سعدي، أثر الاستثمار ات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة دكتوراة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص ص 33-34.

ت- **ميزة التدويل (الاستيطان):** فالشركة تحقق منفعة أكبر من خلال قيامها بالأنشطة الأجنبية بنفسها بدلاً من إسنادها إلى شركة أخرى

4- نظرية التجارة الحديثة: اتسع مفهوم نظرية التجارة الدولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصناعي لتشكل ما يسمى بنظرية التجارة الحديثة، أوضح ماركوزن(Markusen) عام 1995 أن هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهمية الاتجاه نحو التجارة بالأخذ في الاعتبار كل من عناصر العائدات المتزايدة (الوفورات)، والمنافسة غير الكاملة، وتنويع المنتج ، من خلال نماذج الميزة النسبية للتجارة الدولية .

تعتبر الدراسات الخاصة بكل من هولبمان (1984) وماركوزن عام 1984 من أوائل الاعمال التي حاولت دمج نظرية الشركات متعددة الجنسيات مع نظرية التجارة، حيث قام الباحثان بإستخدام الشركات المتعددة الجنسيات في النظريات الخاصة بنماذج التوازن العام في التجارة الخارجية، حيث تساعد هذه النماذج على توضيح العلالقة بين نظريات التجارة الخارجية والشركات متعددة الجنسيات من خلال إستخدام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة

يتدفق رأس المال وبالتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى عندما تتوافر ثلاث مجموعات من المحددات الرئيسية وبشكل متزامن، وتتمثل هذه المجموعات فيما يلي:

1 - توفير ميزة تنافسية لدى الشركات المتعددة الجنسيات:

يتمثل هذا المحدد في حق الملكية الخاص الذي تتمتع به منشأة معينة، مثل إختراع معين تكنولوجيا خاصة، وبالتالي إذا ما استغلت بشكل أمثل يمكن أن تعوض تكاليف إنشاء وحدة أخرى أو شركة أو فرع في بلد آخر وبيئة مختلفة، وتساعد في منافسة الشركات المحلية والتفوق عليها، بسبب توفر الميزة التنافسية[1].

[1] - محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية – الاسكندرية ،2009، ص133.

2- ميزات الموقع:

تتوفر هذه الميزة في المواقع الجديدة أي في البلد المضيف، مثل اتساع الأسواق، أو إنخفاض تكلفة الموارد أو توفر عناصر البنية الاساسية ذات الكفاءة العالية[1] ، ويمكن شرح كل ميزة على حدى كالاتي:

أ- اتساع الاسواق: أن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم أكثر تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد حركة كبيرة وتوسعاً في أسواقها والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار، إي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً شرطاً أساسياً لكن يجب أن يكون حجم السوق ناشطاً، وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا[2].

ب- إنخفاض تكلفة الموارد: ويمكن في هذه الميزة التركيز على مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة ومنخفضة التكلفة، حيث تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصر جذباً للاستثمار كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن العشرين في المناطق الحرة كهونغ كونغ. حالياً أن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق إستخدام الموارد البشرية (عنصر العمل) لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار[3].

جـ – توفر عناصر البنية الاساسية ذات الكفاءة العالية : يعتبر توفر بنية أساسية ذات كفاءة عالية ميزة هامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ؛ إذ أنها تُسهِم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي ، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع

---

[1] – محمد البنا، المرجع السابق الذكر، ص 133.

[2] – رشيد فراح – فرحي كريمة، مداخلة بعنوان " دراسة وتحليل المناخ الاستثمار ي في الدول النامية «الملتقى العلمي الدولي الثاني 22 و23 أكتوبر 2007 حول: الاستثمار الأجنبي المباشر، ومهارات الاداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة ببومرداس _ الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير والعلوم التجارية، ص 6.

[3] – نفس المرجع السابق ، ص 6.

الشركات المتعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم ، فضلاً على أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز[1].

د- اليد العاملة: يقوم المستثمرون الأجانب عادة بفحص نوعية اليد العاملة المحلية لأنهم يجب أن يختاروا العمالة المؤهلة من حجم العمالة المتاحة محلياً، لاسيما في الصناعات التي تستخدم عدداً كبيراً من العمالة لخلق منتج كامل (مثل النسيج والملابس الخارجية)؛ والغرض من إقامة مصانع لهذه الشركات في البلدان النامية الاستفادة من معدلات الأجور المنخفضة، وكجزء من الاستراتيجية العالمية لهذه الشركات فهي قد تحدد مراحل الإنتاج ذات الكثافة

العمالية، بالنسبة لإي نوع من المنتجات في البلدان المتدنية الأجور[2].

3 - توفر ميزات تجارية للشركة:

وجود مزايا تجارية كبيرة تتيح الاستفادة من الميزة التنافسية للشركة ومزايا البلد المضيف، وذلك من خلال إقامة فرع في البلد المضيف بدلاً من إقامة علاقات تجارية عن بعد، إي أن الشركة تجد من المناسب أن تقيم لها فرعاً في بلداً ما كي تنتج أو تقدم سلعة أو خدمة في هذا البلد، وتحقق مكاسب تجارية أفضل مما لوصدرت السلعة أو الخدمة وهي في بلدها الأم أو باعت حق الاختراع أو العلامة التجارية[3].

ويحدث هذا لأسباب عديدة كأن ترغب الشركات عابرة القوميات في الاحتفاظ بحق الملكية الفكرية أو ملكية الاصول أو المعرفة، والتي تعول عليها كثيراً في تحقيق ميزات تنافسية[4].

---

[1] - أميرة حسب الله محمد،" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية «، دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004- 2005، ص 38.

2 - جون أ. زيمكو، كيف مجتذب الاستثمارات الأجنبية؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2003، ص 17.

[3] - محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[4] - نفس المرجع السابق، ص 134.

ثالثاً: أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

تتمثل أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر البلدان المضيفة في مايلي:

1 – الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

يتضح من خلال التجارب أن الدور السياسي مهم في إستراتيجية التنمية والاستثمار، وذلك يرجع إلى أن الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسساتي يبلغ دوراً كبيراً من الأهمية في شرح تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن عدم الاستقرار داخل البلد المضيف يخلق عدم اليقين للمستثمر الأجنبي ولهذا عندما يكون الاستقرار، فإنه يشجع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم، أو حتى إعادة إستثمار عوائد الارباح المحصلة. كما أنه حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي، ويأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي. حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الإستثمار[1]. وبفعل تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي يتحقق الاستقرار الاجتماعي، وهذا عندما تتوفر مناصب الشغل من أجل امتصاص البطالة وتحسين متوسط دخل الفرد في المجتمع.

2– سياسات الخصخصة والاتفاقات الدولية:

تعتبر الخصخصة إحدى صور الاستحواذ Acquisition، وتؤدي إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة إذا بيعت الشركات العامة إلى الأجانب أو شاركوا فيها[2].

3 – التحرير التجاري:

أمضت العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز الجمركية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بظهور المنظمة العالمية للتجارة وعملها على إزالة القيود

---

[1] – رشيد فراح – فرحي كريمة، مداخلة بعنوان " دراسة وتحليل المناخ الاستثمار ي في الدول النامية «، مرجع سبق ذكره، ص ص 5– 6.

[2] – محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الجمركية للدول أمام التجارة العالمية، تم تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أراضي الدول النامية، ويعتبر هذا من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

4 – مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:

تُسهِم الشركات متعددة الجنسيات إسهاماً فعالاً في نقل التكنولوجيا والمهارات المناسبة للمنشأت الصناعية الكائنة في الدول المضيفة، وتتوقف درجة استفادة الصناعة من هذه التكنولوجيا على مدى قدرتها على استيعابها والتكييف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحث والتطوير التكنولوجي.

وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والادارية والتنظيمية ، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية ، فارتفاع مستوى التعليم و زيادة الاهتمام بالتدريب المهني يزيد من مهارة العمالة ، لذا فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنياً يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في إنشطة البحث والتطوير، وتوفر مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكييف مع طرق الانتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة[2].

5 – التسهيلات التجارية (الأعمال):

تتمثل هذه التسهيلات بصفة عامة في حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي، والتي تلعب دوراً محدوداً في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون تعويضاً لإنعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمارات[3]. وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

---

[1] – عبد القادر بودي وآخرون، مداخلة بعنوان،" الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الاشارة الى تجارب بعض الدول «الملتقى الدولي الاول حول الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية، المركز الجامعي بشار، 28 _ 29 جانفي 2008، ص 11.

[2] – أميرة حسب الله محمد،" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية «، المرجع السابق الذكر، ص 38

[3] – نفس المرجع السابق ، ص 39.

أ – **الحوافز المالية:** وهي التي تتعلق بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة ويكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة أو طويلة وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الإستثمارات وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء من **3** سنوات الى **20** سنة ويستمر الاعفاء طوال مدة الإستثمار[1].

ب – الحوافز التمويلية: فهي عبارة عن التسهيلات ائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة، وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية في الغالب تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد التمويلية، في حين تتوفر في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر إجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر[2].

جـــ – الحوافز الأخرى: تتمثل الحوافز الأخرى في المزايا السوقية مثل إعطاء حقوق احتكارية معينة، الحماية من المنافسة الأجنبية، منع دخول منتجين جدد، عقود حكومية تفضيلية ، كما أن هناك مزايا أُخرى قد تصل إلى حد توفير معاملة تفضيلية في توفير النقد الأجنبي والدعم الذي يدخل في توفير البنية الأساسية كالطرق و الجسور وتوفير المياه وتوصيل الكهرباء[3].

رابعاً: الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف إي دولة ما بإهتماماً بالغاً و متزايداً من طرف الاقتصاديين، الخبراء و رجال الأعمال، و قد نجم عن ذلك تباين واضح في النتائج حول هذه الدوافع من مختلف الدراسات و الأبحاث التي أجريت في هذا الميدان ، و بصفة عامة الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي تدفع في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، و عن تلك التي تدفعه للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

فيما يتعلق بمسألة دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية، فقد فسّرها البعض من المفكرين و الاقتصاديين على أنّها الاهداف من الاستثمار الأجنبي المباشر

---

[1] – عبد القادر بودي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 14.
[2] - نفس لمرجع السابق، ص 14 .
[3] - محمد البنا، المرجع السابق الذكر، ص ص 141- 142.

و من بين هؤلاء يوجد شارل ألبرت Albert Michalet –charles الذي تحدث عن أربعة أهداف من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي تتمثل فيما يلي :

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية:

الاستثمار وفق هذا الاتجاه هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية[1]. كما يهيمن الاستثمار وفق هذا الاتجاه على الشركات المتعددة الجنسيات في الانشطة التي تسبق الإنتاج (التنقيب والاستخراج) بهدف بيع المعادن والموارد الطبيعية في أسواق الدول المضيفة أو دول المنشأ أو الأسواق الدولية [2]، والاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية[3] .

2- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الاسواق:

يهيمن هذا النوع من الاستثمار على الشركات المتعددة الجنسيات في أنشطة العمليات المتممة للإنتاج ومنها السيطرة على قنوات التوزيع المرتبطة بتلك الانشطة، فعلى سبيل المثال أبرمت شركات البترول السعودية والكويتية المملوكة للدولة اتفاقيات مشاركة مع شركة سينوبك الصينية في مشروعين منفصلين للتكرير والصناعات البتروكيماوية في الصين[4] .

3- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن حيازة الاصول الإستراتيجية:

يرتبط هذا الدافع بصفة أساسية بتزايد عملية الاندماج والتملك عبر الحدود في مختلف الصناعات والانشطة الاستخراجية بهدف الحصول على الخبرات العلمية والتقنية المتقدمة أو التعجيل باكتساب مكانة عالمية بالحصول على موارد وقُدُرات وأسواق الشركات التي تشتريها[5] .

4- الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة في الأداء :

---

[1] -Charles Albert –Michael, "la séduction des nations ou comment attirer les investissement « éditions : TOUBKAL, paris ,1999 ; P 48.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ، نشرة فصلية ، السنة 25، العدد الفصلي الرابع ، أكتوبر – سبتمبر 2007 ،ص 12

[3]- فريد احمد سليمان قبلان، مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها" دراسة مقارنة مع تجارب بعض الدول النامية «، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ،2006، ص ص 9-10.

[4] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة فصلية، السنة 25، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر – سبتمبر 2007، ص 12.

[5] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة فصلية، السنة 25، نفس المرجع السابق، ص 12.

ينطبق هذا النوع من الاستثمار على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتصنيع المعادن حيث تسعى الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من الفوارق النسبية بين تكاليف الانتاج بين الدول[1] . ويأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة من أهمها تحويل تلك الاستثمارات جزء من عملياتها الانتاجية كثيفة العمالة إلى الدول المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً للتعاقد من الباطن على تنفيذ تلك العمليات، وفي هذه الحالة يمكن للشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها، وبالتالي المساهمة في نمو الصادرات الصناعية[2] .

خامساً: الشركات متعدّدة الجنسيات وعلاقتها بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

إن " الشركات متعدّدة الجنسيات"[3] حُظيت باهتمام كبير ومتزايد من طرف الاقتصاديين، الخبراء، وحتى الدول في شتى أنحاء العالم تعتبرها من بين أهمّ الظواهر الاقتصادية إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر العولمة.....الخ في الاقتصاد الدولي المعاصر، وقد أتضح هذا الاهتمام من خلال تعدّد الدراسات والأبحاث والمقالات التي حاولت تقديم تفسير لها وذلكّ من مختلف جوانبها (القدرات المالية، الإستراتيجية المتبعة، شدّة الانتشار والتوغل...الخ).

لقد توصّلت تلك الأبحاث والدراسات إلى أنّ الشركات متعدّدة الجنسيات هي شركات ضخمة، وذلك بحكم ما تمتلكه من رؤوس أموال ضخمة، التكنولوجيا، الإبداع ومراكز البحث والتطوير، قدراتها بخصوص التسيير والإدارة واتّخاذ القرارات الإستراتيجية وتحقيقها لأرباح كبيرة، تحكّمها في الإنتاج والتجارة العالميين، وقدرتها على توظيف حجم عمالة كبير في فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، مع تأكيد تلك الدراسات والأبحاث إلى أّنّ سهولة انتشارها كان عبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص.

هناك عدة تعريفات لهذا النوع من الشركات نظراً لتعدد الجوانب والأبعاد المتعلقة بها: التنظيميـــة والقانونيـــة والاقتصادية والسياسية و غيرها، إذ يركز البعض في تعريفه للشركة متعددة

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 12.

[2] - فريد احمد سليمان قبلان، المرجع السابق الذكر، ص 10.

[3] -**الشركات متعددة الجنسيات** اتخذت عدة تسميات منها: الشركات عبر الوطنية، الشركات العابرة للقارات الشركات العابرة للقوميات، الشركات العالمية، الشركات الدولية، الشكات الكوكبية.....

الجنسية على ملكية الشركة، و يركز البعض الآخر على حجم و ضخامة الشركات، بالإضافة إلى طبيعة الملكية و التحكم في قراراتها.

وفيما يلي يتم التطرق إلى محاولة تحديد تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:

1 - تعريفها وخصائصها:

تعدد تعاريف الشركات المتعددة الجنسيات هو ما جعلها تكتسب خصائص متعددة ومتنوعة، ومن بين هذه التعاريف مايلي:

أ – تعريفها: تعددت تعاريف بقدر تعدد الكتاب الاقتصاديين الذين ساهموا في هذا الميدان والجدول رقم **(1–4)** أدناه يوضح أهمها:

الجدول رقم (1–4): تعريف بعض الكتاب الاقتصاديين للشركات المتعددة الجنسيات

الكاتب الاقتصادي	تعريف الشركات المتعددة الجنسيات
أ. **توجندات**	الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتوجاتها في أكثر من دولة واحدة وهذا التعريف لأنه يقتصر صفة " تعدد الجنسية " كالسياحة، والتسويق والنقل البحري والجوي.
أ. **جون دنانج**	فقد استعمل مصطلح Entreprise بأنها مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية، مصانع و منشأت ، التعدين في أكثر من دولة واحدة
أ. **كلاوذنز**	يعرفها على أنها: شركة تستمد قسماً هاماً من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي
وبهذا يتسع تعريف الشركات المتعددة	ليشمل كافة الشركات العاملة في القطاعات المختلفة من إنتاج السلع والخدمات في الخارج

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على:

- محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا – دمشق – حرمانا ،2010، ص 102.

ويعرف الدكتور محمد البنا في كتابه قضايا اقتصادية معاصرة الشركات متعددة الجنسيات بإعتبارها: الشركة التي تملك أو تتحكم في مشروعات في أكثر من دولة، حيث يكون مقر الشركة الأم Paren't Com في البلد المصدر Home Cont، ويكون للشركة الأم فرع أو فروع في بلدان أخرى مضيفة .Host Contوتستخدم الشركة الأم الاستثمار الأجنبي المباشر لإقامة فروع أجنبية جديدة أو للتوسع أو لتمويل فرع موجود. وتتحدد الملكية والسيطرة بنسبة **10%**من رأس مال الشركة[1].

من أكثر التعاريف انتشارا وقبولاً للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه vernonفي هذا الخصوص بأنها: المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن **100** مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[2] .

أما **لويس ميخايلي** " فيعرفها على أنها كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الاصلي (البلد الام) الامر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج "[3].

ب – خصائص الشركات المتعددة الجنسيات: يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد Globalization وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية. تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والخصائص التي تميزها وتتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الخصائص:

– **الاختلاف الجوهري بين مؤسسة محلية ومتعددة الجنسيات:** والذي يكمن في كون الاولى تؤدي نشاطاتها وعملياتها ضمن الحدود الوطنية للبلد في حين تقوم الثانية بممارسة انشطتها المختلفة عبر الحدود الوطنية لعدد من الدول بما في ذلك البلد الاصل، إن أهم نشاط يحدد الفرق بين المؤسستين هو نشاط الانتاج والاستثمار دولياً وما يترتب عن ذلك من إنشاء وتأسيس للفروع والوحدات عبر أسواق ومواقع ودول أجنبية متعددة [4].

– **ضخامة حجم ورأسمال الشركات متعددة الجنسيات:** وكذلك تتوفر على موارد مالية كبيرة وتكنولوجيا عالية تستعملها لكسب الأسواق الخارجية والهيمنة عليها وقد اتخذت صيغ متعددة

---

[1] - محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، المرجع السابق الذكر، ص ص 80-81.
[2] - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر ،1992، ص31.
[3] - jean louis Mucchielli, relations economiquesinternationales, édition hachette, paris, 1994, P03.
[4] -Hood N.and young's, the economies of multinational enterprise, Lononm Longman1985.p10.

واشكال كثيرة استطاعت من خلالها اختراق اقتصاديات الدول النامية[1]؛لكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الشركات الاقتصادية، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات Sales Figure أو ما يطلق عليه "رقم الأعمال ". كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف، ووفقاً لهذا المقياس على سبيل المثال لا الحصر احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ **184,4** مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام **1995** والتي يصل أجمالي إيراداتها إلى نحو **44%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو **80%** من حجم المبيعات على المستوى العالمي. أن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت **10%** سنوياً أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية[2].

ولكي تظهر شركة الافضل في قائمة فورتشن غلوبال **500** شركة عالمية يجب أن تحقق إيرادات عالية، تهيمن الشركات العاملة في صناعة النفط والغاز على هذه القائمة ، وتنخفض إيرادات بعض الشركات بسبب الفضائح التي تتعرض لها كشركة فولكس فاجن مثلاً والتي تعرضت إلى فضيحة انبعاثات ديزل الملوثة للبيئة والتي تلحق اضرار بالإنسان لكنها لا تزال من بين الشركات العملاقة ؛ في حين تبقى شركة وول مارت (WALMART) تحتل الصدارة في قائمة **500** شركة عالمية بأجمالي إيراداتها في عام **2020** الذي بلغ **523.964** مليار دولار وحجم العمالة وصلت إلى **2.200** مليون عامل، وتتميز شركة WALMART بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات وفقاً لما يوضحه الجدول رقم **(05)** التالي :

الجدول رقم (1-5): أكبر **10** شركات في العالم وفقاً لقائمة فورتشن غلوبال **500** لسنة **2020**

الوحدة / مليار دولار

التصنيف	اسم الشركة	البلد	الصناعة	الايرادات السنوية	الموظفون
01	**وول مارت Walmart**	**الولايات المتحدة**	**التجزئة**	**523,964**	**2.200.000**
02	**شركة الصين للبتروكيماويات Sinopec Group**	**الصين**	**النفط**	**407,009**	**582.648**

[1] - عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] - ويكيبديا الموسوعة الحرة، مقال بعنوان: شركات متعددة الجنسيات، يوليو 2008، عدلت المقالة في 10 مارس 2009 .

-http://ar.wikipedia.org/wiki

03	مؤسسة الشبكة الحكومية الصينية State Grid	الصين	الطاقة	383,906	907.677
04	مؤسسة البترول الوطنية الصينية China National Petroleum	الصين	النفط	379,130	1.344.410
05	رويال داتش شل Royal Dutch shell	هولندا	النفط	352,106	83.000
06	أرامكو السعودية Saudi Aramco	السعودية	الطاقة	329,784	79.000
07	مجموعة فولكسفاغن Vollswagen	ألمانيا	السيارات	282,760	671.205
08	بي بي BP	المملكة المتحدة	النفط	282,616	72.500
09	أمازون Amazon	الولايات المتحدة	خدمات الإنترنت والبيع بالتجزئة	280,522	798.000
10	تويوتا Toyota Motor	اليابان	السيارات	275,288	359.542

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على :

موقع فورتشن غلوبال 500؛(FORTUNE Global 500)

https://fortune.com/global500/2020/، تاريخ الزيارة :2021/02/20 على الساعة 22 :00(إيرادات سنة 2020).

- **ازدياد درجة تنوع الأنشطة :** تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها ، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة ، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة ، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى ، وقد قامت هذه الشركات بإحلال وفورات مجـال النشاط économies of Scope محل وفورات الحجم économies of Scale والتي انتهجتها الشركات الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك تتشعب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعياً وجغرافياً وهذا بالتالي يؤدي إلى تحقيق التكامل الأفقي والرأسي.

- **الانتشار الجغرافي:** تتميز الشركات المتعدية الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق ، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال

المعلومات والاتصالات. وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية، تسيطر على أكثر من **1300** شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة. وقد ساعدت على ذلك كله إبداعات الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Téléportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى [1].

– **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:** أن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان.

– **إقامة التحالفات الإستراتيجية:** وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. أن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات. أن التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull وTCL البريطانية وسيمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضاً إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات. وكل هذا يمثل صيغ للتعاون لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه[2].

---

[1] - ويكيبديا الموسوعة الحرة، مقال بعنوان: شركات متعددة الجنسيات، المرجع السابق الذكر.
[2] - نفس المرجع السابق.

– **المزايا الاحتكارية:** تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق "إحتكارالقلة "[1] في الأغلب، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها[2].

وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربع مجالات هي: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي. تتمثل المزايا الإدارية في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة، ويسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات، ويؤدي بالتالي إلى اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب. وتتوفر الشركات على المزايا التقنية، من خلال التطوير التكنولوجي المستمر، للاستجابة لمتطلبات السوق، والحد من دخول منافسين جدد وتقرير وضعها الاحتكاري، ولذلك تحرص هذه الشركات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرها وزيادتها وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة ، تأتي المزايا التسويقية للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بحالة جيدة في الوقت المناسب ، إن هذه الشركات تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها[3].

– الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير(Research and développent)التي قامت بها هذه الشركات، حيث تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي

---

[1] – **احتكار القلة**: تتمثل حالة سوق إحتكارالقلة، في وجود أكثر من بائع داخل السوق، بحيث أن عدد هؤلاء قليل مما يجعل أية عمليات منعزلة يقوم بها أحد الباعة في السوق تؤثر على الباعة الآخرين، ومنه يمكن اعتبار كل الباعة داخل هذا السوق في وضعية ترابط متبادلة ،**المرجع** :– هارون طاهر ، بلمرابط أحمد "التحليل الإقتصادي الجزئي" ، مطبعة عمار قرفي ، باتنة ، 1998، ص ص234 –247.

[2] – ويكيبديا الموسوعة الحرة، مقال بعنوان: شركات متعددة الجنسيات، المرجع السابق الذكر.

[3] – ويكيبديا الموسوعة الحرة، مقال بعنوان: شركات متعددة الجنسيات، المرجع السابق الذكر.

الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي[1].

– كما أن هذا النوع من الشركات يميز الشركات الأم عن الشركات التابعة لها أو فروعها، حيث تسيطر بإحكام على الموارد الرئيسية التي تُولِد معظم الأرباح في الصناعة مثل عملية تصميم المنتج والتكنولوجيا الهامة التي بواسطتها تحاول الشركات تحسين وضعيتها التنافسية في سلسلة السلع العالمية التي تعتمد على توجهات المنتج وعلى ذوق رغبات المشتري[2].

2 – دور الشركات المتعددة الجنسيات في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر:

لاستكمال معالم الصورة التي تعكس حقيقة أن الشركات متعدّدة الجنسيات تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أنه من خصائص الشركات متعدّدة الجنسيات هو بعدها العالمي و يبدو أن هذه السمة قد حظيت بالقدر الأوفر من الغموض فالشركات العملاقة قد أخذت تخترق الحدود و دأبت على مد استثماراتها على اتساع العالم كلّه ، بحيث لم تعد هناك شركة ذات وزن في البلاد الرأسمالية المتقدمة لا تضع العالم كله نصب عينيها و هي تخطط لإنتاجها و استثماراتها وتحقيق عوائد كبيرة من مبيعاتها[3].

إلى جانب ما ذكر، بروز أكبر الشركات متعدّدة الجنسيات في العالم كقناة رئيسية يتدفق من خلالها الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر وهذا ما أكّده البروفيسور الفرنسي " wladimir-Andreff"[4] إن المائة شركة متعددة الجنسيات المصنفة الأولى عالمياً هي تسيطر وتجسّد ثلثي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الدول الصناعية، وتكمن سيطرة هذه الشركات في تطور قوتها ونفوذها عالمياً.

ووفقاً لإحصاءات الاونكتاد في عام **2005**، فقد شهدت الشركات المتعددة الجنسيات اتجاها تصاعدياً مرة أخرى من حيث عددها والذي بلغ **70** الف شركة بنسبة زيادة **100%** عما كانت

---

[1] - ويكيبديا الموسوعة الحرة، مقال بعنوان: شركات متعددة الجنسيات، المرجع السابق الذكر، نفس المرجع السابق الذكر.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية ،" السنة الخامسة والعشرون _ العدد الفصلي الاول ، يناير - مارس ،2007،ص ص 12-13.

[3] - سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر1978, ص ص 15، 16.

[4] - **البروفيسور الفرنسي wladimir Andreff** أستاذ الاقتصاد في جامعة غر ونوبل الثانية (1980–1990) ، ثم في جامعة باريس 1 بانثيون سوربون (منذ 1990 ، في منصب في 2015) وله عدة مؤلفات في مجال الاقتصاد والتسيير واهتمامه الكبير بالاستثمار الأجنبي المباشر....

عليه في عام 1992 و الذي كان يبلغ **35** الف شركة، ويبرز الجدول رقم **(06)** ادناه بعض مؤشرات الإنتاج الدولي للشركات المتعددة الجنسيات في البلدان المضيفة.

الجدول رقم (1-6)

تطور في بعض مؤشّرات قوة ونفوذ الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركات الأم متعددة الجنسيات خلال الفترة **(2005- 2018)**

القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار)، الآلاف														
البيانات / السنوات	**متوسط ما قبل الازمة -2005 2007**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
رقم الاعمال للشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم	21469	22171	25844	31197	33300	23866	25622	28516	31687	33775	36356	36069	37570	30866	33203
الناتج الأجمال للشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم	4878	4517	5049	6029	6216	6392	6560	6262	7105	7562	7882	8068	8355	8244	8254
مجموع أصول الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم	42179	45564	55818	68716	64423	74910	75609	83754	88536	95230	102040	108621	112833	114441	110220
صادرات الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم	4976	4214	4950	5714	6599	5060	6267	7463	7469	7688	7803	6974	6812	--	--
العمالة بالشركات والفروع الأجنبية المنتسبة (بالآلاف)	53306	62095	70003	81615	64484	59877	63903	63416	69359	71297	75075	79817	82140	82600	85504

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على :

- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لسنوات 2011 – 2012 – 2014 -2015- 2017.

- Unctad, Wir 2008, World Investment Report 2006 -2008 - 2021.

-الخانات المضللة تشير الى قيم المؤشرات المنخفضة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (**1-6**) أن بعض المؤشرات المختارة شهدت تطوراً ملحوظاً في قيمها، حيث وصل رقم الأعمال الشركات والفروع الأجنبية على التوالي 31197 مليار دولار عام **2007** بزيادة قدرها **20.7%** عما كانت عليه عام **2006** والتي قدرت بـ **258** مليار دولار. وفي نفس السياق ارتفع الناتج الإجمالي للشركات والفروع في عام **2007** إلى **6.03** مليار دولار بزيادة قدرها **19.4%**عما كان عليه في عام **2006**.

وفي عام **2007** وصل إلى **68.7** تريليون دولار بزيادة قدرها **23.1%** عن مستواها لعام **2006**، وكذلك بالنسبة للصادرات الشركات والفروع الأجنبية شهدت نمو سنوي بما نسبته **15.4 %** في عام **2007** عن مستواها في عام **2006** والتي قدرت بـ بنحو **5.7** تريليون دولار ، كما وظفت الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم نحو **81.6** مليون عامل في عام **2007** بزيادة قدرها **16.6%** عما كان عليه حجم العمالة التابعة للشركات والفروع الأجنبية في عام **2006** ، والتطور الملحوظ في هذه المؤشرات يبرز مدى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول المضيفة . ويرى الباحث أن هذا الارتفاع في حجم العمالة يرجع إلى ما يلي:

- قوة وضخامة الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على اختراق حدود الاسواق العالمية، بالنظر لما تتوفر عليمه من امتيازات في الدول المضيفة إذا ما طرحت فكرة توفير مناصب شغل في هذه الدول.

. القوة التفاوضية التي تتمتع بها هذه الشركات واستهداف الدول والقطاعات الاقتصادية التي تتوفر على موارد هائلة وتحتاج الى إستغلال، مما يتطلب توفر أموال ضخمة وعدد مرتفع من العمال يتناسب ومتطلبات المشاريع التي تقوم بها الشركات داخل البلدان المضيفة.

علاوة على ما سبق هناك آثار غير مباشرة للعمالة في إنشطة الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم العديد من الصناعات الوسيطة والموردين الخارجيين والمقاولين الصغار بتوفير المواد الخام والمكونات اللازمة للشركات متعددة الجنسيات، مما يُسهِم في خلق الآف من فرص العمل

الإضافية في هذه الصناعات المغذية، فعلى سبيل المثال فإن كل فرصة عمل جديدة في صناعة السيارات يقابلها توليد خمس فرص عمل في الصناعات المغذية لصتاعات السيارات[1].

وحسب تقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) عام **2006**، ففي عام **2005** قدر عدد الشركات الام (الرئيسية) بحوالي **770** آلف شركة على مستوى العالم وأكثر من**770** الف فرع أجنبي ، وقامت بتوظيف نحو **62** مليون عامل ولا تزال الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الاوروبي ، الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، تهيمن على هذه الشركات ، حيث يقدر عدد الشركات المنتمية إلى تلك الدول الثلاثة **85** شركة من الشركات متعددة الجنسيات المائة الرائدة في العالم عام **2004**، وهناك خمسة بلدان هي موطن **73** شركة من الشركات المائة الرائدة، في حين يستحوذ الاتحاد الاوروبي على **53** شركة وتتصدر قائمة الشركات غير المالية المائة الرائدة، في العالم شركة جنرال الكتريك وفودافون وفورد التي يبلغ نصيبها معاً قرابة **19%** من مجموع اصول هذه الشركات المائة، وتهيمن صناعة السيارات على هذه القائمة تليها صناعة المستحضرات الصيدلانية ثم الاتصالات .

وأما فيما يخص تطور الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للدول النامية حيث بلغت مبيعاتها **1.9** مليار دولار عام **2005**، و وظفت حوالي **6** مليون عامل ، وكان هناك خمس شركات متعددة الجنسيات من الاقتصادات النامية في قائمة مائة شركة رائدة ومقراتها جميعاً في آسيا ، وثلاثة تمتلكها الدولة ، وهذه الشركات الخمس تمثلت في هوتشزن وامبوا (Hutchison Whampoa) بـ هونج كونج ، وبيتروناس (Petronas)بـ ماليزيا، وسنغتل (Singtel) بسنغافورة، وسامسونغ الكترونيكس (Electronique-Samsung)بـ كوريا الجنوبية ، ومجموعة ستيك(Group Citic)بـ الصين[2].

وعلى مستوى الدول العربية ووفقاً لقاعدة البيانات التي ترصدها الاونكتاد للتوزيع الجغرافي للشركات المتعددة الجنسيات ، وحسب تقرير الاستثمار العالمي **2008** ، بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية **537** شركة من أصل **79** ألف شركة على مستوى العالم ، إلى جانب **5006** شركة شقيقة وفرعية من أصل **795** ألف شركة شقيقة وفرعية على مستوى العالم ،

---

[1] - رضا محمد هلال العجوز ،" دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية – دراسة لدور الشركات الاسيوية في مصر ،" رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، القاهرة ، 2007، ص 44.

[2]- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2006، المرجع السابق الذكر، ص ص 19-23.

تتركز في تونس **142** شركة رئيسية و **2895** شركة شقيقة وفرعية ، وسلطنة عمان **92** شركة رئيسية و**49** شركة شقيقة وفرعية ، والإمارات **89** شركة رئيسية و**916** شركة شقيقة وفرعية ، والسعودية **67** شركة رئيسية و**184** شقيقة وفرعية ، والكويت **45** شركة رئيسية و**31** شركة شقيقة وفرعية ، ولبنان **28** شركة رئيسية و**63** شركة شقيقة وفرعية ، والمغرب **4** شركات رئيسية و**348** شركة شقيقة وفرعية ، ومصر **10** شركات رئيسية و **271**شركة شقيقة وفرعية[1].

واستمر ارتفاع مبيعات الشركات والفروع الأجنبية التابعة للشركة الأم حيث بلغت عام **2008** ما قيمته **33300** مليار دولار بزيادة قدرها **55.11%** عن مبيعات المحققة في متوسط الفترة **2005-2007**، بينما حجم تلك المبيعات تراجع في عام **2009** بمعدل **28.33%** عن عام **2008** ؛ يرجع ذلك التراجع إلى الانخفاض في حجم الإنتاج الدولي لدى الشركات والمصحوب بإنخفاض في الصادرات وحجم العمالة نتيجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والتي لحقت إيضاً بالبلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

والإنتاج الدولي في عام **2010** آخذ في التوسع، كما أن المبيعات الخارجية والعمالة والأصول جميعاً في ازدياد حيث نمت بمعدلات على التوالي **7.36%** ، **6.72%** ،**0.93%**، وقد حقق إنتاج الشركات والفروع المنتسبة للشركة الأم قيمة مضافة تبلغ **6560** مليار دولار في عام **2010** إي بزيادة **2.63%** عن عام **2009**.وهذا نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من الأثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية واسترجاع ثقة لدى الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصادات المضيفة .

من خلال الجدول رقم **(1-6)** أعلاه يُلاحظ كذلك توسع في عام **2014** فيما تقوم به الشركات الأجنبية لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات من إنتاج دولي ، فقد أرتفعت المبيعات والناتج الإجمالي (القيمة المضافة) بنسبة **7.6%** و **4.2 %** على التوالي ، ووصل عدد العاملين بالشركات والفروع الأجنبية المنتسبة **75.075** مليون عامل ، وحدث أيضاً تحسن في الأداء المالي بتلك الشركات في الاقتصادات المضيفة فأرتفع معدل العائد على الاستثمار الأجنبي

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية، السنة 26 ،العدد الفصلي الثالث يونيو- سبتمبر 2008 ص 12 .

المباشر الداخل من **6.1%** في عام **2013** إلى **6.4%** في عام **2014**، إلا أن هذا المستوى مازال أدنى من مثيله في فترة ما قيل الأزمة (**2005-2007**)[1].

أتسمت الفترة (**2012-2016**) من خلال البيانات الوارد في الجدول رقم (**06**) أعلاه بإنتعاش في أغلب مؤشرات الإنتاج الدولي للشركات والفروع الأجنبي عبر الحدود إلا أن الصادرات في عام **2016** أنخفضت إلى 6812 مليار دولار إي بنسبة **2.32%** عما كانت عليه في عام **2015** وهذا راجع لتأثرها نوع ما بسبب بعض الاضطرابات الإقليمية على الصعيد العالمي من جهة ، والاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من جهة أخرى ، مثلاً، حدوث الازمة العالمية لانهيار أسعار البترول (**2014-2017**) ثورات الربيع العربي (**2010-2019**) والتي قلصت من حجم الإنتاج لديها .وامتد اثرها إلى انخفاض مبيعات الشركة والقيمة المضافة في عام **2017** وتأثرت أصول الشركات بهذا الانخفاض في عام **2018** ، والملاحظ في الجدول رقم (**06**) استمرار في ارتفاع حجم القاعدة العمالية للشركات الأجنبية التابعة خلال الفترة (**2012-2018**) لتصل في عام **85.504** مليون عامل بزياد نسبتها **34.95%** عن عام **2012**، وهذا رغم الازمات والثورات .

[1] – الاونكتاد، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي، تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص 14.

خاتمــة:

يتضح مما سبق أن هناك اهتمام واضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين، الخبراء في دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

و قد تجلّى من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم له، الاختلاف الواضح بين جميع هؤلاء في تسميته و ماهيته و محدّداته ، إلاّ أنّه من جانب أخر اتضح التوافق بينهم جميعاً على أنّه حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى يختلف تماماً عن استثمار الغير مباشر(استثمار المحفظة)، و ذلك بحكم الميزات التي يتصف بها إلى جانب معيار الرقابة و الملكية الذي على أساسه تم الاتّفاق على ضرورة التفرقة بينه و بين استثمار المحفظة بالرغم من عدم ثبات معيار الملكية والرقابة كونه يتّخذ نسب مختلفة و متفاوتة من رأس المال المشروط لذلك تبعا لاختلاف الدول في ذلك.

لا شك إذن إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة التي تعود فيها له حصة معينة من الرأسمال، إلى جانب ذلك أن هذه الأشكال هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة كالطلب على رؤوس أموال لتمويل مشاريع والطلب على التكنولوجيا الحديثة ومتطورة نحوها وإستراتيجيات الشركات الأجنبية.

وبخصوص أسباب قيامه، والعوامل التي تتحكّم في سلوك المستثمرين الأجانب لتفعليه، فقد سجلت هناك عدّة تفسيرات مختلفة بسبب تنوّع الزوايا التي من خلالها عمِدت المدارس الاقتصادية والمفكرين والهيئات الإقليمية والدولية في تفسير قيامه ومحدّداته.

ومن جهة أخرى، أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التدفقات ومختلف اتجاهاته ومصادره تحكمه في الواقع محدّدات رئيسية، فهي تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة التي يجب أن تتوفر لأجل أن يكون هذا الاستثمار الأجنبي المباشر المصاحب لعمليات التوظيف العالية فعّالاً سواءً بالنسبة للدول المضيفة والتي تتطلب وجود طاقة استيعابية للكفاءات البشرية المؤهلة لدى الشركات الاجنبية، أو بالنسبة للشركات الأجنبية وعلى رأسها الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر أداة رئيسية أو قناة رئيسية لتفعيله.

الفصل الثاني

الإطار النظري لسوق العمل

مقدمة

يعتبر العمل من أهم عوامل الإنتاج بإتفاق جميع المفكرين الاقتصاديين، بحيث لا غنى عنه في مختلف العمليات الإنتاجية، فهو محرك للاقتصاد وكذلك مرتبط بحياة الانسان دائماً لتلبية حاجياته اليومية من خلال عرض عمله مقابل الحصول على اجر مرتبط بكمية العمل ونوعيته، في الوقت الذي يوجد فيه طرف يطلب العمل وهم الارباب العمل نظراً لمساهمته في العملية الإنتاجية وخلق قيمة مضافة تحدث تغيراً في تنافسية المؤسسات، فخيارات أصحاب العمل تكون متاحة وتنافسية أكثر كلما كان فائض في عرض العمل.

يلجأ المتعاملين الاقتصاديين بحثاً عن اليد العاملة الى سوق العمل حيث يُعتبر هذا المكان التقاء عارضي العمل وطالبي العمل، فنتيجةً لتفاعل بينهم يتم خلق مناصب العمل معينة وتحديد أجور متباينة تعكس إنتاجية العامل داخل المؤسسة، فالأجور كلما كانت حقيقية ومرتفعة تتسع فجوة عرض العمل حيث يصبح عرض العمل أكثر من الطلب عليه، وتتحقق فجوة عرض العمل او ما يسمى بـ فائض عرض العمل، وكلما كانت اجور اسمية تتقلص فجوة عرض العمل ويتشكل فائض العمل من خلال ارتفاع الطلب على العمل عند ذلك المستوى من الأجور.

تتم الاستجابة لجميع مكونات سوق العمل عند مستوى معين من الأجور وكمية العمل المعروضة من طرف اليد العاملة العاطلة عن العمل ويتحقق التوازن في سوق العمل بصفة تلقائية.

يتم التطرق في هذا الفصل الى بعض المفاهيم المتعلقة بسوق العمل، وعرض أهم المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، وضمن هذا السياق يتم شرح موضوع هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بسوق العمل
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل
- المبحث الثالث: محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية
- المبحث الرابع: عرض محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بسوق العمل

يتم التطرق في هذا المبحث الى اهم العناصر المكونة لسوق العمل ودراسة للمؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من خلال المطالب التالية:

أولاً: مفاهيم عامة حول العمل

1 –تعريف العمل: يعتبر العمل أحد أهم عناصر الإنتاج الرئيسية، فهو ذلك النشاط الذي يستهدف، إنتاج وتقديم السلع والخدمات التي تشبع حاجيات ورغبات الافراد داخل اقتصاد ما.

العمل هو كل جهد فكري أو جسمي يبذله العامل لقاء أجر أو يولد دخلاً سواءاً كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أو موسمي[1].

تتعدد الادوار التي يلعبها العمل في الحياة الاقتصادية سواءاً في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل أو كونه مورداً بشرياً إلى جانب مساهمته في التنمية الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية العمل في النقاط التالية[2]:

– **العمل كعامل انتاج:** إلى جانب عوامل الإنتاج الثلاثة الأرض ورأس المال والتنظيم يعتبر العمل العنصر الرابع الجوهري الأكثر أهمية والاساسي في انتاج السلع والخدمات.

– **العمل كمصدر للدخل:** يساهم العمل بشكل كبير في العمليات الإنتاجية التي تكون من خلال الجهد البشري الذي يكون لقاء أجر معين، وبهذا فأن العامل يتحصل على الدخل مقابل تقديم خدمات العمل للأخرين، وأن مستوى دخل الاسر يتحدد من خلال عدد ساعات العمل التي يعرضونها.

---

[1] – عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة المتوسطة بدول مجلس التعاون الخليج العربي: – تحت شعار " دعم المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني " سلطنة عمان، مسقط 8–12 ديسمبر 2007، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي بالقاهرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس، ص 03.

[2] – مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، االاردن – عمان –دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، ص ص 17–18

– **العمل كمورد بشري:** يعتبر بعض الاقتصادين بأن الموارد البشرية هي وسائل إيجابية من خلالها يتم تجميع الأموال واستغلال الموارد الطبيعية وإنشاء هيئات سياسية واجتماعية واقتصادية لدفع عملية التنمية في إتجاه الصحيح وبسرعة اللازمة؛ في حين يرون كذلك بأن الموارد الطبيعية والرأسمالية تعتبر وسائل انتاج سلبية ذلك لأنه لا يمكن اعتماد عليهم في الإنتاج والتنمية الاقتصادية دون التخطيط والعمل المستمر ذو الجودة العالية والذي لا يتأتى إلا من خلال تكوين الموارد البشرية (التعليم والتدريب .....الخ).

ويرى الباحث بأن العمل هو ذلك الجهد البشري العضلي أو المعنوي الموجه نحو إنتاج يحقق منفعة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وبالتالي احتياجات سوق السلع والخدمات، سواءاً كانت هذه المنفعة ملموسة (مادية) أو غير ملموسة (معنوية). بحيث أنه كلما كان نتاج العمل يغطي متطلبات واحتياجات الأسواق المذكورة سابقاً يكون سعر(أجر) العمل في الغالب تنافسياً حسب درجة تكوين وتأهيل المورد البشري ونوعية المنتوج المعروض وعلى هذا الأساس يتم توزيع الايدي العاملة التي تحقق العمل تلقائياً أو هيكلياً بين الاستعمالات البديلة.

ويندرج تحت مفهوم العمل مجموعة من التعاريف مرتبطة العمل يتم التطرق لبعض منها في الاتي:

2– تعريف الأجر: هو مكافأة مدفوعة لعامل مرتبط بمؤسسة بواسطة عقد عمل، وقد تكون ملائمة لوقت العمل، ويمكن تسديد الأجر للعامل على أساس الساعة وهذا ما يسمى بالأجر في الساعة أو على أساس الشهر، وهذا ما يسمى بالأجر الشهري[1].وهناك عدد مفاهيم للأجر منها:

◄**الأجر الاسمي:** والذي يمثل مقدار النقود التي يستلمها العامل لقاء عمله، أي الأجر الفعلي (الاجر النقدي) الذي يستلمه العامل

◄**الأجر الحقيقي:** يمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها مبلغ معين من الأجر الاسمي؛ فهو يمثل إذاً يمثل القوة الشرائية للأجر الأسمى، ويمكن حساب الاجر الحقيقي من خلال المعادلة التالية[2]:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

---

[1]- Hamdane HADJADJI, L'ARABE ÉCONOMIQUE "Exercices de thèmes et Versions", OPU – Alger ,1993, P13.

[2] – مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره، ص 26.

المستوى العام للأسعار = الرقم القياسي للأسعار

◄**الأجر التوازني:** يتحقق هذا الأجر من التقاء العرض والطلب على العمل ويحدد في حد ذاته مقدار التشغيل في تلك السوق، ولا يحقق أجر التوازن التشغيل الكامل إي بقاء مقدار من البطالة الطوعية.

إلى جانب تعريف الأجر هناك مفاهيم الأخرى للأجر وهي:

-الأجر المؤجل: حيث تعتبر العطلات المدفوعة الأجر ومعاش التقاعد أجرة مؤجلة مرتبطة هي الأخرى بمساهمة العامل في الإنتاج.

-**الأجر الاجتماعي:** فهو يتضمن تعويضات الضمان الاجتماعي التي تُؤمن العامل مالياً ضد المخاطر التي تتعرض لها صحته سواءاً في مقر العمل أو خارجه، كما تتضمن تعويضات عن البطالة والمنح العائلية.

- الاجر الأدنى: هو عبارة عن مقدار الحد الأدنى القانوني للأجر الذي يجب أن يتقاضاه العامل مقابل عمله، ويعبر عنه بالفرنسية بـ SMIC (Salaire Minimum Interprofessionnel de Croissance)، إي الحد الأدنى لأجر النمو بين المهنيين.

3-**العمل اللائق:** والذي يعرف بأنه *العمل المنتج الذي فيه الحقوق محمية والذي يدر دخلاً كافياً مع توفير حماية الاجتماعية كافية[1].

حسب منظمة العمل الدولية يشير مفهوم العمل اللائق إلى توفير الفرص للجميع (نساءاً ورجالاً) على عمل منتج يُدر دخلاً عادلاً ويحقق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر ويكفل مستقبلاً أفضل لتطوير الذات والاندماج الاجتماعي.

وترى المنظمة أن العمل اللائق ضرورة حتمية لا يمكن تفاديه لرفاهية الشعوب، ولا يقتصر ذلك على توفير الدخل فحسب، بل يشمل أيضاً دعم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين الافراد، والاسر والمجتمعات ومحاربة الفقر.

4-**حوكمة العمل:** المقصود بها حسب منظمة العمل الدولية حماية سلامة العمال وصحتهم و رفاهيتهم و تقديم الدعم اللازم في هذا المجال يعود بروز مفهوم السلامة والصحة المهنيتين إلى أيام

---

[1] - سعاد شليغم، العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر (10) جويلية 2017، ص 389.

الثورة الصناعية التي برزت في القرن التاسع عشر، قبل أن يتطور مع ازدياد القلق إزاء عدد الرجال والنساء والأطفال الذين أصيبوا أو لقوا حتفهم في مقرات العمل.

2 – تعريف العمال: يقصد بهم كل من يبذل جهداً عضليا أو ذهنياً في مجال النشاط الاقتصادي بغرض إنتاج الخدمات والسلع الاقتصادية بهدف الكسب سواءاً قام الفرد بهذا النشاط لحسابة أو لحساب الاخرين وتحت توجيهاتهم واشرافهم بمقابل حصول على أجر معين.

أ – تعريف ارباب العمل: يعبرون عن الأشخاص الذين يستخدمون العمال وتعود إليهم ملكية المشروع الاقتصادي ومسؤولية نجاحه أو إفلاسه. فهم لا يمثلون العمال وجوداً مادياً فقط وإنما ملكية مادية لأنها تتضمن ملكية أدوات الإنتاج أيضاً، وهذا يعني أن ارباب العمال قد يكونوا اشخاص طبيعيين أو معنويين حسب قوانين العمل وتشريعاته[1].

ب– القوة العاملة: يطلق مصطلح القوة العاملة على جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل بأجر؛ أما الأفراد الذين لا يعملون بأجر، ولكنهم يرغبون بالعمل فهم المتعطلون، أما الافراد الذين لا يعلمون ولا يبحثون عن عمل أو لا ينتظرون العودة لوظائف عمل توقفوا عنها بصفة مؤقتة، فهم لا يعتبرون جزءاً من القوة العاملة [2].

ومنه تعرف القوة العاملة الكلية على أنها عدد الأفراد العاملين مضافاً إليهم عدد الأفراد المتعطلين عن العمل.

بعض الاقتصاديين لا يجدون فرقاً بين المصطلحات التالية: الموارد البشرية، القوى البشرية، القوى العاملة، السكان القادرون على العمل، السكان النشيطون.

فالموارد البشرية في بلد ما هي مجموع السكان القادرين على العمل المنتج وبالتالي فهي تتألف من مجموع السكان مطروحاً منه غير القادرين على العمل المنتج[3].

ج– خارج القوة العاملة: هم جميع الأشخاص من ذكور والاناث الذين يبلغون من العمر **15** سنة فأكثر، وغير مصنفين ضمن القوة العاملة على أنهم غير مشتغلين أو عاطلين عن العمل، وذلك

---

[1] – أحمد السيد كردي – اقتصاد العمل، https://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/261580 ، تاريخ النشر :2011/05/14، تاريخ الزيارة :2019/12/05 على الساعة 21:30.

[2] – محمد عدنان وديع، المفاهيم الأساسية في اقتصاد العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2019، ص 09

[3] – محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69

لكونهم لا يعملون أو غير مهتمين بالبحث عن عمل، أو ليس لديهم قدرة على العمل لأسباب مختلفة مثلاً: الطلاب النساء الماكثات في البيوت .....الخ[1].

د-**العاطل عن العمل:** حسب منظمة العمل الدولية (ILO) هو" كل فرد داخل المجتمع قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، وينطوي هذا على العاملين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى من سبق لهم العمل واضطروا لتخلي عنه لأي سبب من الأسباب:

- ◄ أن يكون الفرد باحثاً عن العمل
- ◄ أن يكون الفرد بدون عمل
- ◄ أن يكون الفرد متاحاً للعمل

والقوة العاملة الكلية تعرف على أساس أنها عدد الأفراد المشتغلين مضافاً إليهم عدد الأفراد المتعطلين.

هـ – **نسبة الاعالة:** نسبة السكان تحت سن 15، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل[2].

و– معدل النشاط:

يمكن التمييز بين نوعين من معدل النشاط وهما:

• **معدل النشاط الخام:** يعبر هذا المعدل عن حجم القوى العاملة من كل **(100)** مئة ساكن، ويعكس درجة العمل بين السكان وإلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش، ويحسب عن طريق قسمة عدد النشيطين (المشتغلون+ المتعطلون) على عدد السكان الإجمالي، ويحسب وفقاً للصيغة التالية[3] :

$$\text{معدل النشاط الخام} = \frac{\text{عدد السكان النشيطين}}{\text{عدد السكان الاجمالي}} \mathbf{X\ 100}$$

---

[1] –الهيئة العامة للإحصاء، نشرة: سوق العمل، المملكة العربية السعودية، الربع الثالث 2019، ص 09.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، صندوق النقد العربي،2021، ص 286.

[3] – البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، ص 181.

• **معدل النشاط الصافي أو المنقح:** يعتبر هذا المعدل ادق من معدل النشاط الخام ذلك لأنه يعبر عن النسبة المئوية للسكان النشيطين في سنة معينة من إجمالي عدد السكان في سن العمل (**15-64** سنة) في نفس السنة، حيث يعبر عنه وفقاً للصيغة التالية[1]:

$$\text{معدل النشاط الصافي} = \frac{\text{عدد السكان النشيطين}}{\text{اجمالي عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

3- البطالة:

يُعرف الاقتصاديون البطالة بأنها ظاهرة مرتبطة بفائض عرض العمل عن الطلب (التشغيل) عند مستوى معين من الأجور، ويرتبط هذا التعريف بمستوى الأجور؛ لأنه يوجد معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول.

وبالتالي تقاس البطالة بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن العمل عند مستوى الأجور السائد في السوق[2]. يمكن توضيح ظاهرة البطالة نتيجة تفاعل عرض العمل مع الطلب على العمل عند الأجر السائد من خلال الشكل التالي:

حيث يمثل كل من:W الاجر الحقيقي، L كمية العمل، Lsعرض العمل، Ld الطلب على العمل

الشكل البياني رقم (2-1): ظاهرة البطالة

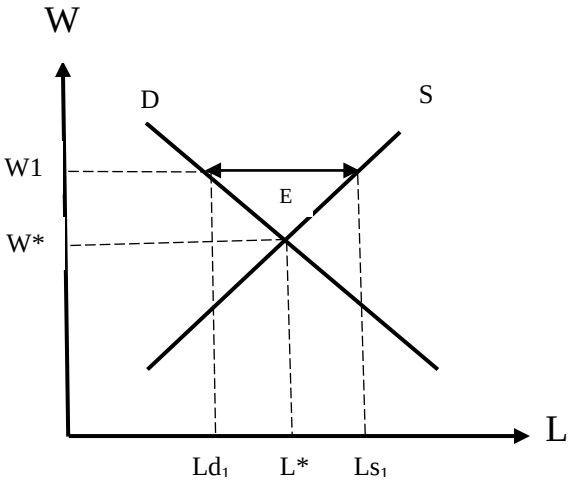

Source : Cned -Académie en ligne, Sécence 7 : (Travail, Emploi, chômage), P 08, sur le site : https://fr.readkong.com/page/sequence-7-2247353. Visite-le : 08/01/2020.20h22min.

[1] – عبد الجبار جومرد اثيل، متغير الإحباط ومعدل النشاط الاقتصادي للسكان في **الأردن**، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، 2000، ص 265

[2] –بلقاسم العباس، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد 58- ديسمبر 2006 – السنة الخامسة، ص 02.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أنه عند مستوى الأجر التوازني *W، *(w / P)، أي كل شخص يعرض عمله عند هذا الأجر يحصل على منصب شغل، وعند مستوى *Wفأنه لا وجود لبطالة لا إرادية وبالتالي تتم الاستجابة لجميع عروض العمل؛ وهذا في حالة ما إذا تم استيفاء شروط المنافسة السليمة والكاملة، وعند مستوى W1، يكون عرض العمالة عند المستوى Ls_1 بينما مستوى الطلب على العمل يكون عندLd_1؛ ويكون فيها عرض العمل Ls_1 أكبر من الطلب على العمل Ld_1تتحقق ظاهرة البطالة.

وفقاً لقانون العرض والطلب في سوق العمل، فإن مرونة الاجر الحقيقي تسمح بالعودة إلى التوازن، من خلال رفع القيد المؤسسي للأجور وربطها بالأجور السائدة في السوق إلى أن تستقر الأجور عند مستوى *Wوعند النقطة E حسب الاحداثيات (*L، *W)؛ وفي هذه الحالة يتم تخفيض معدل البطالة.

في الواقع إذا أنخفض الأجر الحقيقي يزداد التوظيف بعد ذلك ينخفض المعروض من العمالة، ولكن بعض العمال يعتبرون أن الاجر السائد في هذه الحالة ضعيف بحيث لا يتماشى مع قدرتهم الشرائية.

ومن جانب أخر تسعى السياسات التي تقوم بوضعها الحكومات لغرض خفض معدلات البطالة والوصول إلى التوظيف الكامل (الاستخدام التام)؛ والذي يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل، ومعظم الاقتصاديين يرون أنه حتى عند التوظيف الكامل فإن نسبة مقدارها ما بين **(5%)** و **(6%)** من القوة العاملة تكون متعطلة[1].

أ- أنـواع البطالـــة:

يمكن تحديد أنواع البطالة كالتالي:

- **البطالة الإجبارية:** هي الحالة التي يُجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع إنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد وقد تكون البطالة اجبارية هيكلية أو احتكاكية[2].

---

[1] -سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، الكويت، 1994، ص ص 59-60.

[2] - فايز علي المطيري، دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

• **البطالة الهيكلية (البطالة الكينزية):** تتمثل في بعض الأفراد داخل المجتمع ليس لديهم مهارة للعمل أو أنهم في موقع خاطئ ولا يستطيعون الحصول على أعمال مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد. إي أنها تعبر على البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[1].

• **البطالة الاحتكاكية:** تعبر عن بعض الأفراد يكونوا في مراحل تغيير وظائفهم بين مختلف القطاعات والمناطق والمهن نتيجة تغيرات في الاقتصاد الوطني[2].

• **البطالة الموسمية:** أو ما يسمى بالبطالة العرضية، تكون نتيجة انخفاض الطلب على العمال خلال مواسم معينة؛ ذلك لأن بعض القطاعات الاقتصادية تتطلب في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال مثل الزراعة (وقت البذر والحصاد)، السياحة، البناء، وهذه المواسم نتيجة القيام بالأعمال تُدر دخلا للعمال، لكن هذا الدخل متقطع وينقطع بإنتهاء مدة العمل، وبالتالي إحالة العديد من العمال في مختلف القطاعات على ما يسمى بالبطالة الموسمية.

ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية أو ما يعرف ببطالة الفقر ويشتركان في أن كلاهما يرجع سبب حدوثه إلى إنخفاض الطلب على العمالة، أما الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى ويمكن التنبؤ بها خلال مواسم من السنة، اما بطالة الدورية في تنتج بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة الدول الضعيفة إقتصادياً[3].

• **البطالة المقنعة:** يكثر هذا النوع من البطالة في القطاع العام وينخفض نوع ما في القطاعات العمومية ذات الطابع الاقتصادي ويكاد ينعدم في المؤسسات الاقتصادية الخاصة التي تتميز بوفورات الحجم الكبير؛ ذلك لأن البطالة المقنعة تعبر عن الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يزيد عن الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة.

• **البطالة الاختيارية (الارادية):** وهي تلك البطالة التي ينسحب فيها العامل من عمله بإرادته ولأسباب معينة.

---

[1] - فايز علي المطيري، نفس المرجع السابق، ص 16.

[2] - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي–المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] - ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر، دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان،2017–2018، ص 164.

وحسب –كينز– هي البطالة التي يرجع سببها إلى رفض وحدة عمل أو عجزها عن قبول العائد المناظر لقيمة الناتج المنسوب إلى إنتاجيتها الحدية، وقد يرجع هذا الرفض أو العجز إلى التشريعات أو العادات الاجتماعية أو التكاتف من أجل المفاوضة الجماعية أو الاستجابة البطيئة للتغير أو لمجرد العناد الإنساني[1].

• **البطالة الدورية:** وتظهر نتيجة الدورات أو التقلبات الاقتصادية من كساد وازدهار. وعادة ما تختفي في فترات الرواج والانتعاش؛ ولذلك فهي تعتبر توصيف جيد لحالة الاقتصاد في بلد ما[2].

• **البطالة المستوردة:** هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال إنخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة[3].

يرى الباحث أنه نظراً لما شهده العالم في الآونة الأخيرة يمكن إضافة نوع من البطالة كالاتي:

• **البطالة الناجمة عن نشوء ازمات** : يبدأ هذا النوع من البطالة في الارتفاع من جراء الازمات المالية (الازمات الاقتصادية) أو الازمات الصحية التي تنجر عن انتشار وباء مثلاً كوفيد –19؛ فينتج عنها لاسيما في القطاع الخاص تسريح عدد كبير من العاملين سواءاً تسريحاً مؤقتاً او تسريحاً كلياً، بسبب إنخفاض الإنتاج داخل المؤسسة الاقتصادية أو الشركات الأجنبية بشكل جزئي أو كلي، و بسبب نقص في التمويل أو تجنب لأثار أنتقال العدوى في اوساط الفئات العمالية؛ إلا أن البطالة الازمات تختلف كثيرًا عن البطالة الموسمية حيث تنقطع الأولى بانقطاع اثار الازمة اما الموسمية قابلة للتكرار في كل سنة حسب مواسم النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة.

ب–ديناميكية البطالة (تفاعل التدفقات الداخلة والخارجة للبطالة):

يتم تقديم تقديرات البطالة دورياً أثناء عمليات المسح التي تقوم بها هيئات إحصائية متخصصة، وعند تاريخ التقدير يتم اعتبار الفرد عاطلاً إذا كان يرغب في العمل ولم يجده، غير أنه هناك في كل مدة من الزمن يتم دخول الأفراد في البطالة بالمقابل خروج آخرين منها؛ بمعنى هناك افراد

---

[1] – جون مينارد كينز، ترجمة: إلهام عيداورس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، 2010، ص65.

2–حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، العدد16، ابريل 2003– السنة الثانية، ص13

[3] – وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،2009، ص 13.

يغادرون وظائفهم بطريقة طوعية او غير طوعية والمفصولين عن العمل مؤقتاً والمتوقع عودتهم لنفس المنصب.

وفي نفس السياق يتكون الافراد المغادرون للبطالة من المتحصلين على وظيفة وإنهاء البحث عنها، أو العودة إلى مناصبهم السابقة أو الملتحقين بالتدريب أو التعليم، وتعتبر مدة البقاء في البطالة من أهم خصائص التدفقات الداخلة والخارجة للبطالة. ولكل مدة خصائصها في تحديد سياسات محاربة البطالة لاسيما البطالة طويلة الأجل أو قصيرة الأجل[1]. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (2-2): تدفقات داخل وخارج البطالة

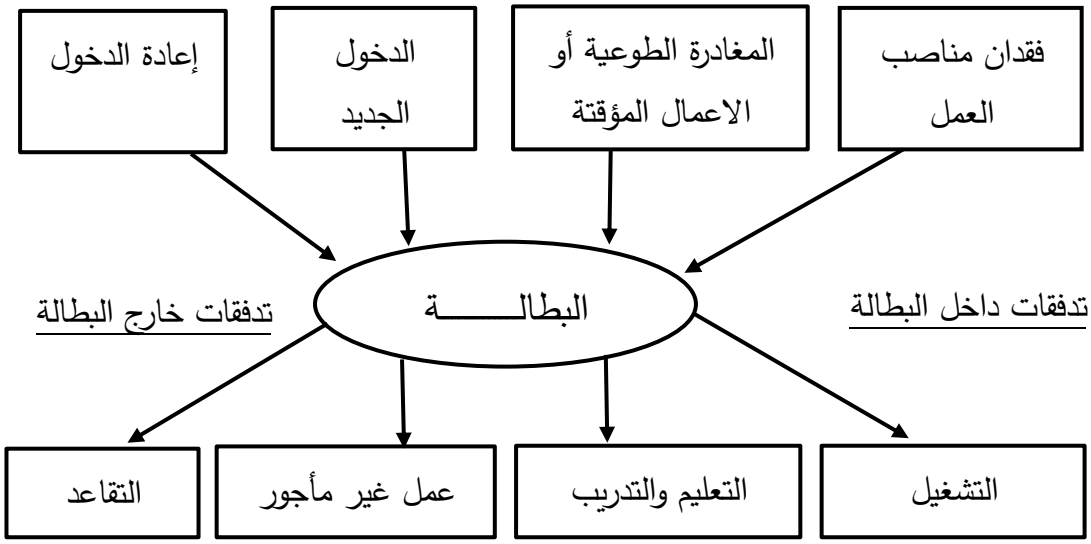

المصدر: بلقاسم العباس، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد 58- ديسمبر 2006 – السنة الخامسة، ص 06

كما يمكن النظر إلى تلك التدفقات داخل وخارج البطالة من زاويتين متقاطعتين وهما:

- **ديناميكية الطلب على العمل:** – وتتمثل في:
  - عدم كفاية توفير فرص العمل من جانب الاستثمارات الرأسمالية.
  - عدم تماشي المواصفات المطلوبة في القوى العاملة المعروضة مع إحتياجات المؤسسة
- **ديناميكية عرض العمل:** –وتتمثل في:
  - **طلبات شغل متنامية:** حيث يرتبط هذا النوع من الطلبات بالعوامل الديمغرافية ويتفاعل مع الإعلانات والاشعارات والبرامج التي تقوم بوضعها أجهزة التشغيل في الدولة وما تقدمه من

[1] – بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مرجع سبق ذكره، ص05.

التحفيزات، ونتيجة ترصد البطالين لعمليات التشغيل تؤدي بعدد كبير منهم التوجه نحو طلب الشغل.

- **طلبات الشغل تتمييز بهيكلية جديدة:** وهذا النوع من الطلبات يتغلب عليها خريجي الجامعات على حساب المهارات الوسيطة المطلوبة أكثر من غيرها في سوق العمل
- **طلبات الشغل لا تستجيب لإحتياجات السوق:** هذا النوع من الطلبات يتمثل أغلبه في خريجي الجامعات الذين توجههم السائد نحو القطاع العام؛ لأن البعض منهم لا يتلاءم مع متطلبات القطاع الخاص، وكما أن المعروض التقني والتدريب المهني هو كذلك لا يستجيب لحاجيات المؤسسات الاقتصادية[1].

مما سبق يمكن حساب معدل البطالة من خلال معدل التدفق داخل البطالة نسبة إلى معدل التدفق خارج البطالة.

ثانياً: تحديد مفهوم سوق العمل

يُعرف سوق العمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل، والبائع هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وأن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل، وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري[2].

هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أن يتم من خلالها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، وتتميز سوق العمل بالخصائص التالية:

-خدمات العمل تُؤجر ولا تباع ولا يمكن فصلها عن العامل.

- ظروف العمل لا تقل عن السعر (الاجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة[3].

1- سوق الشغل (Marche d' Emploi):

---

[1] – فايز علي المطيري، دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل – تحت شعار: نحو معالجة إقتصادية مستدامة، التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة، منظمة العمل العربية، 2016، ص15.

2 – مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر– الاردن، 2007، ص 21.

[3] – حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، السنة الثانية، العدد 16، ابريل 2003، ص 04.

كثيراً ما يتبادر للذهن بإن العمل (le Travail) هو الشغل (Emploi)، لكنهما مترادفان لغوياً ومختلفان في المعنى أو الاصطلاح، فسوق الشغل تتبادل من خلاله الأدوار بين المؤسسات و القوى العاملة، فالمؤسسات التي تمثل الطلب على العمل في سوق العمل هي التي تعرض مناصب الشغل, بينما يمثل البطالين مع العمال الباحثين عن مناصب عمل جديدة طلب الشغل والسلعة محل التبادل هي مناصب الشغل[1]. إي أن طلب على العمل وعرض العمل يكون عن مناصب الشغل وفي الاغلب الأحيان يتم تفعيل عمليات سوق الشغل من خلال الوساطة الإدارية ذات طابع حكومي مثلاً الوكالات الوطنية للتشغيل .... الخ أو ذات طابع خاص مثلاً مكاتب المناولة الخاصة بعمليات التوظيف التي تتبناها المؤسسات أو الشركات الاستثمارية لتعبئة مناصب الشغل المتوفرة.

2- الوساطة الرسمية المؤسسية في سوق العمل

تعني الوساطة في الأدبيات الاقتصادية معالجة إختلال التوازن في سوق العمل عرضاً وطلباً، ومن هذا الجانب فهي تركز على تحليل سلوكيات مختلف الفاعلين: أصحاب الاعمال، طالبي الشغل، والدولة عن طريق مؤسسات الوساطة الحكومية.

وتحت وقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية تطور مفهوم الوساطة المؤسسية إلى الدور الحيادي إلى دور تعديلي يتمثل في تدخل الدولة عن طريق" سياسات التشغيل النشيطة "و ما تتضمنه من آليات كبرامج المساعدة على التشغيل و أنظمة الحوافز المختلفة؛ فالوساطة الرسمية(الحكومية) تجمع بين ثلاثة نماذج رئيسية في وقتاً واحداً (النموذج الإعلامي، النموذج الانتقائي، النموذج المهيكل)، أما وساطة الخواص تركز فقط على النموذج المهيكل[2]. تبرز خصائص مفهوم الوساطة في ثلاثة نماذج من خلال الجدول التالي:

[1] – احمد اركان و رابح بلعباس ، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول ، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011، ص 04.

[2] -التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2014، ص 271.

الجدول رقم (2-1): نماذج الوساطة في سوق العمل

النموذج الإعلامي	النموذج الانتقائي	النموذج المهيكل
يتمثل هذا النموذج في الحالة التي يتدخل الوسيط فقط في نقل المعلومات إلى الطرفين بالشفافية والحيادية الكاملتين، بمعنى أن الوساطة تُبنى على مفهوم الحياد في هذه العلاقة.	يعبر هذا النموذج عن الحالة التي يتم فيها توجيه العروض والطلبات نحو هدف معين (تحسين الإنتاجية، أولوية التشغيل لحاملي الشهادات)، بمعنى أن الوساطة تُبنى على التدخل التعديلي في تحقيقها.	هذا النموذج هو بمثابة إقتراح على صاحب العمل أن يُحدد بكل دقة المواصفات المهنية الطلوبة، وعلى طالب الشغل أن يحدد بكل دقة قدراته ومكتسباته المهارية، بمعنى أن الوساطة تُبنى على مستوى صياغة عرض الشغل أو طلب الشغل بشكل أفضل.

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2014، ص 271.

ثالثاً: محددات سوق العمل

يتركب هيكل الاقتصاد من جانبي العرض والطلب بشكل عام كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): التوزيع القطاعي لعرض العمل والطلب على العمل

القطاع المنزلي	**قطاع المؤسسات**
الطلب على السلع الاستهلاكية	العرض من السلع الاستهلاكية
عرض العمل	الطلب على العمل
	(العرض والطلب على السلع الرأسمالية)[1]

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

---

1 -يتم داخل المؤسسات انتاج نوعين من السلع: السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية، تستخدم الأولى بواسطة القطاع المنزلي لغرض الاستهلاك النهائي، وهي تُكون جانب الطلب في علاقة العرض والطلب على السلع، وتستخدم الثانية بواسطة قطاع المؤسسات في انتاج سلعاً لمؤسسات أخرى؛ وبعض هذه السلع يكون سلعاً وسيطة، ولاتزال تحتاج لإجراء عمليات أخرى عليها؛ ولكن البعض الاخر يكون سلعاً تامة الصنع. وهي سلع تستخدم لإنتاج سلع أخرى، وهذا الحجم المتدفق من السلع في داخل قطاع المؤسسات يطلق عليه اسم التكوين الاستثماري أو الرأسمالي وهذا هو معنى العبارة الموجودة بين قوسين في جانب قطاع المؤسسات، **المرجع:** لورانس ر. كلاين، إقتصاديات العرض والطلب، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1983، ص ص 49 – 50.

–لورانس ر. كلاين، إقتصاديات العرض والطلب، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1983، ص 49.

وفيما يلي الشكل البياني الذي يوضح كيفية سير سوق العمل والافراد المتواجدين فيه.

الشكل البياني رقم (2–3): آلية عمل سوق العمل

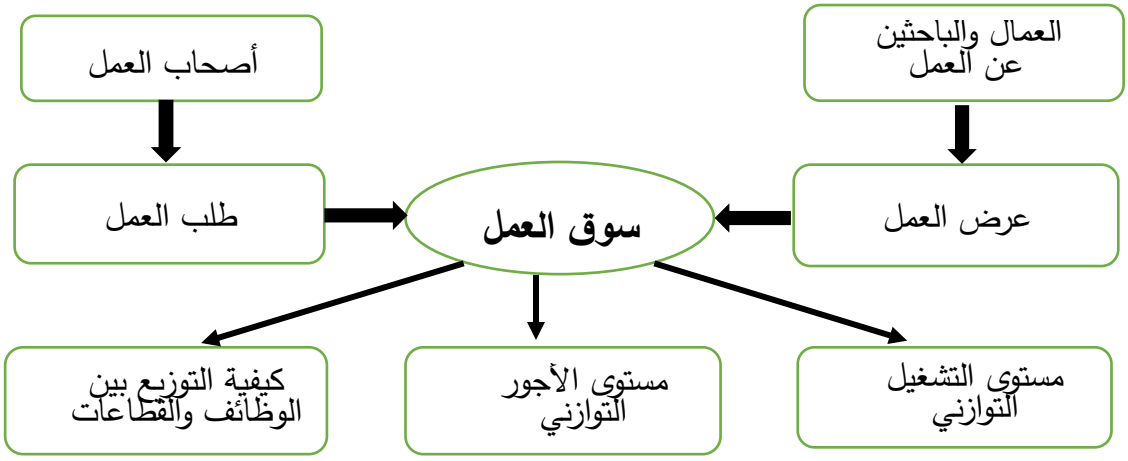

1– الطلب على العمل:

يقصد بالطلب على العمل الطلب المشتق وليس الطلب الأولي المباشر؛ إي انه مشتق من الطلب على السلعة التي يساهم في إنتاجها العامل، فكلما ازداد الطلب على السلعة المعنية، ازداد الطلب على عنصر العمل الذي يستخدم في إنتاجها، وفي نفس السياق، لإن مرونة الطلب على العمل، تعتمد على مرونة الطلب على السلعة، فتكون مرونة الطلب على العمل غير مرنة أذا كانت مرونة الطلب على السلعة غير مرنة[1].

ويتضح من خلال ما سبق ان الطلب على العمل يتميز بخاصيتين هما:

- طلب مشتق من الطلب على السلعة النهائية المنتجة
- الطلب على العمل يعكس إنتاجية العمل

ولدراسة الطلب على العمل لا بد من معرفة كيف يتأثر عدد العمال، ساعات العمل بالتغيرات في هذه العوامل من خلال العلاقة التالية:

$$L = f(W, Q, K, \ldots\ldots)$$

1 – محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، كلية التجارة قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2018، ص 25.

حيث إن:

(L) عدد العمال، (W) الأجور، (Q) حجم الإنتاج، (K) رأس المال

دراسة أثر هذه المتغيرات على عدد العمال L في ظل ثبات العوامل الأخرى:

أ- التغير في الأجور (W):

هناك علاقة عكسية بين عدد العمال (L) والأجور (W)، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (2- 4): أثر ارتفاع الأجور على عدد العمال

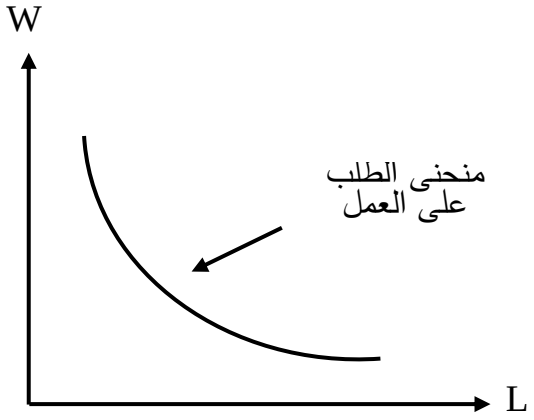

المصدر: محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص26.

من خلال الشكل أعلاه يُلاحظ أن منحنى الطلب على العمل ميله سالب؛ وذلك أنه كلما ارتفعت الأجور ينخفض عدد العمال المطلوبين (مع ثبات العوامل الأخرى) من طرف المؤسسات، والعكس صحيح.

ب- تغير الأجور (زيادة الأجورw↑)

◄ زيادة الأجور قد تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المؤسسة (TC) وتزداد أسعار منتجاتها (P) فينخفض الإنتاج (Q) وبالتالي ينخفض الطلب على العمل (L) وهذا يسمى **أثر الإنتاج** (السعة او الحجم).

$$L\downarrow \leftarrow Q\downarrow \leftarrow P\uparrow \leftarrow TC\uparrow \leftarrow \uparrow W$$

◄ زيادة الأجور قد تجعل المؤسسة تتبنى أسلوب انتاج ذو كفاءة راس مالية بمعنى إحلال رأس المال مكان العمل لأنه أقل تكلفة نسبياً، وهذ يسمى **أثر الاحلال.**

ومنه ينتج عن ذلك بصفة نهائية ارتفاع الاجر (W↑) وانخفاض عدد العمال (L↓)

إذاً عند تغير الاجر ننتقل من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى بمعنى تغير في الكمية المطلوبة من العمل بسبب تغير في الاجر مع ثبات العوامل الأخرى[1].

جـ – التغيير في حجم الإنتاج (ΔQ):

عند زيادة الطلب على منتوج ما، يؤدي ذلك إلى زيادة كمية الإنتاج وبالتالي زيادة عدد العمال المطلوبين وهكذا ينتقل منحنى الطلب على العمل من DL0 إلى DL1 إلى اليمين، والعكس صحيح.

الشكل البياني رقم (2 – 5): أثر التغير في حجم الإنتاج

L↑← ↑Q←↑DQ

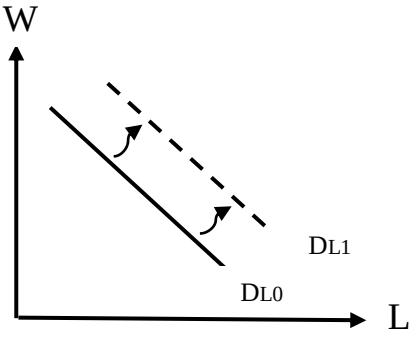

المصدر: محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص27.

يُلاحظ من خلال العلاقة انه لا وجود لأثر الاحلال لأن الأجور لم تتغير.

د – التغير في رأس المال (ΔK) :

بافتراض إن العنصرين بديلين

إنخفاض سعر رأس المال (K↓) يترتب عليه أثرين وهما:

◄ إنخفاض سعر رأس المال (K↓) يؤدي إلى انخفاض التكاليف يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة عدد العمال لدى المؤسسة، وهذا ما يسمى بـ **أثر الإنتاج.**

L↑← Q↑←↓TC ←↓K

◄ إنخفاض سعر رأس المال (K↓) يدفع بالمؤسسة الى اتباع أسلوب تكثيف رأس المال في الإنتاج وهذا سيكون على حساب عدد العمال المطلوب وسيؤدي إلى انخفاضه، وهذا ما يسمى بـ **أثر الاحلال.**

النتيجة النهائية التي تم التوصل عبارة عن مجموع الاثرين إي الاثر النهائي يعتد على ايهما أكثر أثر الاحلال أم أثر الإنتاج.

---

[1] - محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، مرجع سبق ذكره، ص26.

2- عرض العمل:

يقصد بعرض العمل عدد ساعات العمل التي يقرر العامل عرضها في السوق وحسب النظرية الاقتصادية يعتمد عرض العمل على عاملين[1]: الفرق بين الاجر الحقيقي الذي يتقاضاه الفرد وبين الاجر الحقيقي المتوقع ان يتقاضاه في المدى البعيد، وسعر الفائدة الحقيقي، فإذا ما أرتفع الأجر الحقيقي نسبة إلى الأجر المتوقع فأن عرض العمل سيرتفع[2]، وفقاً لصيغة التالية:

$$\frac{w}{P} = \mathbf{W}$$

$$\uparrow LS \leftarrow \frac{W \uparrow}{W'} = \frac{\Delta W}{\Delta W'}$$

حيث:

LS عرض العمل، **W** : الأجر الحقيقي، **'W**الاجر الحقيقي المتوقع، w : الأجر الأسمى، P : المستوى العام للأسعار.

وإذا ما ارتفع سعر الفائدة ازداد الادخار وانخفض الاستهلاك وارتفع عرض العمل[3]. وفقاً لصيغة التالية:

$$LS\uparrow \leftarrow C\downarrow \leftarrow S\uparrow \leftarrow R\uparrow$$

R : سعر الفائدة الحقيقي، S : الادخار، C : الاستهلاك.

3- التوازن في سوق العمل :يتحقق التوازن في سوق العمل من خلال تساوي عرض العمل مع الطلب عليه نتيجة تفاعل فيما بينهما، إي عندما تحاول المؤسسة الاقتصادية الحصول على كمية العمل التي تعظم لها الأرباح وذلك عندما تتساوى إنتاجية العامل مع أجره الحقيقي، في حين أن العامل يرفع من كمية العمل المعروضة كلما أرتفع الاجر الحقيقي الخاص به؛ وعليه يحدث التوازن في سوق العمل نتيجة تقاطع منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل ويتحدد عندئذ مستوى الأجر الحقيقي التوازني *(W/P) الذي يعبر عن التراضي بين صاحب العمل والعامل في آن واحد.[4]

---

[1] - وشاح رزاق، عرض العمل والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، السنة الثامنة، العدد 84 ، جوان 2009، ص 03.

[2] – وشاح رزاق، عرض العمل والسياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] – نفس المرجع السابق

[4] - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص 47

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسوق العمل

يتم التطرق في هذا المبحث الى أهم النظريات التي تفسر الظواهر الاقتصادية في سوق العمل، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية من خلال روادها، حيث تعود نشأتها إلى ظهور المدرسة الكلاسيكية إلى أواخر القرن الثامن العشر للميلاد، ويعتبر المفكر والفيلسوف وعالم الاقتصاد آدم سميت **(1723-1790)** أول من وضع قواعد هذه المدرسة؛ ومن ثم شهدت المدرسة الكلاسيكية تطوراً مع دراسة المفكرين جون سيتورات ميل، وديفيد ريكاردو **(1772-1823)**، مما ساهم في بناء النظريات الخاصة في المدرسة الكلاسيكية، والتي أثرت على الفكر الاقتصادي السائد في بريطانيا.

النظرية الكلاسيكية للاقتصاد هي النظرية الثانية المتعلقة بالأعمال، وتم ذكر الفكرة لأول مرة في كتاب ثروة الأمم لآدم سميث في عام **1776**، تؤمن النظرية الكلاسيكية بنظام اقتصادي يعمل بنظام عدم تدخل دولة، وترجع الفكرة الأساسية هي أن الاقتصاد يمكن أن يعمل بشكل جيد دون أي تدخل حكومي، ليست هناك حاجة لتطبيق السياسات المالية عندما يتباطأ النشاط الاقتصادي، ويعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن قوى العرض والطلب ستعيد الاقتصاد تلقائيًا إلى التوازن إذا كان هناك أي تباطؤ.

جاء فريدريك تايلور بالنظرية الكلاسيكية للأعمال في أوائل القرن العشرين، وكان يعتقد أن العاملين لديهم حاجتان فقط[1]:

-**الحاجة المادية** : و أراد تايلور إختيار العمال وفقاً لمهاراتهم وخبراتهم حتى يكونوا أكثر كفاءة وانتاجية.

-**الحاجة الاقتصادية** : أعتقد تايلور أنه يجب دفع أجور للعمال أكثر لتشجيعهم على العمل بأكثر جدية.

---

[1]- The Classical Theory, economics, site web :https://www.cliffsnotes.com/study-guides/economics/classical-and-keynesian-theories-output-employment/the-classical-theory .visite le : 15/09/2020, 19h05min.

ومن المسلمات الأساسية التي بُنيت عليها النظرية الكلاسيكية في التشغيل، حسب جون ماينارد كينز في كتابه " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود " هما[1]:

• الأجر يساوي الناتج الحدي للعمل: يعني أنه في حالة تخفيض التشغيل بوحدة واحدة (بعد خصم أي تكاليف أخرى يلغيها هذا التخفيض) فأن أجر العامل يساوي القيمة المُخفضة (المفتقدة)، لكن هذا التساوي قد يضطرب وفقاً لبعض المبادئ لو كانت المنافسة والأسواق غير كاملة.

• تساوي منفعة الأجر، حين يوظف عدد معين من وحدات العمل، الضرر الحدي لهذه الوحدات: يعني أن الأجر الحقيقي للعامل يشكل قناعة في تقدير العاملين أنفسهم على تفعيل مقدار من العمل بالفعل على الوجود؛ يجب أن يفهم الضرر في هذا السياق على أنه يغطي كل الأسباب المختلفة التي قد تدفع بشخص، أو مجموعة من الأشخاص للامتناع عن العمل بدلاً عن القبول بأجر يساوي بالنسبة لهم منفعة تقل عن حد أدنى معين.

أما بخصوص أنواع البطالة فالنظرية الكلاسيكية تعتبر كل من البطالة الاحتكاكية والبطالة الاختيارية شاملتان؛ ولا تترك مجالاً لاحتمال وجود نوع ثالث من البطالة.

ووفقاً للنظرية الكلاسيكية يتحدد مقدار الموارد المستخدمة بموجب المسلمات السابقة الذكر– فالأولى تعطينا جدول الطلب على التشغيل – والثانية تعطينا جدول العرض، ويتحدد مقدار التشغيل عند النقطة التي تتوازن فيها قيمة الناتج الحدي مع ضرر التشغيل الحدي[2].

1–دالة الإنتاج عند الكلاسيك:

تنقسم دالة الإنتاج الى قسمين اساسين وهما:

أ – دالة الإنتاج ومستويات السعر: تحافظ مرونة معدل الأجور على سوق العمل ، أو سوق العمال، في حالة توازن طوال الوقت؛ إذا تجاوز المعروض من العمال طلب أصحاب العمل على العمال، فإن الأجور المدفوعة للعمال ستنخفض لضمان تشغيل القوة العاملة بشكل كبير، والاعتقاد السائد لدى الاقتصاديون الكلاسيكيون إن إي بطالة تحدث في سوق العمل أو في أسواق الموارد الأخرى يجب اعتبارها بطالة طوعية، إن العمال العاطلين عن العمل طوعاً عاطلون عن العمل

[1] – جون ماينارد كينز، ترجمة: إلهام عيداورس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، مرجع سبق ذكره، ص ص 64–65.

[2] – جون ماينارد كينز، نفس المرجع السابق، ص 65.

لأنهم يرفضون قبول أجور أقل، أما إذا كانوا سيقبلون بالأجور المنخفضة فقط ، فسيكون أصحاب العمل حريصون على تشغيلهم[1].

الشكل البياني رقم (2 – 6): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى السعر

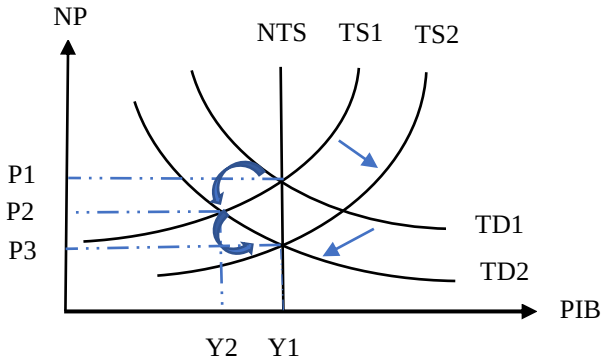

Source : The Classical Theory, economics, site web :
https://www.cliffsnotes.com/studyguides/economics/classical-and-keynesian-theories-output-employment/the-classical-theory . visite le: 15/09/2020, 19h05min

من خلال الشكل البياني أعلاه الذي يعبر عن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB) ومستوى الأسعار(P) في حالة الركود حسب النظرية الكلاسيكية، يُلاحظ أن الاقتصاد يتحرك لأسفل على طول منحنى TS المسمى TS1، مما يتسبب في انخفاض مستوى سعر التوازن من P1 إلى P2، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتوازن إلى ما دون مستواه الطبيعي من Y1 إلى Y2. إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستواه الطبيعي، فإن العاملين في الاقتصاد وموارده لا يتم توظيفهم بشكل كامل.

عندما تكون هناك موارد عاطلة عن العمل، تتنبأ النظرية الكلاسيكية بأن الأجور المدفوعة لهذه الموارد ستنخفض؛ ومع انخفاض الأجور، سيتمكن الموردون من توفير المزيد من السلع بتكلفة أقل، مما يتسبب في تحول منحنى TS إلى اليمين من TS1 إلى TS2. والنتيجة النهائية هي أن مستوى سعر التوازن ينخفض إلىP3، ويعود الاقتصاد إلى المستوى الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

---

1 - The Classical Theory, economics, site web :https://www.cliffsnotes.com/study-guides/economics/classical-and-keynesian-theories-output-employment/the-classical-theory .visite le : 15/09/2020, 19h05min.

ب-دالة الإنتاج وكمية العمل

تعتبر دالة الإنتاج الكلية ذات أهمية كبيرة في بناء إي نموذج كلاسيكي؛ وتعبر هذا الدالة عن العلاقة بين مستوى الناتج وبين مستوى عوامل الإنتاج من المدخلات؛ حيث توضح دالة الإنتاج مستوى الإنتاج المترتب عن كل مستوى معين من المدخلات، ويمكن كتابة دالة الإنتاج في الآتي:

$$Y=f(\bar{K}, L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث Kيمثل رصيد رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية (المصانع والمعدات) و Lعبارة عن كمية العمل المستخدم في العمليات الإنتاجية و Yتعبر عن الناتج الحقيقي. وفي الاجل القصير يفترض الكلاسيك بأن الحالة التكنولوجية وتعداد السكان ثابتين؛ ويفترضون كذلك ثابت رصيد رأس المال $\bar{\mathbf{K}}$ كما هو موضح في معادلة أعلاه، ولهذا فأن الإنتاج يتغير فقط مع التغير في كمية العمالة المستخدمة Lمن تعداد السكان الثابت[1]. في ظل الافتراضات السابقة للكلاسيك تصبح الدالة **(1)** من الشكل التالي:

$$Y=f(L) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

وتتميز دالة الإنتاج بالخصائص التالية[2]:

- $Y' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} > 0$ ، في حالة المشتقة الأولى لدالة الإنتاج (Y') أكبر من الصفر، تكون العلاقة بين الناتج الحقيقي وكمية العمل ذات علاقة طردية، إي إنتاجية العمل موجبة.
- $Y'' = \frac{\Delta Y}{\Delta L} < 0$ ، في حالة المشتقة الثانية لدالة الإنتاج (Y'') أصغر من الصفر، تكون مردودية دوال الإنتاج متناقصة؛ إي أن الإنتاج الكلي يتزايد بمعدل متناقص طبقاً لقانون تناقص الغلة.

ويعبر عن دالة الإنتاج بشكل التالي:

---

[1] - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] - محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق-الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 44.

الشكل البياني رقم (2-7): منحنى دالة الإنتاج والإنتاجية الحدية للعمل عند

(I) – دالة الانتاج

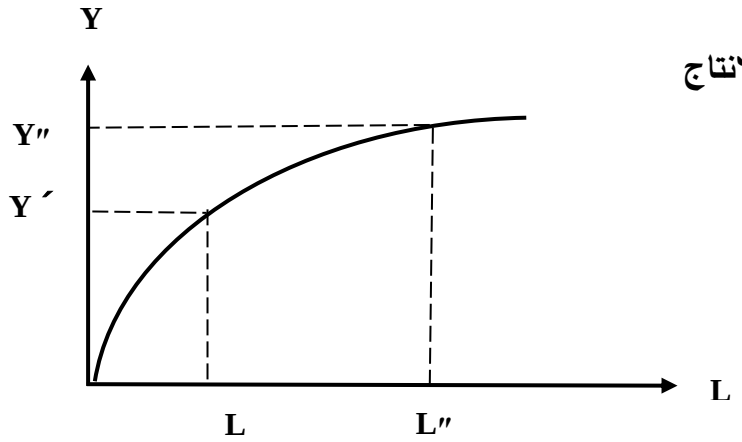

(II)– الإنتاجية الحدية للعمل

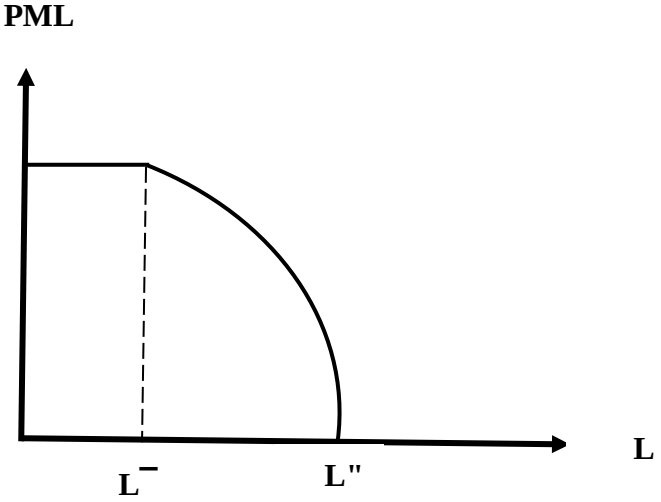

المصدر (I): محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق-الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 44.

المصدر (II): سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، الكويت، 1994، ص 152

من خلال الشكل أعلاه وبناءاً على دالة رقم (02) أعلاه، وتبعاً لخصائص دالة الإنتاج فإنه يفترض أن الدلة عبارة عن خط مستقيم عند مستويات منخفضة من الدالة المستخدمة أقل من (L) فإنه يفترض الدالة خط مستقيم قبل مستوى العمالة (L^-) وفي هذا المستوى تعكس الدالة ثبات العائد بالنسبة لتزايد العمالة المستخدمة.

ولهذا افترض الكلاسيك أنه عند استخدام مستويات منخفضة جداً من إستخدام العمالة يمكن إستخدام عمالة إضافية لعدد الثابت من الأصول الرأسمالية للمنشأة (المصانع والمعدات) دون أن

يؤدي ذلك إلى إنخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل. وبالنظر إلى المنحنيات (I) و (II) أعلاه وبعد مستوى (**"L**) من إستخدام الدالة فإن الإنتاجية الحدية للعمل تكون سالبة.

وفي نفس السياق اعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن كمية العمل المستخدمة إنما تحدد بقوى العرض والطلب على العمل في سوق العمل[1].

كما هناك ثلاث **فرضيات يراها الكلاسيك** ضمنية في سوق العمل تتمثل فيما يلي:

- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقد العمل بين طالب العمل وعارض العمل.
- فرضية تجانس وحدة العمل: تبعاً لمضمون هذه الفرضية يعتبر التجانس في عنصر العمل أمراً ضرورياً لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه.
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل، بحيث يتوفر مبدأ الشفافية في معرفة قيمة الاجر الحقيقي بين طالب العمل وعارض العمل[2].

2- الطلب على العمل عند الكلاسيك: يعبر الطلب على العمل عند الكلاسيك عن طلب المؤسسة الإنتاجية وهو دالة تابعة للأجر الحقيقي $(\frac{W}{P})$، أما شكلها البياني فيتمثل فيما يلي:

الشكل البياني رقم (2- 8): منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك

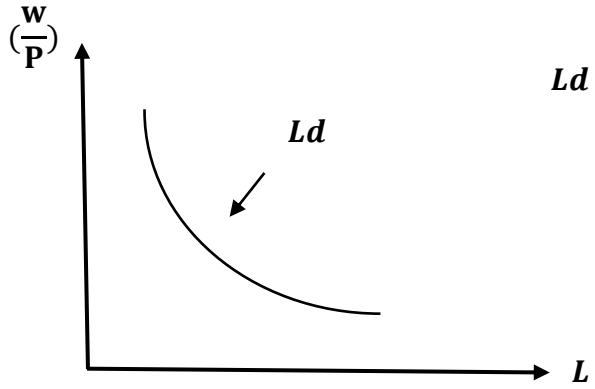

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر،2005، ص42.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود علاقة عكسية بين الطلب على العمل مع سعرها إي الأجور الحقيقية للعمال، حيث أن المؤسسة لا ترغب في زيادة العمالة لديها كلما ارتفعت الأجور الحقيقية،

[1] - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي-المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[2]- Joël Jalladeau, Introduction à la Macroéconomique, Edition ouvertures économique, Belgique, 1993,pp 303-305.

او بمعنى الاخر كلما ارتفع الاجر الحقيقي للعامل كلما كان الكمية المطلوبة من عدد العمال او ساعات العمل منخفضة، وشأن الطلب على العمل في ذلك شأن الطلب على سعلة أخرى كلما ارتفع سعرها.

3- عرض العمل عند الكلاسيك:

يعتبر النموذج الكلاسيكي عرض العمل دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الاجر الحقيقي، فكلما ارتفع الاجر الحقيقي من طرف المؤسسة تزداد رغبة العمال في العمل، فيرتفع عرض العمل.

فتكون دالة عرض العمل(Ls) حسب الصيغة التالية:

$$Ls = f(\frac{W}{P})$$

الشكل البياني رقم (2-9): منحنى عرض العمل عند الكلاسيك

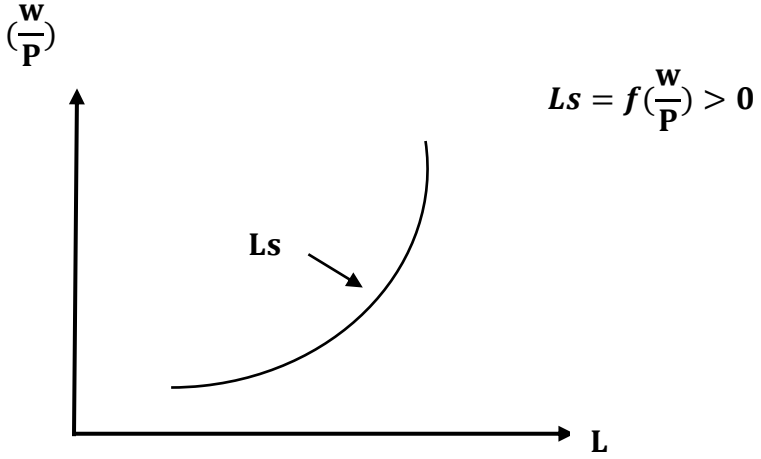

المصدر: سليماني فريدة، محاضرات في مقياس نماذج التوازن العام، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2020-2021 ، ص08.

إلا أن الافراد يقومون في الغالب بعرض عملهم إذا كانت قيمة السلعة الممكن شراؤها بأجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة، وبالتالي إذا تغير سعر الانتاج بنفس النسبة التي تغير بها الأجر؛ فإن قرارات الافراد المتعلقة بعرض عملهم تبقى ثابتة، إي أن عرض العمل في هذه الحالة سيعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقاتها بأسعار الإنتاج[1].

وعند افتراض أن المؤسسة تعمل في ظل المنافسة التامة؛ فإن ثبات قرارات الافراد بخصوص عرض عملهم راجع لكون المؤسسة لن تستطيع أن تقدم أجراً أقل من الأجر السائد في السوق لأنها لن تكون قادرة على إجتذاب إي عامل لديها، وفي نفس الوقت لن تحاول أن تدفع أجراً أعلى من

[1] – محمد شريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 97.

الأجر السائد في السوق، وإذا دفعت المؤسسة أجراً أقل من الأجر السائد فإن العامل بعد مستوى معين من الأجر قد يميل إلى تفضيل وقت الراحة على العمل، وبالتالي يتجه عرض العمل **(Ls)** إلى الصفر[1].

الشكل البياني رقم (2-10): منحى عرض العمل عند الأجور الحقيقية السائدة

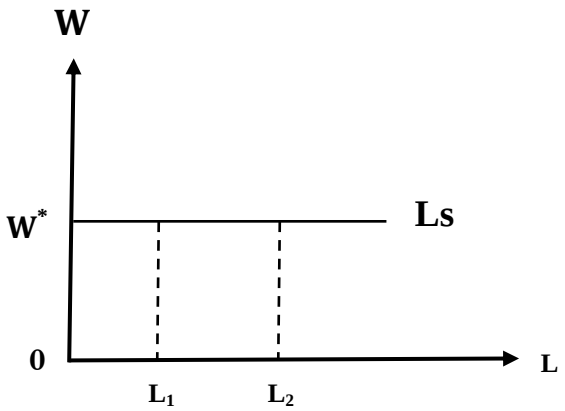

المصدر: مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، مرجع سبق ذكره ، ص

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤسسة بإمكانها ان تقوم بالطلب على العمل عند الاجر الحقيقي السائد **W* مثل** الكمية **L1** أو L_2 ، أما إذا أقدمت المؤسسة على دفع أجر اقل من الاجر السائد فإن عرض العمل من طرف العاملين قد ينخفض أو ينعدم اتجاهها.

5- توازن في سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتحقق شرط التوازن المعبر عنه بالصيغة التالية: $L_S = L_d$

إي عندما يتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل، ويتحدد من خلاله الاجر الحقيقي التوازني W^* الذي يعبر عن رضا العاملين من جهة، وكمية العمل المطلوبة (التوازنية L^*) التي تحقق حجم الإنتاج الأمثل Y^* الذي يعبر عن رضا المنتجين من جهة أخرى. اما باقي العمال في هذا المستوى من الاجر التوازني تتجه نحو البطالة الاختيارية لا اجبارية، ذلك لأنهم يفضلون عدم التضحية بالراحة مقابل هذا الاجر.

في ظل المنافسة التامة، ووفقاً لفرضيات النظرية الكلاسيكية التي تنص على أنه في حالة تحقق التوازان في سوق العمل تنعدم فيه البطالة إي لا وجود للبطالة الاجبارية؛ ويكون هناك إستخدام تام للعمالة، إذ ترتكز النظرية الكلاسيكية في الأساس على مبدأ قانون المنافذ لـ جان باتست ساي للأسواق الذي ينص على أن كل عرض يخلق طلب خاص مساو له.

---

[1] – مدحت القريشي، اقتصاديات العمل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 80-81.

والشكل الموالي يوضح مستوى كل من المتغيرات الاقتصادية الثلاثة التوازنية في سوق العمل عند الكلاسيك والتي تجمع بين رضا العمال والمنتجين بتحقيق المستويات التوازنية W^*، L^*، Y^*.

الشكل البياني رقم (2-11): توازن سوق العمل ودالة الإنتاج الكلية

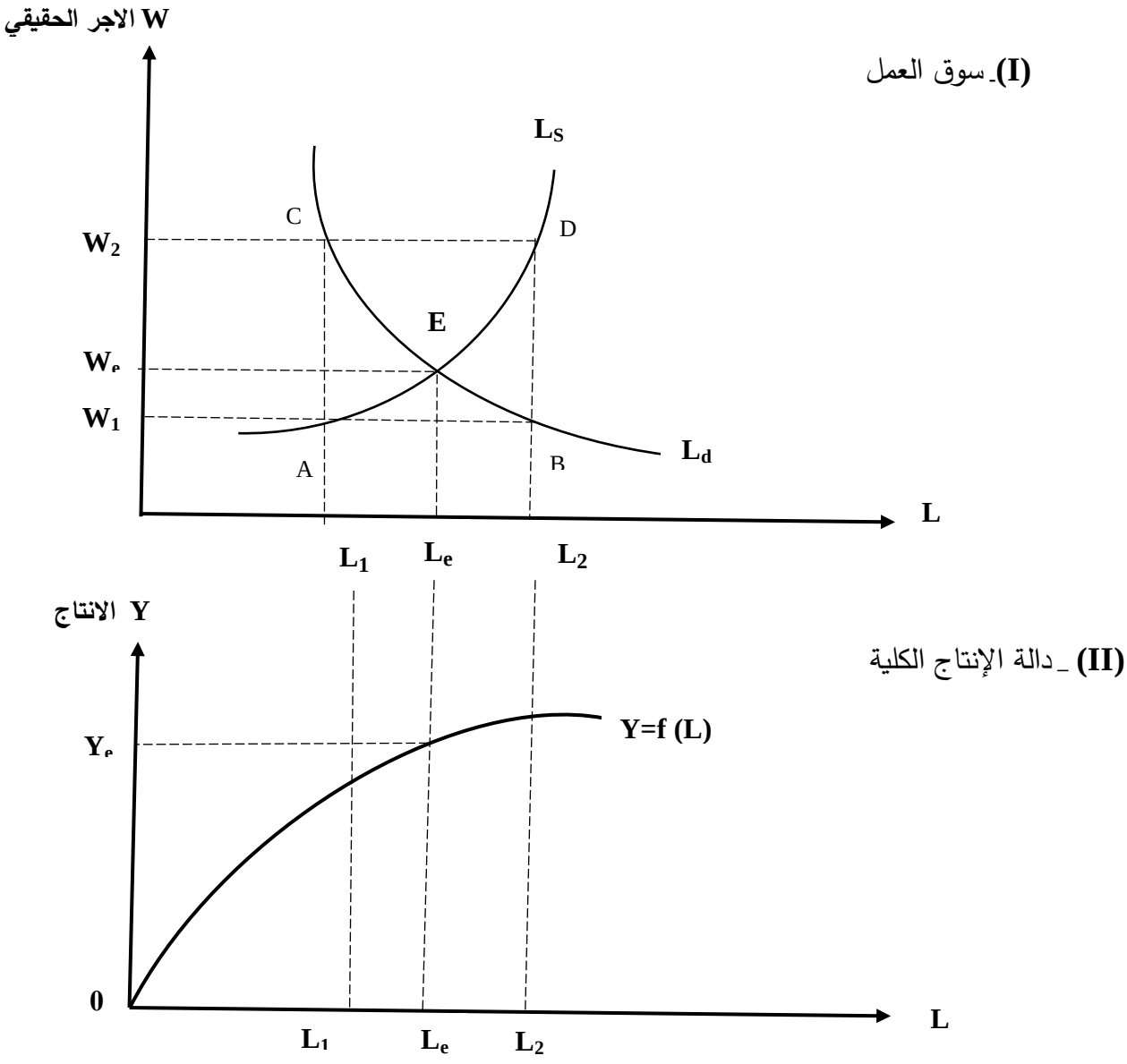

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، ص50

من خلال الشكل البياني أعلاه يُلاحظ أن التوازن في سوق العمل يتحدد في نقطة E التي يتقاطع فيها منحنى الطلب على العمل مع عرض العمل، وعند معدل الاجر الحقيقي W_1 يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في اليد

العاملة التي لها القدرة على العمل ويتمثل مقدار العجز في A-B ؛ حيث يؤدي ذلك إلى تنافس المؤسسات من أجل اجتذاب عدد كبير من العمال وتشغليهم مما يؤدي بدوره إلى رفع معدل الأجر الحقيقي إلى W_2 (بافتراض ثبات الأسعار)، أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي W_2 هو السائد فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار C-D، وعند رضا العمال بأجور منخفضة (بافتراض ثبات الأسعار) تتلاشى من خلالها البطالة الاجبارية، ويبقى تفضيل العمل عند مستوى معين من الأجر كخيار (إي تبقى فقط البطالة الاختيارية التي تنشأ نتيجة تفضيل العمال التعطل عن العمل على أن يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة)، يصل بذلك معدل الأجر الحقيقي إلى W_e، حيث أن هذا المستوى يتم فيه تعادل الطلب على العمل مع عرض العمل وتتحدد نقطة التقاطع التوازنية E التي تتمثل إحداثياتها في كمية العمل التوازنية (L_e) الأجر الحقيقي التوازني (w_e) ◄—► E (L_e , w_e).

يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني في الاجل القصير انطلاقاً من دالة الإنتاج والتي يمكن كتابتها كما يلي: $Y = f(L)$ (مع ثبات العوامل الأخرى)

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل، وهذا يعني أنه عندما يتم التوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة، وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج يتحدد حجم الإنتاج التوازني Y_eتلقائياً عندما تُشغل المؤسسة عدد العمال المقدر بـ L_eعند معدل الاجر الحقيقي W_e.

في نفس السياق فالكلاسيك أخذو بعين الاعتبار البطالة الجزئية التي من الممكن أن تحدث بسبب الأخطاء التقديرية التي يقع فيها ارباب العمل عند تقدير مستويات الطلب و أحجام الإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين، وقد أعتقد الكلاسيك إلى جانب ذلك بأن البطالة الجزئية التي تعكس معها أزمات إفراط إنتاج جزئية، ستتلاشى وتقضي على نفسها بنفسها في ظل المنافسة الكاملة من خلال توافر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، ويتم إستعادة التوازن في بعض الصناعات المتقاربة بين كميات عرض العمل والطلب عليه و بالتالي علاج مشكلة البطالة الجزئية[1].

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الإصدار 226، الكويت، أكتوبر 1998، ص ص 169–170.

والشكل الموالي يوضح طُرق القضاء على البطالة الجزئية. حيث يفترض وجود صناعتين متقاربتين في أسلوب الإنتاج والمادة الاولية المستعملة في صناعة المنتوج، ولتكن صناعة الأحذية الجلدية وصناعة الحقائب الجلدية.

الشكل البياني رقم (2-12): طُرق القضاء على البطالة الجزئية في الاقتصاد الكلاسيكي

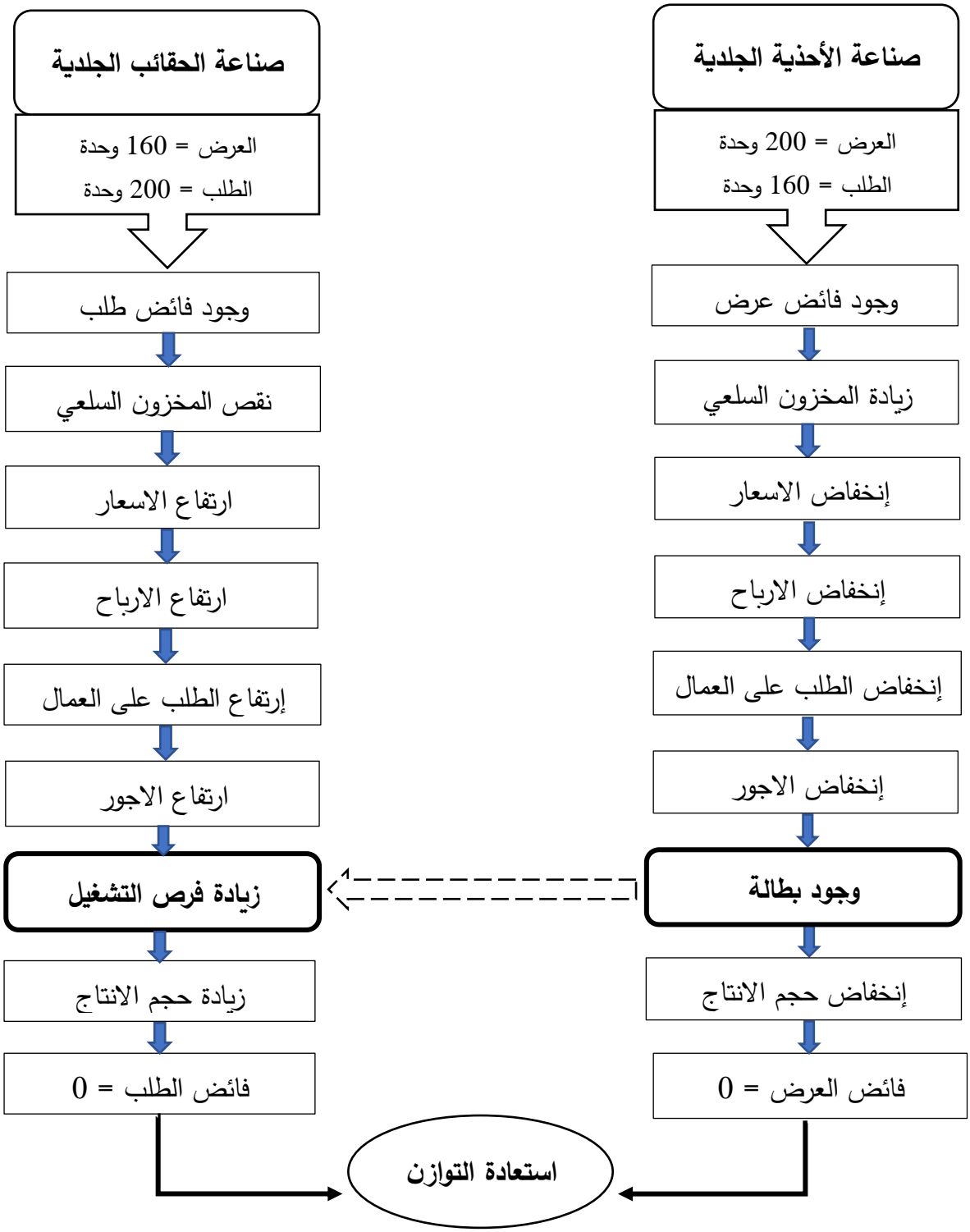

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ثانياً: سوق العمل حسب النظرية الكينزية

يرجع بروز النظرية الكينزية إلى العالم بأكمله إلى المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز، والذي أصدر كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة والنقود "، وقد أعتبر الكثير من الاقتصاديين أن النظرية العامة هي نظرية للقضاء على الكساد والبطالة، حيث جاء كينز لإنقاذ الرأسمالية بعد الإخفاقات الهائلة للرأسمالية نتيجة ازمة الكساد الكبير **1929**، والتي تميزت بإنتشار البطالة والخراب والمعاناة على مستوى غير معقول.

كانت أزمة الكساد الكبير عام **1929** من أهم الأسباب التي ساهمت في تغير فكر كينز بشكل جدري وتشكيل وعيه الجديد، ولعل من أهم المظاهر الناتجة عن أزمة تفاقم البطالة، بل إنه ما أن حل عام **1931** حتى كان عدد العاطلين حتى كان عدد العاطلين في الولايات المتحدة قد بلغ **12** مليوناً. وانخفض حجم الأجور المدفوعة في سنة واحدة **1929** بنسبة **60%**[1].

لكن كينز طرح أن هذه الاخفاقات لها أسباب تقنية محدودة، فقد كتب حين كان العالم يتجه نحو الكساد عام **1930**، لدينا مشكلة في جهاز التشغيل (مولد التيار) ولأن كينز رأى أن أسباب البطالة المنتشرة محدودة وتقنية دعا إلى أن يكون حل المشكلة محدوداً وتقنياً هو أيضاً: لقد كان النظام في حاجة لمولد جديد للتيار وليس لإستبدال السيارة كلها[2].

يمكن وضع النتائج التي توصلت لها النظرية العامة في الأربع النقاط التالية:

– يمكن أن تعاني النظم الاقتصادية من نقص في الطلب – وغالباً ما يحدث لها هذا بالفعل مما يؤدي إلى بطالة إجبارية.

– في الاقتصاد ميل ذاتي لتصحيح نقص الطلب، لكنه يعمل ببطء وبطريقة مؤلمة وقد لا يوجد اصلاً.

– وعلى العكس، يمكن للسياسات الحكومية الهادفة لزيادة الطلب أن تقلل البطالة بسرعة.

– أحياناً لا تكون زيادة عرض النقود كافية لإقناع القطاع الخاص بإنفاق المزيد مما يستلزم أن تقوم الحكومة بهذا الدور بدلاً عنه[3].

---

[1] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1987، ص 193.

[2] – جون مينارد كينز، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3] – نفس المرجع السابق، ص 42.

1- **دالة عرض العمل:** يكمن الاختلاف بين الكلاسيكين وكينز في دالة عرض العمل، حيث يعتبر الكلاسيك عرض العمل يتحدد بمعدل الأجر الحقيقي $\frac{W}{P}$، بينما يعتبر كينز أن عرض العمل يتحدد بمعدل الاسمي (النقدي) W؛ وذلك بإرتكازه على نقطتين:

- عرض العمل يخضع إلى خداع النقدي[1]، إي بمعني انا العمال الذين يعرضون جهدهم أو خدماتهم مقابل الاجر سوف يتعرضون إلى انخفاض قدرتهم الشرائية نتيجة ارتفاع الأسعار، وهو أثر لاشعوري بحيث يفتقد العمال إلى الإحساس بامتصاص معدل الزيادة في الأجور عن طريق ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- يقترض كينز أن هناك حد أدنى للأجر النقدي يكون من خلاله العمال غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل اقل منه[2].

الشكل البياني رقم (2-13): منحنى عرض العمل عند كينز

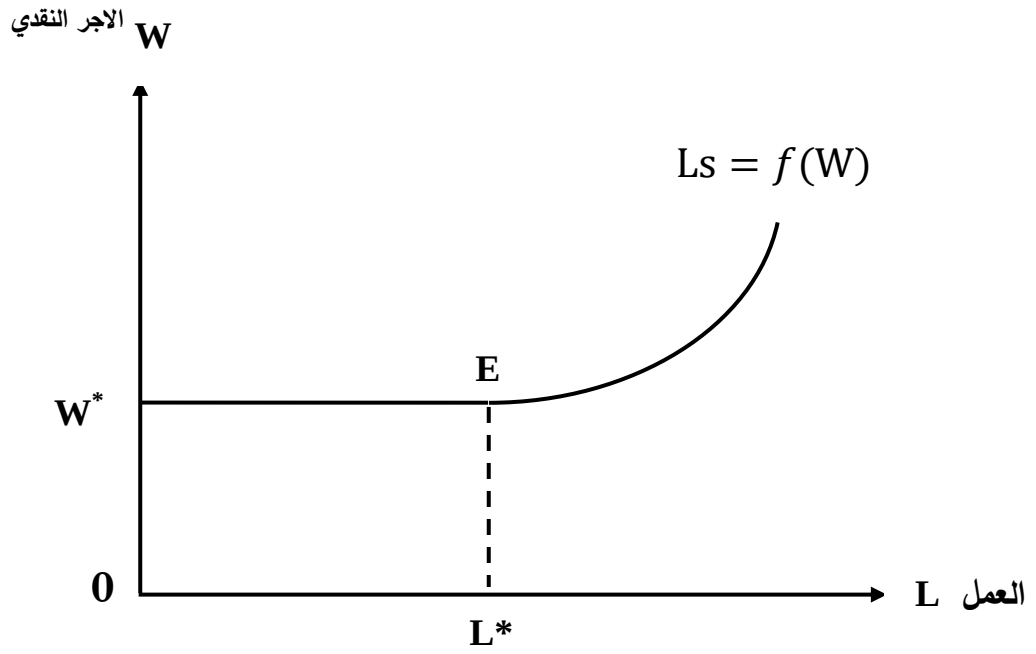

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلى، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، ص275.

[1] – عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص274.

[2] – نفس المرجع السابق، ص 275.

يُلاحظ من الشكل البياني أعلاه بأنه عند معدل أجر نقدي (أسمي) فإن العمال يعرضون خدماتهم ما بين الصفر و(w^*). وهذا ما أدى بمنحنى عرض العمل أن يأخذ شكلاً أفقياً عند هذا الحد الأدنى للأجر، وعندما تتولد لدى المؤسسة رغبة في زيادة تشغيل فأنه يتعين بعد ذلك على المؤسسة أن ترفع معدل الاجر النقدي السائد مما يسمح بإنتقال منحنى عرض العمل من خطاً أفقياً إلى منحنى ذو ميل موجب إنطلاقاً من النقطة E.

2-**الطلب على العمل عند كينز:**

لا يوجد فرق بين كينز والكلاسيك حول تفسيرهم لدالة الطلب على العمل، فكينز يقبل فرضية المنافسة التامة وبالتالي السعي لتعظيم الربح تحت قيد دالة الإنتاج، واساس التوازن هي استمرار المنتج في إنتاج وعرض كميات إضافية من سلعته حتى تتساوى التكلفة الحدية للعمل، وبالتالي يأخذ منحنى الطلب على العمل نفس منحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك، إي وفقاً للصيغة التالية[1]:

$$L\,d = Ld(w) = Ld(\frac{w}{P})$$

1- **التوازن في سوق العمل عند كينز**: يحدث التوازن عندما يتقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، إي: Ld = Ls

الشكل البياني رقم (2-14): منحنى عرض العمل عند كينز

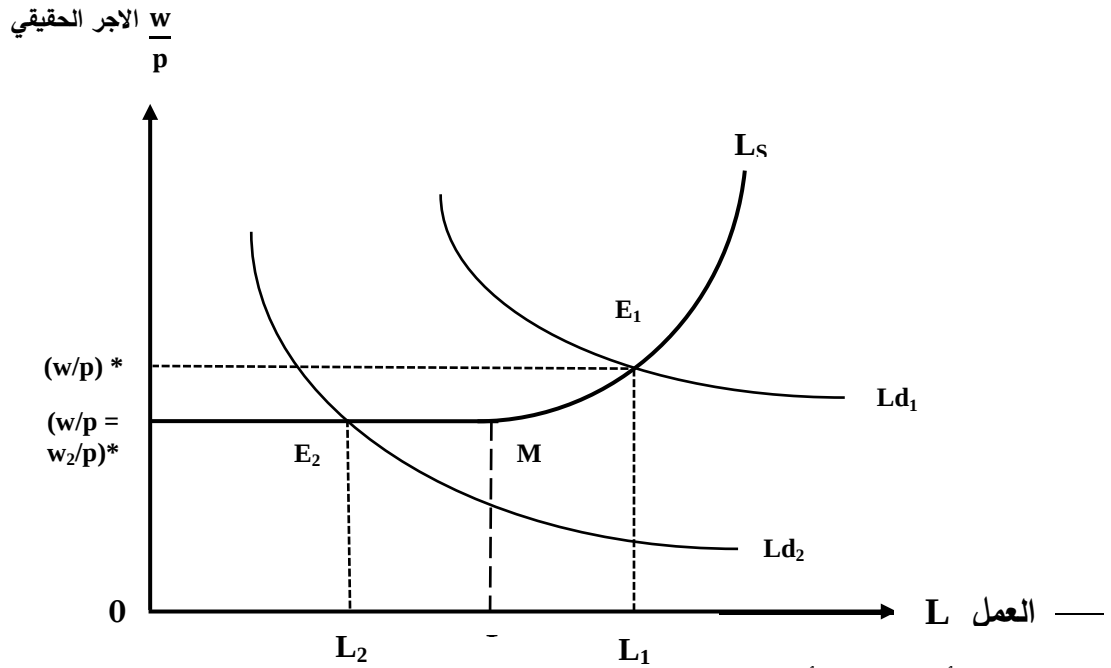

المصدر: بوعلي عبد القادر، أثر الشراكة الأورو متوسطية على سوق العمل، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان،2006-2007، ص101

من خلال الشكل البياني أعلاه يُلاحظ أن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام الكامل عندما يتقاطع منحى الطلب على العمل Ld_1 مع عرض العمل Ls عند نقطة التوازن E_1 إحداثياتها $((w/p)^*, L_1)$، حيث تعبر هذه النقطة عن مستوى العمالة المطلوب والأجر الحقيقي على التوالي.

في نفس السياق كذلك يُلاحظ إن الاقتصاد يكون في حالة الاستخدام غير الكامل عندما يتقاطع منحنى الطلب على العمل Ld_1 مع منحنى عرض العمل Ls عند نقطة التوازن E_2 إحداثياتها $((w_2/p)^* , L_2)$ وفي نفس الوقت يكون مستوى البطالة (L , L_1).

واعتبر كينز وانصاره أن تدخل الدولة يعتبر وجوباً لرفع مستوى الطلب الفعال الذي يؤدي إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛ حيث يتطلب تخفيض البطالة الاجبارية ذلك؛ والتي تنجر عن إختلال سوق العمل بسبب إنخفاض الطلب الفعال من قبل المؤسسات. لكن كينز في نفس الوقت أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين، حتى لو تدخلت الدولة ورفعت من امتيازات والحوافز للمؤسسات التي تشغل أكثر العمالة وتسمى هذه البطالة بالبطالة الطبيعية.

ثالثاً: سوق العمل حسب الفكر الاقتصادي الحديث

بالنسبة لجميع المفكرين الكلاسيكيين الجدد، فإن سوق العمل هو سوق مثل أي سوق آخر. من وجهة النظر هذه، لا وجود لخصوصية التبادل الجيد، ولا لأساليب المؤسسية المحددة التي تتم فيها المعاملات، والتي تبرر معاملة معينة.

وبالتالي، فإن تحديد الأجور والعمالة ناتج عن الاستجابة للعرض والطلب على العمل، معبراً عنه في سوق خالٍ من العيوب من خلال "تعظيم" ربحية ارباب العمل، أي بدافع السعي وراء مصالحهم الفردية. ويرجع الشكل الوحيد للبطالة التي يمكن لأن تحقق إلى رفض العمال قبول أجر السوق، لأنهم يعتبرونه منخفضًا للغاية وإذا كانت هناك عمالة جزئية، فهي بالتالي مؤهلة لـ "المتطوعين"[1].

ولهذا تعتبر النظريات الحديثة التي انتهجت فرضياتها بالأكثر واقعية وعقلانية لمعرفة سير سوق العمل:

---

[1]- Anne Perrot, les Nouvelle theories du Marché du travail, la Découverte V^e, Paris, 1992, P06.

1- نظرية البحث عن العمل:

هذه النظرية تعتبر أن جميع المعلومات ذو كلفة وإنها غير تامة، تفتقد للشفافية لمعرفة المناصب المالية المتاحة والأجور التي يتم عرضها من طرف ارباب العمل، وكذلك صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة مما يجعل وجود قوى عاملة متعطلة ترغب في العمل ولكن ظروف صعبة تفرض عليها أن في بطالة إجبارية ، بالإضافة لإرباب الاعمال يرجئون الاحتفاظ بمناصب عمل شاغرة لبعض الوقت بدلاً من استغلالها، وبعد ذلك يتم عرض تلك المناصب للحصول على ساعات عمل بأسعار منخفضة تحقق مصالحهم الفردية ، حيث يتم التفاوض على إستغلال أوقات الفراغ بعقود ظرفية ، وهو ما يلائم أصحاب العمل[1].

2- نظرية تجزئة سوق العمل:

تنقسم تجزئة سوق العمل حسب درجة الاستقرار وخصائص الافراد المشغلين على نوعين وهما:

- **السوق الرئيسي:** يعتبر هذا النوع من الأسواق سوقاً للمؤسسات الكبرى التي تعتمد على الاستعمال الكثيف لكل من رأس المال والعمالة المؤهلة، وتعمل دائماً هذه المؤسسات للحفاظ على الفئة العاملة لديها بسبب الخبرة والمهارة التي اكتسبوها خلال تأدية عملهم، ومن مميزات هذا السوق أنه يفرض على العمال عمل أفضل ويقدم لهم أجور أعلى، كما أن ظروف العمل تكون فيه مستقرة[2].
- **السوق الثانوي:** يعتبر السوق الثانوي حسب نظرية تجزئة سوق العمل سوق للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم وسائل إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتميز هذا السوق بإنخفاض في الأجور وعدم الاستقرار وغياب التشريعات والقوانين الأساسية التي تنظمه، حيث يتعرض لعديد من التقلبات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وبذلك يعتبر سوق أكثر عرضة للبطالة[3].

---

[1] – حاكمي بوحفص وعمراني سفيان، دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل دراسة حالة الجزائر 2003-2016، جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن العدد الأول، مصر،2017، ص 12.

[2] – دحماني رضا وزايد مراد، جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1991- 2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد3، جامعة بشار، ص 34.

[3] – زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، مرجع سبق ذكره، ص 18.

3- قانون أوكيون:

قام الاقتصادي الأمريكي أوكيون **(1928-1980)** بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي (ينطبق فقط على الاقتصاد الأمريكي) وقد لاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل **2.5%** في السنة، فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار **1%**. ولهذا يُعرف قانون أكيون بالعلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة، ويمكن التوضيح العلاقة أكثر من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{Y^{*}-Y}{Y} = 2.5\ (U-U^{*})$$

*Y: الناتج المحلي الإجمالي الممكن، **Y** : الناتج الفعلي ، U : البطالة الفعلية ، *U التشغيل الكامل.

وتفسر هذه المعادلة أن فجوة الناتج المحلي كنسبة إنما هي عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظيف الكامل وبين البطالة الفعلية وهذه النسبة تخص فقط الاقتصاد الامريكي[1].

المبحث الثالث: محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية (ICMT)

تعتبر مؤشرات سوق العمل أدوات بحث متعددة الوظائف مخصصة لتسهيل الوصول إلى معلومات وتحليلات سوق العمل؛ وإن كل أداة منها مكملة للأخرى بما يسمح تغطية شاملة لسوق العمل في بلد ما. وهذا ما يجعلها من أهم الأدوات المتاحة عالمياً لتحليل أسواق العمل.

للإلمام بمضمون مؤشرات سوق العمل لابد من التطرق لبعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به؛ في التالي:

أولاً: المفاهيم الأساسية المرتبطة بمؤشرات سوق العمل

يتم التطرق في هذا الجانب إلى أهم المفاهيم الاساسية والمرتبطة إرتباطاً وثيقاً بمؤشرات سوق العمل إنطلاقاً من توضيح ماهية المؤشر ومروراً بأنواعه ووصولاً إلى دور المؤشرات في تحليل سوق العمل.

---

[1] – سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي – المفاهيم والنظريات الأساسية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

1-تعريف المؤشر:

يعرف المؤشر بإنه تعبير على شكل رقم مطلق أو نسبي، أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة، ومن أهم أهداف المؤشر ما يلي:

◄يقيس التغير الحاصل في ظاهرة معينة حسب الزمن

◄يستخدم المؤشر لمقارنة الظواهر عبر الزمن وبين المناطق الجغرافية

◄يستخدم لتقييم الأداء ويبين مدى تحقيق الأهداف

◄يعطي القدرة لمتخذي القرار لتقييم التقدم بإتجاه هدف معين.

ويمكن تمييز بين نوعين اساسين من المؤشرات هما:

أ-**مؤشرات كمية:** هي عبارة عن مقاييس إحصائية تمثل التغيرات الكمية في مستويات النتائج المتحققة خلال فترة زمنية محددة. وتركز هذه المؤشرات على النتائج المادية الملموسة وتستخدم لقياس الإنجاز وللمقارنات[1]. فمثلاً إذا كان هدف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجزائر خفض معدل البطالة لتصل سنة **10%** سنة **2023** مقارنة مع الوضع في سنة **2020** البالغ **12.55%**.

ب-**مؤشرات نوعية (الوصفية):** هي عبارة عن مقاييس غير إحصائية، يعبر عنها بواسطة قياس الاتجاهات افراد داخل المجتمع المستفيدين أو المعنيين من خدمة معينة عن طريق طرح آرائهم وملاحظاتهم في الحكم على مستوى الرضا أو من النجاح[2]، فعلى سبيل المثال:

◄تتولد قناعة بالنسبة لخمسة من أساتذة اللغة الإنجليزية في دورات تدريبية أن كل واحد منهم قد اصبحت لديه مقدرة على تصميم مناهج تعليمية مميزة للطلبة بعد ستة أشهر من بداية الدورات، ويعبر عنها بنجاح العديد من الطلبة.

◄قياس مستوى رضا البطالين عن الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية للتشغيل.

2- دور مؤشرات سوق العمل في تحليل سوق العمل:

حتى تلعب مؤشرات سوق العمل دورها يتطلب تطوير سياسات قائمة على ادلة يتم من خلالها تحديد وقياس الانشطة الجيدة في سوق العمل وأيضًا نقص التشغيل مثل الاستخدام الناقص للعمالة

---

[1]- عادل لطفي ، مؤشرات سوق العمل ، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2 نفس المرجع السابق، ص07.

والعجز في العمل اللائق. كخطوة أولية في تطوير سياسات التشغيل التي تهدف إلى تحسين رفاهية

ثانياً: مؤشرات سوق العمل

العمال مع تعزيز النمو الاقتصادي. يتضمن هذا المنظور الواسع لعالم العمل جمع مجموعة واسعة جدًا من معلومات سوق العمل، ثم تنظيمها وتحليلها[1].

يمكن أن تعمل مؤشرات سوق العمل في هذا السياق كأداة لرصد وتقييم عدد كبير من القضايا ذات الصلة المتعلقة بعمل أسواق العمل.

وفقاً لمنظمة العمل الدولية وفي التقرير المتعلق بمؤشرات سوق العمل الرئيسية الطبعة **09** بالإنجليزية الصادر في **13** جويلية **2016** تحتوي مؤشرات سوق العمل على**17** مؤشرًا "رئيسيًا"(ICMT)، والتي تتعلق بالتشغيل والمتغيرات الأخرى التابعة له (ظروف التشغيل، النشاط الاقتصادي، المهنة، ساعات العمل،.. إلخ)، التشغيل في الاقتصاد غير الرسمي، البطالة وخصائصها العمالة الناقصة، والأجور وتكاليف التعويض وإنتاجية العمل والعمال الفقراء. تشكل هذه المؤشرات مجتمعة قاعدة بيانات قوية لتقييم ومعالجة قضايا العمالة المنتجة والعمل اللائق في القطاعين العام والخاص والأجنبي.

تهتم مؤشرات سوق العمل في الأساس على الافراد ضمن سن العمل، ويُصنف الافراد ضمن سن العمل عادة إما داخل قوة العمل أو خارج قوة العمل، وعلية فأن تركيز المؤشرات يدور حول الأفراد ضمن قوة العمل والذين هم عاملين أو عاطلين عن العمل.

1- مصادر بيانات مؤشرات سوق العمل:

- مسوح خاصة بالمنشآت: يعتبر من أهم المصادر الموثوقة نظراً لدقة البيانات (مُقدمة مباشرة من صاحب العمل)؛ لكن غالباً ما تكون التغطية محدودة (على سبيل المثال استثناء النشاط غير المنظم والمنشآت الصغيرة)
- مسح القوة العاملة: يتم من خلالها تغطية جميع الموظفين بغض النظر عن قطاعهم، والمؤسسة التي يعملون فيها، وما إلى ذلك. إلا أن المنهجيات تختلف من بلد إلى أخر، وتبقى نوعية البيانات متصلة بدقة استجابات المستجيبين.

[1] -RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Rapport "INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL(ICMT)2015"OIL,16/11/2015, BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL(BIT)· GENEVE, Neuvième (9) édition, P07.

2- تبويب مؤشرات سوق العمل

الجدول رقم (2-3): قائمة المؤشرات حسب منظمة العمل الدولية **2015**

الرقم	أسم المؤشر بالعربية	أسم المؤشر بالإنجليزية	أسم المؤشر بالفرنسية
01	**نسبة المشاركة في القوة العاملة**	**KILM 1:** Labour force participation rate	**ICMT 1:** Le taux de participation à la main d'oeuvre
02	**نسبة العاملين إلى السكان**	**KILM 2:** Employment-to-population ratio	**ICMT 2:** Le taux d'emploi
03	**الوضعية في التشغيل**	**KILM 3:** Status in employment	**ICMT 3 :** La situation dans la profession
04	**العمالة/التشغيل حسب القطاع**	**KILM 4:** Employment by sector	**ICMT 4 :** L'emploi par secteur
05	**العمل حسب المهنة**	**KILM 5:** Employment by occupation	**ICMT 5:** L'emploi par profession
06	**العاملون بدوام جزئي**	**KILM 6:** Part-time workers	**ICMT 6:** Les travailleurs à temps partiel
07	**ساعات العمل**	**KILM 7:** Hours of work	**ICMT 7:** Les heures de travail
08	**العمالة في الاقتصاد غير الرسمي**	**KILM 8:** Employment in the informal economy	**ICMT 8:** L'emploi dans l'économie informelle
09	**البطالة**	**KILM 9:** Unemployment	**ICMT 9 :** Le chômage total
10	**بطالة الشباب**	**KILM 10:** Youth unemployment	**ICMT 10:** Le chômage des jeunes
11	**البطالة طويلة الأمد**	**KILM 11:** Long-term unemployment	**ICMT 11:** Le chômage de longue durée
12	**العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت**	**KILM 12:** Time-related underemployment	**ICM 12:** Le sous-emploi lié au temps de travail
13	**الأشخاص خارج القوة العاملة**	**KILM 13:** Persons outside the labour force	**ICMT 13:** Les personnes hors de la main d'oeuvre
14	**المستوى التعليمي والأمية**	**KILM 14:** Educational attainment and illiteracy	**ICMT 14:** Le niveau d'éducation et l'illettrisme
15	**الأجور وتكاليف التعويضات**	**KILM 15:** Wages and compensation costs	**ICMT 15:** Salaires et coûts d'indemnisation
16	**إنتاجية العمل**	**KILM 16:** Labour productivity	**ICMT 16:** La productivité du travail
17	**الفقر، توزيع الدخل العمالة حسب تصنيف الدخل وعمالة الفقراء**	**KILM 17:** Poverty, income distribution, employment by economic class and working poverty	**ICMT 17:** Pauvreté, répartition des revenus, emploi par catégorie de revenus et travailleurs pauvres

المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

-منظمة العمل العربية، استعراض وتحليل تقرير منظمة العمل الدولية لسنتي 2014-2015، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2016 ، ص ص 43-44

- RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Report" KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO, 13/07/2016, INTERNATIONAL LABOUR OFFICE.Geneva, Ninth (9) Edition, P02.

-RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015" OIL,16/11/2015, BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL(BIT)· GENEVE, Neuvième (9) édition,P02.

ثالثاً: هيكل مؤشرات سوق العمل

يتم تقسيم مؤشرات سوق العمل بناءاً على البيانات الواردة في الجدول **(2-3)** أعلاه إلى خمس مجموعات رئيسية: المؤشرات العامة، مؤشرات التشغيل، مؤشرات البطالة، مؤشرات الدخل والأجور والتعويضات، ومؤشرات الإنتاجية.

◄**المؤشرات العامة:** وتشمل ثلاثة **(03)** مؤشرات، وتضم كل من مؤشر معدل المشاركة في القوة العاملة(ICMT 1) ، الأشخاص خارج القوة العامل(ICMT 13) ، مؤشر المستوى التعليمي والاميــة (ICMT 14).

◄ **مؤشرات التشغيل:** تضم هذه المجموعة ثمانية **(08)** مؤشرات تقدم بيانات شاملة وتقييماً لوضع التشغيل في إي دولة ما، وتتضمن كل من نسبة العاملين إلى السكان (ICMT 2)، الوضعية في التشغيل(ICMT 3) ، العمالة/التشغيل حسب القطاع (ICMT 4) ، العمل حسب المهنة (ICMT 5) ، العاملون بدوام جزئي (ICMT 6)، مؤشر ساعات العمل (ICMT 7)، العمالة في الاقتصاد غير الرسمي (ICMT 8)، مؤشر العمالة الجزئية المرتبطة بالوقت (ICMT 12).

◄ **مؤشرات البطالة:** تشتمل على ثلاثة **(03)** مؤشرات تعطي صورة شاملة وتقييماً جزئي وكلي لمعدلات البطالة في الدولة، وتضم، مؤشر البطالة الاجمالية (ICMT 9)، بطالة الشباب (ICMT 10)، البطالة طويلة الأمد (ICMT 11).

◄ **مؤشرات الدخل والأجور والتعويضات:** وتضم اثنان **(02)** من المؤشرات الرئيسية وهما: مؤشر الاجور وتكاليف التعويضات (ICMT **15**)، الفقر، توزيع الدخل، العمالة حسب تصنيف الدخل وعمالة الفقراء. (ICMT **17**)

◄ **مؤشرات الإنتاجية:** وتضم مؤشر واحد **(01)** وهو: مؤشر إنتاجية العمل.(ICMT **16**)

المبحث الرابع: عرض محتوى مؤشرات سوق العمل الرئيسية

يتم عرض وتفصيل محتويات مؤشرات سوق العمل الرئيسية حسب المجموعات المذكورة أعلاه في الأتي:

أولاً: المؤشرات العامــة

تتمثل فيما يلي:

1-مؤشر معدل المشاركة في القوة العاملة(ICMT 1) :

ويعبر عن معدل السكان في سن العمل في بلد ما والذين يشاركون بنشاط في سوق العمل، إما عن طريق العمل او البحث عن عمل؛ ويقدم كذلك الحجم النسبي لتوريد العمالة المتاحة لإنتاج السلع والخدمات.

يُوفر تقسيم القوة العاملة (وتسمى إيضا السكان الناشطين) حسب الجنس والفئة العمرية لمحة عن توزيع القوة العاملة في بلد ما[1].

• معادلة حساب المؤشر:

يمكن حساب نوعين من معدلات المشاركة في قوة العمل حسب الجنس (ذكور وإناث)، وحسب العمر (سن العمل). ويتم حسابهما من خلال المعادلات التالية:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل حسب الجنس} = \frac{\text{إجمالي عدد القوة العاملة}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$$

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل حسب سن العمل} = \frac{\text{إجمالي عدد القوة العاملة}}{\text{إجمالي عدد السكان سن العمل}} \times 100$$

• متطلبات حساب المؤشر:

يتطلب حساب المؤشر توفر بيانات إحصائية عن إجمالي قوة العمل حسب الجنس، وبيانات عن إجمالي عدد السكان حسب العمر (سن العمل) والجنس، وعند حساب معدلات المشاركة في قوة العمل تتم مراعاة الاختلافات في جمع البيانات الوطنية ومنهجية وضعها في جداول، بالإضافة إلى

[1]-RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015" OIL,op.cit.P16.

عوامل اخرى خاصة بكل بلد مثلاً التزامات الخدمة العسكرية، الهجرة المؤقتة.... الخ، تتضمن السلسلة البيانات المقدمة على المستوى الوطني، والبيانات المنسوبة والتقديرات الوطنية فقط[1].

• **مصدر بيانات المؤشر:**

المسح المبدئي الاسري (مثلاً الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر)، السجلات الإدارية (مثلاً في الجزائر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة النشاط الاجتماعي والتضامن، وزارة الداخلية والجماعات المحلية)، مسح المنشئات الاقتصادية.

• **إستخدام المؤشر:**

يلعب مؤشر معدل المشاركة في القوة العاملة دورًا أساسياً في دراسة العوامل التي تحدد حجم وتكوين الموارد البشرية للبلد وفي وضع التوقعات بشأن عرض العمالة والعمل المستقبلي. تُستخدم هذه المعلومات أيضًا لتطوير سياسات التشغيل، وتحديد احتياجات التدريب وحساب حياة العمل المتوقعة للذكور والإناث، فضلاً عن معدلات الوصول إلى النشاط الاقتصادي ووقف النشاط. – معلومات مهمة للتخطيط المالي وللأنظمة الضمان الاجتماعي.

• **طريقة عرض المؤشر:**

يتم عرض البيانات المتوفرة على المستوى الوطني في جدول إحصائي عند حساب المشاركة في قوة العمل وفقاً للجنس والفئة العمرية المتكونة من: الاجمالي (+ **15** عاماً)، والشباب (**15–24** عاماً)، والأفراد (فوق **25** عاماً)، أو رسوم بيانية عن طريق المطويات، النشرات، الدراسات، الانترنت.

2– مؤشر الأشخاص خارج قوة العمل:

يعرف بنسبة "عدم النشاط " أو معدل الخمول بأنه نسبة عدد السكان الذين لا يعملون وليس لديهم رغبة في العمل) إي ليسوا في القوة العاملة)

• **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{معدل غير النشيطين} = \frac{\text{إجمالي عدد الاشخاص الذين لا يعملون}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \text{ x } 100$$

[1]– RAFAEL DIEZ DE MEDINA, ,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015 " OIL,Ibid.

• **متطلبات حساب المؤشر:**

يتطلب حساب المؤشر توفر بيانات عن إجمالي عدد الأشخاص الذين لا يعملون وهم في سن العمل، بالإضافة كذلك إلى توفر بيانات عن إجمالي عدد السكان بحسب الجنس والعمر.

• **مصدر بيانات المؤشر:**

يعتبر مسح العمالة والبطالة والتعداد السكاني المصدر الرئيسي لتركيبة هذا المؤشر[1].

• **إستخدام المؤشر:**

يوضح هذا المؤشر الفئة العمرية داخل السكان الغير منتجة، ويمكن أن تكون الفئة العمرية **(25-54)** محل اهتمام خاص؛ لأنها تعتبر الفئة العمرية "الأولية" المهيئة للعمل؛ وتمثل الأفراد الذين يُتوقع عموماً أن يكونوا في القوة العاملة، والذين أكملوا تعليمهم بشكل طبيعي ولم يصلوا بعد إلى سن التقاعد.

والتحقيق في سبب عدم نشاط هؤلاء المشاركين المحتملين في القوى العاملة؛ ومعدل غير النشيطين لدى النساء على وجه الخصوص، يعكس الكثير عن العادات الاجتماعية للبلد، والمواقف تجاه النساء في القوة العاملة، والهياكل الأسرية بشكل عام[2].

• **طريقة عرض المؤشر:**

يتم عرض هذا المؤشر في رسوم بيانية من خلال مطويات او منشورات، وفي جداول إحصائية من خلال تقديم معدلات عدم النشاط للفئات العمرية التالية: + **15**، **15-24**، **15-64** ، **25-34** ، **25-54** ، **35-54** ، **55-64** و+ **65** سنة. ويمكن أن تكون الفئة العمرية **(25-54**سنة**)** من اهتمام خاص لأنه يعتبر الفئة العمرية "الأولية"، ويمثل الأفراد الذين يُتوقع عمومًا أن يكونوا في القوة العاملة، والذين أكملوا تعليمهم بشكل طبيعي ولم يصلوا بعد إلى سن التقاعد[3].

---

[1] – نوار العوا، ورشة عمل "التكنولوجيا الرقمية والتوظيف " نظم معلومات سوق العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وزارة العمل–بيروت14-15-16 أكتوبر 2020، ص 15.

[2] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Report"KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO,
op-cit,P17.

[3]– Ibid. Ibid

3- مؤشر المستوى التعليمي والأمية[1]:

يوضح هذا المؤشر الحالة التعليمية لإجمالي قوة العمل ذكوراً وإناثاً في الاعمار 15 سنة فأكثر، حيث يغطي المستوى التعليمي للذكور والاناث الداخليين لسوق العمل، ولاسيما الذين تتراوح أعمارهم **(25-29** سنة) وأتموا الطور الثالث من التعليم.

يستخدم هذا المؤشر التصنيف المعياري الدولي للتعليم (ISCED) الصادر عن اليونسكو (UNESCO) ويقسم المستويات التعليمية إلى ثلاث مستويات هي التعليم الأساسي، التعليم الثانوي، التعليم الجامعي.

- **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{نسبة قوة العمل من مستوى تعليمي معين} = \frac{\text{إجمالي قوة العمل من مستوى تعليمي معين}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

$$\text{نسبة المتعلمين الى قوة العمل} = \frac{\text{عدد الافراد المتعلمين ضمن قوة العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

$$\text{نسبة الامية} = \frac{\text{عدد الافراد الغير المتعلمين ضمن قوة العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**

توفر بيانات إحصائية عن قوة العمل للذكور والاناث حسب المستوى التعليمي،

- **مصدر بيانات المؤشر:**

الممسوحات الاسرية الخاصة بالعمالة والبطالة، التعداد السكاني والمسوحات المتخصصة مثلاً المسوحات في القطاع الزراعي التي تعبر عن مزيج مكون من متعلمين وغير متعلمين(الأميين).

- **إستخدام المؤشر:**

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة:

- تركيبة مهارات قوة العمل

- عدالة توزيع الموارد التعليمية بين السكان بصفة عامة، وبين الذكور والاناث والمناطق الجغرافية بصة خاصة.

---

[1] - عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 -14.

– كما يعطي هذا المؤشر فكرة عن نسبة الامية بين السكان في سن العمل.

• طريقة عرض المؤشر:

يتم عرض هذا المؤشر في جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو ملصقات لجهات متخصصة في جمع وعرض مكونات هذا المؤشر، والنشرات أو الأنترنت.

ثانياً–مؤشرات التشغيل

وتتمثل فيما يلي:

1–نسبة العاملين إلى السكان:

يعبر عن مدى إمكانية السلطات في خلق مناصب عمل من خلال سياستها التي تستهدف مختلف القطاعات، ويمكن ان يعكس واقع سوق العمل أفضل من مؤشر البطالة، لا سيما إذا كان معدل التشغيل بالنسبة للسكان أكبر فإنه يعطي صورة إيجابية عن سوق العمل؛ ولكن المؤشر لوحده غير كافي لإعطاء صورة واضحة عن العمل اللائق[1].

• معادلة حساب المؤشر:[2]

$$\text{نسبة العاملين إلى السكان} = \frac{\text{عدد العاملين}}{\text{عدد السكان من عمر 15 سنة فأكثر}} \times 100$$

• متطلبات حساب المؤشر:

توفر بيانات مفصلة عن عدد العاملين، وخصائصهم في فترة معينة (بيانات ربعية أو سنوية او نصف سنوية) موزعة حسب الجنس، والعمر، والنشاط الاقتصادي، والمهنة.

توفر بيانات مفصلة عن أعداد السكان من عمر **15** سنة فأكثر وذلك حسب الجنس والعمر.

• مصدر بيانات المؤشر:

مسح الأسر، مسح المنشئات الاقتصادية، السجلات الإدارية، المسوحات المتخصصة

[1] – المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تطبيقات: مدلول مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل الدولية– ILO (2012–2016)، ص 25.

[2] – نوار العوا، ورشة عمل " نظم معلومات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 12.

• **إستخدام المؤشر:**

يستخدم هذا المؤشر لمقارنة حالة سوق العمل بين دولة وأخرى من خلال ربط عدد العاملين دائماً بعدد السكان في سن العمل.

• **طريقة عرض المؤشر:**

يتم عرض هذا المؤشر في جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو ملصقات لجهات متخصصة في جمع وعرض مكونات هذا المؤشر، والنشرات أو الأنترنت.

2- الوضعية في التشغيل:

يصنف مؤشر الحالة في التوظيف جميع الأشخاص العاملين في فئتين متميزتين وهم:

- العمال بأجر (ويطلق عليهم أيضًا اسم الموظفون).
- العاملون لحسابهم الخاص.

يعرض المؤشر النسبة المئوية لهاتين الفئتين من العمال بالنسبة لإجمالي عدد العاملين لكلا الجنسين وبشكل منفصل للرجال والنساء؛ ومعلومات عن الفئات الفرعية المختلفة لمجموعة العاملين لحسابهم الخاص وهم: العاملون لحسابهم الخاص مع الموظفين (أرباب العمل).

- العاملون لحسابهم الخاص بدون موظفين.
- العاملون الأسريون الذين يساهمون في الأعمال العائلية (يطلق عليهم اسم العمال بدون أجر) غير متاحين في جميع البلدان، ولكن يتم تقديمهم كلما أمكن ذلك.

• **معادلة حساب المؤشر**[1]:

$$\text{النسبة المئوية للعاملين بأجر} = \frac{\text{عدد العاملين بأجر}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100$$

• **متطلبات حساب المؤشر:**

يتطلب حساب هذا المؤشر مايلي:

- توفر بيانات عن عدد العاملين بأجر
- توفر بيانات عن أصحاب العمل الذين لديهم عمال آخرون
- توفر بيانات عن أصحاب العمل الذين ليس لديهم عمال آخرون

[1] - عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- توفر بيانات عن عدد العاملين لدى الاسر، ولكنهم غير مأجورين

عند توفر بيانات كل فئة من الفئات السالفة الذكر يمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة فئة المحددة على العدد الكلي للعاملين.

• مصدر بيانات المؤشر:

المسح المبدئي الاسري (مثلاً الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر)، السجلات الإدارية(مثلاً في الجزائر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة النشاط الاجتماعي والتضامن، وزارة الداخلية والجماعات المحلية)

• إستخدام المؤشر:

يوفر هذا المؤشر معلومات عن توزيع القوى العاملة حسب وضعها في التشغيل؛ يمكن استخدامه للإجابة على أسئلة مثل:

- من هم الأشخاص العاملين في بلد ما؟
- ماهي النسبة المئوية للعمل مقابل أجر؟
- كم عدد أصحاب العمل سواءاً كانوا يستخدمون عمالة أم لا؟
- كم عدد العاملين بدون الأجر داخل الاسرة الواحدة؟ يستخدم التصنيف الدولي وفقًا للوضع في التشغيل كمعيار رئيسي لتحديد مجموعات وضعية التشغيل (الحالة العملية)، وفقًا لـ:

نوع العقد صريحاً أو ضمنياً، وطبيعة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها العمال في عملهم[1].

• طريقة عرض المؤشر

يتم عرض هذا المؤشر في جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو ملصقات لجهات متخصصة في جمع وعرض مكونات هذا المؤشر، والنشرات أو الأنترنت.

3-العمالة / التشغيل حسب القطاع:

يقسم مؤشر التشغيل حسب القطاع العمالة إلى ثلاث مجموعات رئيسية من النشاط الاقتصادي: الزراعة والصناعة والخدمات؛ وهو عبارة عن مؤشر يقيس مشاركة السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر في قوة العمل كمشتغلين حسب القطاع.

• معادلة حساب المؤشر

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA,, Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015" OIL,op.cit, PP 67-68.

$$\text{النسبة المئوية للعاملين في نشاط اقتصادي معين} = \frac{\text{عدد العاملين في هذا النشاط}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**

يتطلب حساب المؤشر بيانات مفصلة عن أعداد العاملين حسب النشاط الاقتصادي بإستخدام التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية (ISIC)[1].

- **مصدر بيانات المؤشر:**

مسح المنشئات الاقتصادية والسجلات الإدارية

- **إستخدام المؤشر:**

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة معلومات حول التشغيل وحجم العمالة حسب القطاع؛ ويُعتبر مفيد بشكل خاص لتحديد التغييرات الرئيسية الخاصة بالعمالة ومراحل تطورها. حيث يتم تحول في العمالة من الزراعة والأنشطة الأولية كثيفة العمالة إلى الصناعة، ثم إلى قطاع الخدمات؛ خلال هذه العملية، يهاجر العمال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. في الغالبية العظمى من البلدان، وقطاع الخدمات حالياً يعتبر أكبر قطاع من حيث التشغيل في معظم البلدان الأخرى.

إلى جانب ما سبق يمكن إستخدام هذا المؤشر لملاحظة تدفقات العمالة من قطاع إلى آخر فيما يتعلق باتجاهات الإنتاجية؛ وذلك من أجل التمييز بين نمو الإنتاجية داخل القطاع (والتي قد تنتج عن التغيرات في رأس المال أو التكنولوجيا) ونمو الإنتاجية الناتج عن انتقال العمال من القطاعات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية[2].

- **طريقة عرض المؤشر:**

يمكن عرض هذا المؤشر أما بجداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

---

[1] - يُعرف التصنيف الصناعي الدولي الموحد للانشطة الاقتصادية (ISIC) بأنه التصنيف المرجعي الدولي والذي يعمل على توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن إستخدامها لجمع وتحليل الإحصاءات حسب هذه الأنشطة. **المرجع**: نمر هاشم غربية، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية ISIC4، دائرة الاحصاءات العامة/ المملكة الاردنية الهاشمية، ص 02.

[2] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Report"KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO, op-cit, P65.

4- العمل حسب المهنة:

يتضمن مؤشر العمل حسب المهنة إحصاءات عن العمالة المصنفة وفقًا للمجموعات الرئيسية المحددة في إصدار واحد أو أكثر من التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO). وأحدث إصدار يميز التصنيف الدولي الموحد للمهن (ISCO-**08**) بين **10** مجموعات رئيسية: **(1)** المديرين والمديرين التنفيذيين والمديرين، **(2)** المهن الفكرية، وعلماء، **(3)** مهن وسيطة، **(4)** موظفون إداريون، **(5)** موظفو خدمة شخصية، تجار ومندوبو مبيعات، **(6)** مزارعون وعمال مهرة في الزراعة والغابات وصيد الأسماك، **(7)** مهن ماهرة في الصناعة والحرف، **(8)** مشغلي المصانع والآلات، وعمال التجميع، **(9)** مهن أولية و **(10)** المهن العسكرية[1].

• معادلة حساب المؤشر:

وفقاً لتصنيف المعياري الدولي للمهن ISCO [2]، يمكن حساب هذا المؤشر كالاتي:

$$\text{النسبة المئوية للعمل حسب المهنة} = \frac{\text{عدد العاملين في مهنة معينة}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100$$

• متطلبات حساب المؤشر:

- توفر بيانات إحصائية حول عدد العاملين حسب المهنة في القطاعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة
- توفر بيانات إحصائية حسب العدد الكلي للعاملين

• مصدر بيانات المؤشر

مسح المنشئات الاقتصادية والسجلات الإدارية

• إستخدام المؤشر

يُستخدم هذا المؤشر لمعرفة معلومات عدد المهن التي تستقطب العاملين أكثر من مختلف الفئات حسب الجنس والعمر.

---

[1]-RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015" OIL, op.cit, P77.

2 – يعرف التصنيف المعياري الدولي للمهن (ISIC): هو التصنيف المرجعي للمهن الصادر عن منظمة العمل الدولية (ILO) والذي يقدم نظاماً لتصنيف وتجميع المعلومات المهنية التي يتم جمعها من المسوح والتعدادات بالإضافة إلى السجلات الإدارية. يستخدم تصنيف المهن لمعرفة خصائص الأفراد المشتغلين أو الذين سبق لهم العمل حسب المهنة الحالية أو السابقة. **المرجع:**
https://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/isco/isco08/index.htm ، تاريخ الزيارة 2019/12/19.

كما تُستخدم الإحصاءات المهنية للبحث في موضوعات سوق العمل التي تتراوح من السلامة والصحة المهنية إلى تجزئة سوق العمل، حيث تعدُ التحليلات المهنية ضرورية لتطوير السياسات الاقتصادية والعمل في مجالات مثل التخطيط التربوي ،خدمات الهجرة والتشغيل، والمعلومات حول المهن مهمة بشكل خاص في تحديد التغييرات في مستوى مهارة القوى العاملة في الاقتصادات الأكثر تقدماً؛ ولكن أيضًا في الاقتصادات النامية تُستخدم نماذج لمعرفة العمالة حسب المهنة لتصميم السياسات المستهدفة لتلبية احتياجات التأهيل المستقبلية ، وإبلاغ الطلاب والباحثين عن عمل بتوقعات آفاق العمل[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يمكن عرض هذا المؤشر أما بجداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

5- العاملون بدوام جزئي:

يركز المؤشر الخاص بالعاملين بدوام جزئي على الأفراد الذين يقل مجموع ساعات عملهم عن "الدوام الكامل"، كنسبة من إجمالي العمالة. نظرًا لعدم وجود تعريف مقبول دوليًا للحد الأدنى لعدد الساعات في الأسبوع التي تشكل عملًا بدوام كامل، يتم تحديد خط التقسيم إما على أساس كل بلد على حدة أو من خلال استخدام تقديرات خاصة. تم حساب مقياسين لهذا المؤشر: إجمالي العمالة بدوام جزئي كنسبة من إجمالي العمالة، والتي يشار إليها أحيانًا باسم "معدل العاملون بدوام جزئي"[2].

يتميز العاملون بدوام جزئي (Part-time Job) بعمل لأقل من **30** ساعة أسبوعياً على عكس العاملون بدوام كامل (Full-time Job) الذين يعملون في غالب الأحيان لأكثر من **40** ساعة في الأسبوع، ويحق للعاملين بدوام جزئي الحصول على أجر مناسب مقابل وقت عملهم، كما لهم الحق في الإجازات المرضية والسنوية والعطل الرسمية، وحقوق التقاعد والتدريب؛ وكذلك الترقية ومزايا تخطيط المسار المهني[3].

---

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Ibid.Ibid .

[2] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Report" KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO, op.cit, P 73.

[3] - مجلة هارفارد بزنس ريفيو بالعربية، دليل المصطلحات بالمجلة: المفاهيم الإدارية – وظيفة بدوام جزئي، **الموقع الالكتروني**: https://hbrarabic.com ، تاريخ الزيارة 2020/09/30 على الساعة 16سا و 10 د.

• **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{نسبة العاملون بدوام جزئي} = \frac{\text{عدد العاملون بدوام جزئي}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \text{ x } 100$$

• متطلبات حساب المؤشر

- توفر بيانات تفصيلية عن إجمالي عدد العاملين
- توفر بيانات مفصلة عن عدد العاملون بدوام جزئي

• **مصدر بيانات المؤشر:**

مسح الأسر، مسح المنشأت الاقتصادية، السجلات الادارية

• **إستخدام المؤشر:**

يُنظر إلى العمل بدوام جزئي على أنه أداة لزيادة المعروض من العمالة. في الواقع، نظرًا لأن العمل بدوام جزئي قد يوفر فرصة لتحقيق توازن أفضل بين الحياة العملية والمسؤوليات الأسرية، ويناسب العمال الذين يفضلون ساعات عمل أقصر والمزيد من الوقت لحياتهم الخاصة، فقد يسمح لمزيد من الأشخاص في سن العمل بالانضمام فعليًا إلى القوى العاملة. كما عزز صانعو السياسات العمل بدوام جزئي في محاولة لإعادة توزيع وقت العمل في البلدان التي ترتفع فيها معدلات البطالة، وبالتالي خفض معدلات البطالة الحساسة سياسياً دون الحاجة إلى زيادة العدد الإجمالي لساعات العمل.

ومع ذلك، فإن العمل بدوام جزئي ليس دائمًا خيارًا. تؤكد مراجعة KILM 12، العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت، أن عددًا كبيرًا من العاملين بدوام جزئي يفضلون العمل بدوام كامل.

في حين أن المرونة قد تكون إحدى مزايا العمل بدوام جزئي، إلا أن العيوب قد تكون موجودة بالمقارنة مع الزملاء الذين يعملون بدوام كامل. على سبيل المثال، قد يواجه العاملون بدوام جزئي أجورًا أقل في الساعة، وعدم الأهلية للحصول على مزايا اجتماعية معينة والمزيد من القيود المهنية واحتمالات التدريب.

منذ أوائل التسعينيات، أدخلت معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تدابير لتحسين جودة العمل بدوام جزئي، على سبيل المثال فيما يتعلق بالمزايا الاجتماعية للعاملين بدوام جزئي بما يتماشى مع مزايا العاملين بدوام كامل. ومع ذلك، لا يزال الفصل المهني بين العمل بدوام جزئي والعمل بدوام كامل يمثل مشكلة في معظم البلدان لأنه يحد من الخيارات المهنية للعاملين بدوام

جزئي. إن النظر إلى العمل بدوام جزئي حسب الجنس مفيد لمعرفة مدى احتمال أن تعمل المرأة بدوام جزئي أكثر من قوة العمل من الذكور. تعد التقسيمات العمرية مهمة أيضًا وغالبًا ما تُظهر أن العمال الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا) هم أكثر عرضة من البالغين (25 عامًا وأكثر) للعمل بدوام جزئي.

ومن المزايا المقترحة للعمل بدوام جزئي أنه يسهل دخول الشباب التدريجي إلى القوى العاملة وخروج العمال الأكبر سنًا من سوق العمل[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يتم عرض هذا المؤشر أما من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

6- مؤشرات ساعات العمل (عدد ساعات العمل):

تؤثر عدد ساعات العمل على صحة العامل، والإنتاجية وتكلفة العمل بالنسبة للمؤسسة، وتقدم معلومات مفصلة عند توفرها حسب عدد ساعات العمل في كل في أسبوع على النحو التالي:

أقل من **25** ساعة اسبوعياً، ما بين **25-34** ساعة في الأسبوع، وبين **35-39** ساعة في الأسبوع، وبين **40-48** ساعة في الأسبوع، وبين **49 - 59** ساعة في الأسبوع، و40 ساعة اسبوعياً فما فوق و**50** ساعة أسبوعياً فما فوق، و**60** ساعة أسبوعياً فما فوق.

وتفصل البيانات حسب الجنس المجموعة العمرية، ووضع التشغيل[2].

• معادلة حساب المؤشر

يمكن حساب هذا المؤشر من خلال مقياسين، وهما[3]:

النسبة المئوية للعاملين لساعات أكثر من المعتاد =

$$100 \text{ x} \frac{\text{نسبة عدد العاملين لساعات أكثر من المعتاد}}{\text{اجمالي عدد العاملين}}$$

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Report" KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO, op.cit, P 73.

[2] - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تطبيقات: مدلول مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] - نوار العوا، ورشة عمل "التكنولوجيا الرقمية والتوظيف " نظم معلومات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 13.

$$\text{عدد ساعات العمل السنوية للشخص الواحد} = \frac{\text{مجموع ساعات العمل السنوية للعاملين}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**

–توفر بيانات تفصيلية عن نسبة عدد العاملين لساعات أكثر من المعتاد.

– توفر بيانات تفصيلية عن إجمالي عدد العاملين

– توفر بيانات تفصيلية عن مجموع ساعات العمل السنوية للعاملين

- **مصدر بيانات المؤشر:**

مسح الأسر، مسوح المنشآت الاقتصادية، السجلات الإدارية لمكاتب التشغيل

- **إستخدام المؤشر:**

يمكن إستخدام هذا المؤشر للتمييز بين العاملين بدوام جزئي والعاملين بدوام كامل والمساعدة على تحديد الفئة العمرية حسب السن والجنس؛ لإن عدد ساعات العمل له تأثير على إنتاجية العمال، وعلى تكلفة العمالة لدى المؤسسات.

- **طريقة عرض المؤشر**

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

7–العمالة في الاقتصاد غير الرسمي:

يشمل الاقتصاد غير الرسمي منظورين وهما: القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي[1].

---

[1] – يمكن التمييز بين القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي؛ حيث إن:

– القطاع غير الرسمي: يعتبر مجموعة من وحدات الإنتاج التي تتألف من منشأت غير مؤسسية تمتلكها الأسر المعيشية بما في ذلك منشآت القطاع الخاص غير المنظمة ومنشآت أصحاب العمل غير النظاميين (عادةً المنشآت الصغيرة غير المسجلة).

– التشغيل غير الرسمي: يُعرف بأنه جميع الأعمال المجزية (أي العمل للحساب الخاص والعمل مقابل أجر) غير المسجلة أو المنظمة أو المحمية بالأطر القانونية أو التنظيمية القائمة، فضلاً عن العمل غير المُجزي الذي يتم القيام به في منشآت تُدر دخل ، ولأيويد للعاملين غير الرسميين عقود عمل آمنة أو الحماية الاجتماعية أو تمثيل للعمال.

في حين أن القطاع غير الرسمي والتشغيل غير الرسمي مفهومان منفصلان، ولكنهما متكاملان آيضاً. **المرجع:** منظمة العمل الدولية، دليل سياسات الحد الأدنى للأجور، مكتب العمل الدولي – جنيف، ص 39.

ويتم تعريفه بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها العمال وتمارسها الوحدات الاقتصادية، الذين لا تشملهم كلياً أو على نحو كاف – في القانون أو الممارسة – الترتيبات الرسمية[1].

• **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{النسبة المئوية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي} = \frac{\text{عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100\%$$

• **متطلبات حساب المؤشر:**

- توفر بيانات مفصلة عن عدد العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وفي الاقتصاد الرسمي
- توفر بيانات مفصلة عن اجمالي عدد العاملين في الاقتصاد ككل.

• **مصدر بيانات المؤشر:**

يتم الحصول على بيانات المؤشر من خلال الدمج بين المسوحات الآسرية ومسح المنشآت الاقتصادية، أو بإستخدام مسح متخصص للقطاع غير الرسمي، مسح القوة العاملة.

• **إستخدام المؤشر:**

يستخدم هذ المؤشر لمعرفة هشاشة او متانة اقتصاد بلد ما، بقياس حجم الأنشطة التي يقوم بها العاملون داخل الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي ، وبالتالي يمكن القيام بالمقارنة ومعرفة إي إقتصاد يستأثر بدور عمالته في إقتصاد بلد ما.

كما يستدل على درجة التطور المؤسسي في البلد؛ حيث يكون هذ المؤشر منخفض البلدان المتطورة التي تستند إلى حوكمة العمل وتوفير العمل اللائق لعمالها بما يكفل لهم الحفاظ على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يستدل منه على درجة الامان التشغيلي للعاملين؛ لإن القطاع غير الرسمي يفتقر لشبكة الأمان الاجتماعي للعاملين به[2].

• طريقة عرض المؤشر

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

---

[1] – منظمة العمل الدولية، دليل سياسات الحد الأدنى للأجور، مكتب العمل الدولي – جنيف، ص 39.

[2] – عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 23.

8 – مؤشر العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت (وقت العمل):

العمالة الناقصة هي انعكاس لقلة استخدام القدرات الإنتاجية للقوة العاملة، بمعنى أن هذا المؤشر يتعلق بعدد الأشخاص العاملين الذين يكون وقت عملهم خلال الفترة المرجعية غير كافٍ مقارنة بحالات التوظيف البديلة التي يرغبون في شغلها والمتاحين للقيام بذلك.

كان هذا المؤشر يسمى سابقًا "العمالة الناقصة المرئية". يتم عرض معدلي العمالة الناقصة المرتبطين بالوقت هنا: أحدهما يعطي النسبة المئوية للأشخاص في العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت مقارنة بالقوى العاملة؛ والآخر النسبة المئوية للأشخاص في العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت بالنسبة لإجمالي العمالة[1].

- **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{النسبة المئوية للعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت} = \frac{\text{العاملين بعدد ساعات أقل}}{\text{اجمالي عدد العاملين}} \times 100$$

أو

$$\text{النسبة المئوية للعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت} = \frac{\text{العاملين بعدد ساعات أقل}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**
  - توفر بيانات إحصائية تفصيلية عن اجمالي عدد العاملين
  - توفر بيانات إحصائية تفصيلية عن القوة العاملة
  - توفر بيانات عن العاملين بعدد ساعات أقل
- **مصدر بيانات المؤشر:**
  - المسوح الأسرية وهي مصنفة حسب الجنس والفئة العمرية (المجموع ، الشباب والكبار)، مسح المنشآت الاقتصادية، مسح العمالة والبطالة، السجلات الادارية
- **إستخدام المؤشر:**

غالبًا ما يؤدي استخدام مؤشر واحد لتصوير نقص العمالة إلى صورة غير كاملة؛ لإن تفسير العمالة الناقصة بشكل عام وغالباً ما تستخدم لوصف أي نوع من العمالة "غير المُرضية" (في

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015",
OIL,op.cit, P123.

تصور العامل) بسبب عدم كفاية وقت العمل أو عدم كفاية الأجر أو الاستخدام غير الكافي لمهارات الشخص.

وبالتالي يمكن أن يوفر إستخدام مؤشر العمالة الناقصة المرتبطة بوقت العمل معلومات لتصميم وتنفيذ وتقييم سياسات وبرامج العمالة والدخل والسياسات الاجتماعية؛ في الاقتصادات النامية على وجه الخصوص[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

ثالثاً: مؤشرات البطالة

وتتمثل فيما يلي:

1-مؤشر البطالة الاجمالية:

البطالة حسب المكتب الدولي للعمل : تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين **16** و**59** سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

◄أن يكون قادراً على العمل وبدون عمل: إي الافراد الذين تتوفر فيهم سن المحددة لقياس السكان الناشطين أقتصادياً ولا يعملون سواءاً كان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

◄متاح للعمل: إي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً.

◄يبحث عن العمل: إي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور[2].

يعكس معدل البطالة قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل للأشخاص الراغبين في العمل، وهم لا يعملون، وذلك على الرغم من استعدادهم للإنخراط في سوق العمل وسعيهم الحقيقي لإيجاد فرص العمل[3].

---

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Report"KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO,
op-cit,P123-124.

[2] – رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة، مفهومها، أسبابها و آثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف، عدد00 -2018 ، ص 145.

[3] – منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات العمال – جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل، مكتب العمل الدولي – جنيف، 2015، ص 10.

• **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{العاطلون عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

• **متطلبات حساب المؤشر:**

توفر بيانات تفصيلية عن عدد الافراد العاطلون عن العمل

توفر بيانات تفصيلية عن اجمالي القوة العاملة

• **مصدر بيانات المؤشر:**

- التعداد السكاني والمسح الاسري.
- الاستفادة من السجلات الإدارية المتعلقة بموضوع البطالة مثل مكاتب العمل والتأمينات الاجتماعية والنقابات.
- الاستفادة من المعلومات التي تقدمها مكاتب التأمين عن البطالة لإحصاء نسبة العاطلين المستفيدين من خطط التأمين ضد البطالة أو خطط العمل المؤقت.

• **إستخدام المؤشر:**

يُستخدم هذا المؤشر لمعرفة مكونات الأساسية للبطالة وتوضيح أوجه التباين بين الجنسين والفئات العمرية من عدد العاطلين نسبة إلى القوة العاملة؛ إذ أن معدل البطالة في كثير من الأحيان أعلى بين النساء منه بين الرجال.

هناك العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة، ولكن يصعب تحديدها كمياً، فالنساء أكثر عُرضة من الرجال للخروج من سوق العمل والعودة إليه أسباب عائلية؛ وهناك تركيز للنساء في عدد من المهن أقل من الرجال، لذلك قد يكون لدى النساء فرص عمل أقل، كما أن أوجه عدم المساواة الأخرى بين الجنسين خارج سوق العمل، مثل الوصول إلى التعليم والتدريب المهني ، لها تأثير سلبي على قدرة المرأة على العثور على عمل.

وفي الحالات التي يكون فيها تذبذب متفاوت في معدلات البطالة قد يكون من الاحسن لبناء سياسة اقتصادية محكمة قد يكون من الواضح جداً متابعة تطور الإدخالات والتدفقات الخارجة من البطالة خلال فترات التباطؤ الاقتصادي أو الانتعاش، أو لاستخدام مقياس هذه التدفقات للتنبؤ بمعدل البطالة. يمكن أن يكون التحليل المشترك لتدفقات البطالة ومؤشرات سوق العمل الأخرى مفيدًا أيضًا لفهم تدهور سوق العمل بشكل أفضل ووضع توصيات بشأن السياسة العامة. من أجل

فهم تقلبات البطالة بشكل أفضل، من الضروري فهم الاختلافات في معدل الانتقال من التوظيف إلى البطالة ومن البطالة إلى التوظيف[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، ومن خلال الانترنت.

2-مؤشر بطالة الشباب

قبل التطرق لهذا النوع من البطالة لابد من معرفة مايلي:

- الشباب حسب منظمة العمل الدولية: هم الافراد داخل المجتمع تتراوح أعمارهم بين **15** و**24** سنة. اما الناضجين فهم الافراد من سن **25** سنة فأكثر.

ويتم التمييز بين نوعين من الشباب منهم الافراد غير ملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، والافراد الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب[2].

• معادلة حساب المؤشر:

يشمل هذا المؤشر أربعة مقاييس رئيسية وهي [3]:

- معدل بطالة الشباب بالنسبة إلى قوة عمل الشباب

$$\text{معدل بطالة الشباب} = \frac{\text{الشباب العاطلون عن العمل}}{\text{القوة العاملة الشابة}} \times 100$$

- معدل بطالة الشباب بالنسبة إلى معدل البطالة عند الناضجين

$$\text{معدل بطالة الشباب} = \frac{\text{معدل البطالة عند الشباب}}{\text{معدل البطالة عند الناضجين}} \times 100$$

- نسبة بطالة الشباب من إجمالي البطالة

---

[1]- RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015 " OIL,op.cit.P 105.

[2] – ماري كلير سودر جرين وايف بيراردیل، مؤشرات سوق العمل الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، منظمة العمل الدولية، أكتوبر 2021، ص 41.

[3] – نوار العوا، ورشة عمل "التكنولوجيا الرقمية والتوظيف " نظم معلومات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

$$\text{معدل بطالة الشباب} = \frac{\text{معدل البطالة عند الشباب}}{\text{معدل البطالة الكلي}} \times 100$$

- نسبة المتعطلين الشباب إلى إجمالي السكان

$$\text{معدل بطالة الشباب} = \frac{\text{نسبة المتعطلين الشباب}}{\text{إجمالي السكان}} \times 100$$

• متطلبات حساب المؤشر:

- توفر معلومات عن الافراد من حيث العمر لتحديد نوع البطالة المراد دراستها. وكذا حالة الشاب في سوق العمل (عامل أم لا).
- توفر بيانات عن التحاق الفرد في الفئة العمرية من15 إلى 24 سنة بالتعليم والتدريب المهني

• مصدر بيانات المؤشر:

مسوح القوة العاملة، مسح البطالة، مسوح الشباب، السجلات الإدارية التابعة لوكالات التشغيل والتأمينات الاجتماعية.

• إستخدام المؤشر:

يُستخدم هذا المؤشر لمعرفة على مشكلة الشباب لا سيما الاناث الذين يُعتبرون أكبر عُرضة للبطالة، ويتيح إمكانية دراسة وضع المشاركة في قوة العمل، خاصة مشاركة الاناث، وبما أن فئة الشباب هي الأكثر تعليماً فأن هذ المؤشر يُفيد في تقييم النظام التعليمي، فالبطالة العالية بين الشباب المتعلم في ظل وجود عمالة أجنبية في البلد يعني مخرجات النظام التعليمي لا تلبي حاجات سوق العمل المحلي[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، والملصقات، ومن خلال الانترنت.

3- البطالة طويلة الأمد:

تُعرَّف البطالة طويلة الأمد في إحصاءات الاتحاد الأوروبي على أنها بطالة تستمر لمدة تزيد عن عام واحد، بينما تُعرَّف البطالة التي تستمر لأكثر من عامين بأنها بطالة طويلة الاجل جداً، يعرف

[1] - عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 30.

مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمل. البطالة طويلة الأمد هي أحد مكونات البطالة الهيكلية، التي تؤدي إلى بطالة طويلة الأمد موجودة في كل فئة اجتماعية، والصناعة، والوظيفة، وجميع مستويات التعليم[1].

- **معادلة حساب المؤشر:**

يتم قياس معدل البطالة طويلة الأمد من خلال مقياسين وهما:

$$\text{نسبة المتعطلين لأكثر من سنة إلى قوة العمل} = \frac{\text{عدد المتعطلين لأكثر من سنة}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

$$\text{نسبة المتعطلين لأكثر من سنة إلى إجمالي المتعطلين} = \frac{\text{عدد المتعطلين لأكثر من سنة}}{\text{إجمالي المتعطلين}} \times 100$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**
  - توفر بيانات تفصيلية عن عدد المتعطلين لأكثر من سنة.
  - توفر بيانات تفصيلية عن إجمالي قوة العمل.
  - توفر بيانات تفصيلية عن إجمالي المتعطلين.
- **مصدر بيانات المؤشر:**

مسوح القوة العاملة، مسح البطالة، السجلات الإدارية التابعة لوكالات التشغيل والتأمينات الاجتماعية.

- إستخدام المؤشر

يُستخدم هذ المؤشر لمعرفة الفروقات الكبيرة بين فترة البطالة القصيرة الاجل والبطالة طويلة الأمد وإيهم يشكل انتشارا واسعاً وضرراً كبير على الفرد.

- **طريقة عرض المؤشر:**

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، والملصقات، ومن خلال الانترنت.

[1] – الموقع الالكتروني، https://stringfixer.com/ar/Unemployed ، تاريخ الزيارة 2020/05/12، عللى الساعة 11سا و 45 ثا.

رابعاً: مؤشرات الدخل والأجور والتعويضات

وتضم إثنان من بين المؤشرات الرئيسية وهما:

1-مؤشرالاجور وتكاليف التعويضات:

يعتبر هذا المؤشر من أهم مصادر معلومات سوق العمل، وذلك للأهمية القصوى لبيانات الأجور للتعرف على المستوى المعيشي للعاملين، وتتيح البيانات ذات السلاسل الزمنية أداة رئيسية لمعرفة ما يحث لنمو الإنتاجية والنمو الاقتصادي من تحولات وانعكاسه في مستوى معيشة العاملين.

وتشمل تكلفة العمل تكلفة الأجور المباشرة وتكلفة الأجور غير المباشرة[1].

- **معادلة حساب المؤشر:**

يشمل هذ المؤشر مقياسين وهما:

$$\text{الرقم القياسي للأجر الاسمي} = 100 \text{ x} \frac{\text{متوسط أجر الساعة في فترة المقارنة}}{\text{متوسط أجر الساعة في فترة الاساس}}$$

$$\text{الرقم القياسي للأجر الحقيقي} = 100 \text{ x} \frac{\text{الرقم القياسي للأجر الاسمي}}{\text{الرقم القياسي لتكاليف المعيشة}}$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**

- توفر بيانات تفصيلية عن متوسط اجر الساعة في فترات زمنية متباينة
- توفر بيانات تفصيلية عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في الفترات الزمنية نفسها.

- **مصدر بيانات المؤشر:**

مسح الاسر، مسح المؤسسات الاقتصادية، المسوح المتخصصة، السجلات الإدارية

- **إستخدام المؤشر:**

تركز هذه المؤشرات على عنصرين متميزين، ولكن متكاملين. الأول يعرض اتجاهات متوسط الأجور الشهرية في الاقتصاد الكلي لبلد ما؛ ويعرض الثاني اتجاهات وهيكل متوسط تكاليف التعويض التي يتحملها اصحاب العمل لتشغيل العمال في قطاع ما[2].

---

[1] - عقبي لخضر، محاضرات في مقياس منظمة العمل الدولية وسياسات سوق العمل، جامعة ابن خلدون – تيارت، 2021-2022، ص 90.

[2]-RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015 " OIL,op.cit. P 144

• **طريقة عرض المؤشر:**

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، والملصقات، ومن خلال الانترنت.

2-الفقر، توزيع الدخل، العمالة حسب تصنيف الدخل وعمالة الفقراء:

الفقر هو الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الغذاء والملبس والرعاية الصحية والتعليم وكل ما يعدُ من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة.

ويمكن تقسيم الفقر إلى إلى فقر مطلق وفقر عام.

وقد عرفت الأمم المتحدة الفقر المطلق بأنه "الحالة التي تتصف بالحرمان الحاد من إحتياجات الانسان الأساسية والتي تشمل الغذاء، الماء الصالح للشرب، المرافق الصحية، المأوى، التعليم والمعلومات". أما الفقر العام فيشمل عدة مظاهر منها: افتقار الافراد للدخل والموارد (أو العوامل الإنتاجية) التي تمكن من استدامة المعاش وانتشار الجوع وسوء التغذية والافتقار للتعليم والخدمات الأساسية الأخرى.

ويمكن تقسيم الفقر وفقاً لخط الفقر إلى فقر مطلق وفقر نسبي وفقر حاد[1].

• **معادلة حساب المؤشر:**

$$\text{معدل الفقر الوطني على مستوى دولة} = \frac{\text{عدد الفقراء}}{\text{إجمالي عدد السكان}} \times 100$$

• **متطلبات حساب المؤشر:**

-توفر بيانات تفصيلية عن عدد الفقراء العاملين

- توفر بيانات تفصيلية عن إجمالي عدد السكان

• **مصدر بيانات المؤشر:**

مسح الأسر، المسوح الاقتصادية، السجلات الإدارية

[1] - علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 144 – 2018 ، المعهد العربي للتخطيط ، 2018، ص08.

• **إستخدام المؤشر:**

يُستخدم خط الفقر المطلق في قياس مستوى الحرمان الحاد من الحاجات الأساسية للأسنان. على سبيل المثال خط الفقر العالمي **01** دولار ($) في اليوم، يعني أن الفقراء في العالم هم الذين يكون دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم.

وعُدل خط الفقر العالمي لاحقاً في عام **2005** إلى **1.25**دولار ($) ثم أخيراً إلى **1.90**دولار ($) في اليوم في عام **2015**. ويسمح إيضاً بتقييم السياسات والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر في الدولة.

كما يُستخدم خط الفقر النسبي كمعيار يتم تحديده وفقاً لأحوال المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وبالتالي يختلف خط الفقر النسبي من دولة لأخرى ومن فترة إلى فترة آخر[1].

• **طريقة عرض المؤشر:**

يمكن عرض هذا المؤشر من خلال جداول إحصائية، أو رسومات بيانية عن طريق المنشورات والمطبوعات، والدراسات، والملصقات، ومن خلال الانترنت.

خامساً: مؤشرات الإنتاجية

تتمثل مؤشرات الإنتاجية في مؤشر واحد وهو:

-مؤشر إنتاجية العمل:

تُعرف إنتاجية العمل أنها الإنتاج مقاساً بالناتج المحلي الأجمالي لكل وحدة عمل، إي أنها الناتج عن ساعة عمل العامل، وهي ناتج قسمة الناتج المحلي الإجمالي لنشاط معين على إجمالي عدد ساعات العمل لجميع العاملين في نفس النشاط خلال السنة مقاساً بالأسعار الثابتة[2].

• **معادلة حساب المؤشر**

يمكن التعبير عن مؤشر إنتاجية العمل وفقاً للصيغة التالية[3]:

---

[1] – علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960–2017)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] – عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] – عبدالستار محمد العلي، إدارة الإنتاج بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول والثاني، مطبعة البصرة، البصرة ، 1986، ص 719.

$$\text{نسبة إنتاجية العمل} = 100 \text{ x} \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{مقدار العمل المبذول لتحقيق الناتج}}$$

يمكن أن يُعبر عن:

- الناتج المحلي الإجمالي بـ المخرجات الكلية

يمكن قياس إنتاجية العمل بمقاييس متعددة، وفقاً لترتيب التالي[1]:

- **<u>على أساس العاملين</u>:**

تُستخدم الصيغة التالية لمعرفة مدى مساهمة كل عامل في قيمة الإنتاج.

$$\text{إنتاجية العمل} = \%100 \text{ x} \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{عدد العاملين}}$$

كما يمكن إستخدام الصيغة الموالية لمعرفة مدى مساهمة كل عامل في خلق القيمة المضافة.

$$\text{إنتاجية العمل} = \%100 \text{ x} \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{عدد العاملين}}$$

- **<u>على أساس ساعات العمل المبذولة</u>:**

تُستخدم الصيغة التالية لمعرفة كمية الإنتاج في ساعة الواحدة.

$$\text{إنتاجية الساعة} = 100 \text{ x} \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{ساعات العمل المبذولة}}$$

كما يمكن إستخدام الصيغة الموالية لمعرفة ما تحققه كل ساعة عمل من القيمة المضافة.

$$\text{إنتاجية الساعة} = 100 \text{ x} \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{ساعات العمل المبذولة}}$$

- **<u>على أساس الأجور والرواتب</u>:**

تُستخدم الصيغة التالية لمعرفة مدى مساهمة كل دينار من الأجور والرواتب في قيمة الإنتاج.

[1] - عبد الستار محمد العلي، إدارة الإنتاج بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 719-720.

$$\text{إنتاجية الانفاق على العمل} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{إجمالي الأجور الرواتب}} \times 100\%$$

كما يمكن إستخدام الصيغة الموالية لمعرفة مدى مساهمة كل دينار من الأجور والرواتب في القيمة المضافة.

$$\text{إنتاجية الدينار المنفق على العمل} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إجمالي الأجور الرواتب}} \times 100\%$$

- **متطلبات حساب المؤشر:**

-توفر بيانات مفصلة عن الناتج المحلي الإجمالي (المخرجات الكلية) ومقدار العمل المبذول لتحقيق الناتج

-توفر بيانات تفصيلية عن عدد العاملين المساهمين في تحقيق ناتج ما والقيمة المضافة.

-توفر بيانات مفصلة عن ساعات العمل المبذولة لتحقيق الناتج والقيمة المضافة.

-توفر بيانات عن الأجور ورواتب العمال ومدى مواءمتها لتحقيق الناتج والقيمة المضافة.

- **مصدر بيانات المؤشر:**

المسوح الاقتصادية – مسوح الاستخدام التي تقوم بها أجهزة الإحصاء المركزية هذا بالإضافة إلى حسابات الدخل الوطني – السجلات الادارية

- **إستخدام المؤشر:**

يمكن أن يرجع النمو الاقتصادي لبلد ما إلى زيادة العمالة أو زيادة كفاءة العمل للأشخاص العاملين. هذا هو الأثر الأخير الذي تتيحه الإحصاءات المتعلقة بإنتاجية العمل، لذلك فهو مؤشر أساسي للأداء الاقتصادي.

كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل أن تساعد في تصميم سياسات سوق العمل ورصد آثارها. على سبيل المثال، غالبًا ما ترتبط الإنتاجية العالية من العمالة إلى مستويات عالية من رأس المال البشري أو إلى أنواع معينة من رأس المال البشري، مما يشير إلى الأولويات التي يجب اختيارها لسياسات التدريب والتعليم تكون محددة مسبقاً[1].

[1] - RAFAEL DIEZ DE MEDINA,, Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT) 2015" OIL, op.cit, P 157.

يستخدم قياس إنتاجية العمل في فهم تأثير أداء سوق العمل على مستوى معيشة الافراد، فارتفاع مستوى المعيشة للعاملين يتوقف أساساً على مدى التقدم والنمو في إنتاجية عنصر العمل[1].

• طريقة عرض المؤشر:

يتم عرض هذا المؤشر في جداول إحصائية أو رسوم بيانية أو ملصقات لجهات متخصصة في جمع وعرض مكونات هذا المؤشر، والنشرات أو الأنترنت.

[1]- عبد الستار محمد العلى، إدارة الإنتاج بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 719.

خاتمـــة

في هذا الفصل تم التطرق الى اهم المفاهيم المرتبطة بالعمل وسوق العمل وكذلك مكوناته الأساسية بحثاً عن أهمية التوازن في سوق العمل، والذي يتحقق عندما يكون عرض العمل يساوي الطلب على العمل عند مستوى اجر معين، وعند حدوث اختلال في سوق العمل فأن ذلك قد يودي الى رفع معدل البطالة وانخفاض معدل التشغيل، وفي هذا الإطار تم التعرف على أنواع البطالة وتحديد مفهوم العمل والوساطة المؤسسية المنظمة لسوق العمل.

تم في هذا الفصل كذلك عرض لأهم النظريات المفسرة لسوق العمل بحثاً لمعرفة سبب حدوث البطالة وكيفية الحد منها، فالنظرية الكلاسيكية أخذت بعين الاعتبار البطالة الجزئية والتي رأت بأنها ستختفي وتقضي على نفسها بنفسها في ظل المنافسة الكاملة من خلال توافر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور؛ كما انها وضعت سبل لمعالجة البطالة الجزئية.

أما النظرية الكينزية اعتبرت بأن عرض العمل دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الاجر الحقيقي وان كينز أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين، حتى لو تدخلت الدولة ورفعت من امتيازات والحوافز للمؤسسات التي تشغل أكثر العمالة وتسمى هذه البطالة بالبطالة الطبيعية.

ارتكر الفكر الاقتصادي الحديث في تفسيره لاختلالات سوق العمل على نظريتين وهما نظرية البحث عن العمل ونظرية تجزئة سوق العمل.

عرض لمحتوى مؤشرات سوق العمل حيث تضمن عدد المؤشرات **17** مؤشراً اقرتها منظمة العمل الدولية لسنة **2015** وتم تقسيمها الى خمس مجموعات أساسية، المؤشرات العامة ومؤشرات التشغيل، مؤشرات البطالة، مؤشرات الدخل والأجور والتعويضات بالإضافة الى مؤشرات الإنتاجية.

الفصل الثالث

تحليل وتقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الوطني والمحلي

مقدمة

أن تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر جعله لا يشمل فقط انتقال الأموال من دولة لأخرى، ولكن ليشمل خليطاً من الأصول المالية والأصول غير المادية إي غير الملموسة، كالتكنولوجيا والمهارات الإدارية وغيرها.

أن صانعو السياسات الاقتصادية في الجزائر يعملون على جعل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً وسيطاً يتطلب تحقيقه، من خلال تحديثات في القوانين التي تجعل مناخ الاستثمار ملائم؛ وكوسيلة لإستحداث الوظائف، وبناء قدرات إنتاجية مستحدثة لدي الفرد العامل مما يعمل على تصحيح الاختلال في سوق العمل، بما يحقق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية.

يعاني سوق العمل الجزائري من اختلالات مختلفة ومتعددة أهمها الاختلال بين العرض والطلب على العمل، والاختلال بين قطاعات التشغيل الإنتاجية والخدمية، وكذلك الاختلال النوعي في بطالة بين الاناث والذكور، الى جانب الاختلالات في الأجور وتباين في إنتاجية العمل حسب القطاعات.

ووفقاً للأدبيات الاقتصادية أن معدلات البطالة المرتفعة تعد انعكاسا لتردي معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولهذا فأن استهداف خفض البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية هو امر وثيق الصلة بسياسات تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا الإطار يتم تحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل وتقييم واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة **2005-2020**

المبحث الثالث: تحليل الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

المبحث الخامس: تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل بولاية ادرار

المبحث الاول

تحليل وتقييم واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل ما يعيشه العالم من الازمات مالية متذبذبة وتنافسية نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، اتجهت الجزائر نحو سن قوانين استثمار جديدة تسمح بتوضيح مختلف الجوانب القانونية والضريبية والاقتصادية المتعلقة بالمستثمرين (أحكام مختلفة، مزايا جبائية ، النشاطات الاقتصادية منها المستثناة من المزايا والتي تستفيد من المزايا الجبائية .....)، كل هذه الجوانب عندما تتميز بالشفافية في المعلومات وتحسين المناخ الملائم، وبالإضافة إلى توفر الاستقرار الأمني وتحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني، فأنها تتيح للمستثمر الأجنبي الثقة في اختيار الجزائر كشريك اقتصادي متميز في كل القطاعات، وهو ما ينعكس إيجابياً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الجزائر.

وقبل التطرق إلى مختلف عناصر هذا المبحث لابد من تحديد بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر.

أولاً: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

إن توجه الجزائر لإقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكأسلوب لمواجهة التطورات العالمية جعلها تبحث وتعمل على إيجاد طرق اقتصاديه تسعى من خلالها إلى تهيئة ما يسمى بـ *مناخ الاستثمار*[1] بشكل جيد حتى يساهم باجتذاب الكثير من الاستثمارات.

---

[1] - يعتبر "مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث إن هذه القرارات ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فيعني السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وازالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية، والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار"، ويضيف هذا التعريف إلى المكونات الأساسية لمناخ الاستثمار) الاقتصادية، السياسية والقانونية والقضائية) عامل الحوافز والتسهيلات والامتيازات والضمانات وسياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي. **المرجع:** سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت- 11-13 ديسمبر 1989، ص: 26.

من التعريف السابق الذكر يمكن استخلاص أن مناخ الاستثمار هو *نتاج تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، فهو كل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار، فكل هذه الظروف تؤثر على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب إلى بلد معين دون الأخر *.

بدأت الجزائر محاولتها في توفير المناخ الاستثماري المناسب، وكل الشروط المساعدة والمحفزة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تهيئة الآطر التنظيمية والمؤسساتية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين وهذا ما يتم التطرق إليه من خلال الآتـي:

1-الإطار المؤسساتي التأسيسي للاستثمار في الجزائر:

تتمثل الأجهزة التي تسهر على تنظيم وسير القوانين والإجراءات التي تخص المستثمرين فيما يلي:

أ- المجلس الوطني للاستثمار (CNI):

بموجب الأمر **01-03** المؤرخ في **20** أوت **2001** والمتعلق بتطوير الاستثمار، والمادة **18**(معدلة من الامر**06-08**) ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار المجلس الوطني للاستثمار؛ الذي يوضع تحت تصرف سلطة ورئاسة رئيس الحكومة، حيث يكلف المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبصفة عامة كل المسائل المتعلقة بتشجيع الاستثمارات وخلق الظروف الملائمة لإزدهارها وانتعاشها وبالموافقة على الاتفاقيات[1].

كما أن الضمانات والتسهيلات الممنوحة من قبل هذه الهيئة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وبفضل قانون الاستثمار لعام **2001**، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية كدليل على تحسن بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر.

ومن بين المهام التي كُلِفَ بها المجلس الوطني للاستثمار هي:

- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار المسايرة للتطورات الملحوظة.
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (وهي الهيئة الثانية التي استحدثها القانون)، والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

---

[1] - قانون الاستثمار في الجزائر * نص معزز * الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، فبراير 2015، ص 13.

– الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

– الاقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

– العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار والحث على تطويرها.

– تحديد المناطق المعنية بالتنمية.

– المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

ومن مهام المجلس الوطني للاستثمار كذلك الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين الذين يمنحون منافع وامتيازات اضافية نظراً للأهمية الخاصة للاستثمارات التي يتعهدون إنجازها بحكم توفرهم على وسائل وامكانيات الانجاز التقنية والبشرية الضرورية لذلك، ومعروف أن وكالة تطوير الاستثمار هي التي تقوم بإبرام هذا النوع من الاتفاقيات لحساب الدولة. وفي حالة طلب أحد المستثمرين مزايا اضافية من الوكالة واعتراضها على منحه اياها أو رفضت صراحة ذلك فان المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة هو الذي يفصل في ذلك[1].

وللإشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بتهيئة المحيط، يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر ويتم تطبيق ما ينص عليه المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[2].

---

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسيره.

[2] – المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسيره.

ب- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) [1]:

هي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلاليه مالية لها امتدادات في كل الولايات، وتنوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج. كما وضِعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة ونُظِمت في شكل شباك وحيد (Guichet unique) يضم مجموعة من الادارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة.... الخ.

ومن المفيد للاستثمار في الجزائر أن الأمر رقم **01-03** قد نص على إنشاء شباك وحيد خلافاً لما كان موجوداً ومنصوصاً عليه من طرف المرسوم التشريعي؛ لأن الجديد في هذا الشباك هو لا مركزيه وتواجد فروعه في خارج البلاد وتنص في هذا الإطار المادة **(23)** على انه ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة أي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) وهذا الشباك الوحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

كما أن الشباك الوحيد ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط والتخلص من المتاعب البيروقراطية أمام المستثمرين المحلين والأجانب.

ولكي تتمكن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تأدية مهامها تعتمد على خبرة أجهزة الشباك الموحد الذي يمثل جميع الإدارات المعنية بالمشروع الاستثماري. اما بخصوص سير وتسيير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة **6** من الأمر التنفيذي رقم **01-282** على أن تتم إدارة

---

[1] - للإشارة: قد تم تغير أسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AIPA)، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الصادر في العدد 60 من الجريدة الرسمية الجزائرية.

حيث تعنى هذه الأخيرة **بالمهام** التالية:

-ترقية وتثمين الاستثمار في الداخل والخارج، إعلام أوساط الاعمال وتحسيسهم، ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، تسجيل ملفات الاستثمار ومعالجتها، مرافقة المستثمر في استكمال الإجراءات المتصلة بإستثماره، تسيير المزايا المتعلقة بحافظة المشاريع، متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الاستثمارية.

تتضمن الوكالة شباكين وهما:

1-**الشباك الوحيد اللامركزي**: ذو اختصاص محلي، ومن **مهامه**: مرافقة المستثمرين الوطنيين في تجسيد مشاريعهم.

2-الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية: ذو إخصاص وطني، ومن مهامه: مرافقة المستثمرين في تجسيد المشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليار دج والمشاريع التي تنجز من طرف الأجانب.

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

الوكالة من طرف مجلس الإدارة يرأسها ممثل رئيس الحكومة، وتُسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمها فيخضع لقرار السلطة الوصية[1].

يتشكل مجلس الإدارة من: ممثل رئيس الحكومة وهو الرئيس وممثلي الوزارات المعنية، بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل.

كما تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات، تطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتقديم كل المعلومات اللازمة لهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك اللامركزية.
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

وحسب الأمر رقم **06-08** المؤرخ في **2006/07/15** يرى المشرع من خلال تعديل وتتمة المادة السابعة من الأمر **01-03** أن للوكالة إبتداءاً من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا لمدة أقصاها:

- اثنتان وسبعون **(72)** ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال.
- عشرة **(10)** أيام من تسليم المقرر بالمزايا الخاصة بالاستغلال[2].

ويمكن للوكالة مقابل تكاليف دراسة الملفات تحصيل إتاوة يدفعها المستثمرين يحدد مبلغ الإتاوة وكيفية تحصيلها عن طريق التنظيم[3].

ويتم تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال:

---

[1] -Article N°01du décret executive N°02-314 du 14/10/2002, modifiant et complétant le décret N° 01-282.

[2] – المادة 07 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

[3] – المادة 07 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

- **الشباك الوحيد غير المركزي**

يعتبر الشباك الوحيد غير المركزي جزء من وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية. وهو يشمل، إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل، في وقت أو آخر، في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي:

تأسيس وتسجيل الشركات.

الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.

المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف أيضا باستقبال المستثمرين، بعد تلقيه تصريحاتهم، إقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة[1].

2 – الإطار التنظيمي التأسيسي للاستثمار في الجزائر:

اهتمت الجزائر بمسالة الاستثمارات منذ الاستقلال بشكل واضح عن طريق سنها لمجموعة من القوانين المتوالية والتي تبحث من خلالها عن ثقة المستثمرين واجتذابهم، ولذلك أصدرت السلطات الجزائرية المكلفة عدة تشريعات تتضمن العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين، وفي كل فترة بغرض تحسين مناخ الاستثمار أدخلت السلطات على هذه التشريعات تعديلات مختلفة إلى جانب الأنظمة المؤسساتية المتعلقة بالاستثمار.

أ – الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب في الجزائر:

عملت الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال النصوص القانونية التي تضمنت مجموعة من الامتيازات والحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين.

---

[1] – مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، آليات تشجيع الاستثمار، https://dim-msila.dz/?p=52 يوم 2021/08/29 على 19:05.

واستناداً إلى المادتين **09** و**10** من الأمر **01-03** والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة **2001** منح المشرع الجزائري جملة من الحوافز للمستثمرين وفيما يلي يتم التطرق إلى أهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين:

◄مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، يستفيد المستثمر من الحوافز التالية :

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص فقد تمنح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول يمكن إيجازها فيما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة **0,2%** فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف بعد تقديمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواءً كانت مستوردة أو مقتناه من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة[1].

◄مرحلة انطلاق في المشروع أو الاستغلال: بعد معاينة الانطلاق في الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

-الإعفاء لمدة عشرة (**10**) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن النشاط المهني.

---

[1] – زين منصوري، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص137

– الإعفاء لمدة عشر **(10)** سنوات ابتداءاً من تاريخ الاقتناء على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر **01-03** مزايا أخرى أهمها:

– تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

– عدم التفرقة بين المستثمر المحلي والأجنبي[1].

وتبعاً لتحسين مجال ترقية الاستثمار، تعدل وتتمم المادة **09** من الأمر رقم **01-03** المؤرخ في **20** اوت **2001** كما يلي:

❖ **بعنوان الانجاز:**

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة او التي تم اقتناؤها محلياً والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

❖ **بعنوان الاستغلال:** ولمدة **(3)** سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

– الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ب – الضمانات الخاصة بحماية المستثمرين الأجانب في الجزائر:

هناك مجموعة من الضمانات الممنوحة للمستثمرين والمنصوص عليها قانونياً وكذا من خلال اتفاقيات المبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي.

فالمرسوم التشريعي رقم **93-12** المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على المبادئ التالية:

– الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به.

---

[1] – زين منصوري، نفس المرجع السابق، ص138.

- مبدأ إلغاء الامتيازات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار، ومن ثم الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار وهذا بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي؛ لأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمارات غالباً ما تحدث مخاوف لدى المستثمرين، وتضيع عليهم فرص تحقيق الربح إلا إذا اعتبروا أن الأحكام الجديدة التي تتبناها الدولة أكثر تلاؤماً و خدمة لمصالحهم، وهذا ما نصت عليه المادة **39** "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة " ويعتبر نص هذه المادة بمثابة تعهد من جانب الدولة بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمارات التي شرع في انجازها.
- ضمان حرية التحويل: للمستثمر الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواءً كان التحويل في شكل نقدي أو عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12، كما تبنى مضمون الأمر **01-03** والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة **2001** المبادئ التي وردت ضمن المرسوم التشريعي **93-12** وهي:
- حرية الاستثمار وقيد التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة حسب المادة **4.**
- مبدأ تثبيت النظام القانوني الخاص بالاستثمارات حسب المادة **15.**
- ضمان التحويل الحر لرأس المال وعائداته حسب المادة **31.**

أما في حالة تنازل المستثمر عن مشروعه لشخص أخر فان الأمر **01-03** ينص في المادة **30** على التزام المالك الجديد الذي تنقل إليه ملكية المشروع، بتنفيذ كل الالتزامات التي تعهد بها المالك القديم، والتي استفاد بمقتضاها بالمزايا، وفي حالة إخلاله بهذا الالتزام، فان الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الحق في إلغاء تلك الالتزامات.

- المصادقة على انضمام الجزائر إلى المشاركة العربية للاستثمار وذلك حسب المرسوم الرئاسي رقم **98-334** الصادر في **26** أكتوبر **1998.**

وعن جملة الضمانات التي يوفرها الأمر رقم **06-08** المؤرخ في **07/15/ 2006** ما يلي:

- ضمان استفادة المشاريع الاستثمارية، من أراضي تابعة للأملاك الخاصة للدولة:

-تستفيد من الإعفاء إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي المتعلقة:

- بالمساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.
- بالسلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية.

كما يستفيد من ضمان تحويل:

- رأسمال المستثمر (في شكل حصص من رأسمال) والعائدات الناجمة عنه، بشرط أن تساوي قيمتها أو تفوق الحدود الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع[1].

كما تتضمن الضمانات المقدمة للمستثمرين حق الطعن في حالة ما تلقوا صعوبات بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر، يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم و يمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، و يجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشرة يوماً التي تلي تاريخ التبليغ بقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة خمسة عشرة يوماً ابتداءاً من تاريخ إخطارها، وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد، و يكون لقرارها الحجة أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن[2].

ثانياً: تحليل بيئة أداء الاعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر

من أجل القيام بتحليل بيئة الاعمال في الجزائر، يتوجب معرفة الدافع وراء توجه الشركات الأجنبية للاستثمار في الجزائر ومعرفة كذلك السبب الذي يدفع المستثمرين الأجانب تجنب الاستثمار في الجزائر، ولهذه الأسباب يتم التطرق إلى أهم الدوافع.

1- دوافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

تشتمل دوافع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على بعض الأساسيات التي يمكن للمستثمر من خلالها اختيار الاستثمار لتحقيق الأرباح وتذليل تكاليف المشاريع داخل الجزائر، ويمكن التطرق في هذا الشأن إلى أهم النقاط التي تسمح باجتذاب المستثمرين أو تجنبهم للاستثمار في الجزائر:

---

[1] – الموقع الرسمي لوزارة الصناعة: الضمانات المقدمة للمستثمر:
https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ ، تاريخ الزيارة 2021/12/12 على الساعة 17:00.

[2] – المادة 07 مكرر من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.

أ – نقاط قوة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر هي:

- تمتلك الجزائر مقومات هائلة تتمثل أهمها في: المساحة التي تقدر بـ **2.381.741** كم^2، والساحل الذي يمتد على طول **998** كم، وتوفرها على أهم المصادر الطبيعية التي تغذي اقتصاديات الدول كالبترول، الغاز الطبيعي، الحديد الخام، الفوسفات، اليورانيوم، والرصاص والزنك[1].
- انخفاض تكاليف مدخلات الطاقة (الغاز والوقود والكهرباء).
- توفر احتياطي السيولة بشكل كبير يقلل من تعرضها لتقلبات الأسعار.
- أسعار السلع والمواد الأولية متباينة تتيح خيارات كثيرة للمستثمرين الأجانب والمحليين.
- إمكانات كبيرة من حيث الطاقات المتجددة والسياحة.
- توفر على قوة عاملة ماهرة ورخيصة.
- القيام بالإصلاحات المتجددة والمستمرة تهدف دائماً إلى تحسين المناخ وتشجيع الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات مختلفة تتلاءم ورضا الطرفين.
- القيام بسن قوانين تنظيمية تتضمن حوافز وامتيازات جبائية طويلة المدى على أساس فترة انجاز المشاريع مقدمة للمستثمرين لتشجيع الاستثمار.
- الموقع الجغرافي للجزائر وقربها من أوروبا، واجهتها الجغرافية بين أوروبا وأفريقيا وداخل المغرب العربي[2].
- **ب– نقاط ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي:**
- بطء الإدارة وتضخم القطاع العام.
- مناخ عمل غير ملائم لبعض أنشطة الاعمال وفقًا لوكالات التصنيف الدولية.
- اعتماد الاقتصاد على الهيدروكربونات مما يؤدي إلى الاعتماد على استيراد البضائع المجهزة.
- عدم كفاية تنمية السوق الجهوية مما يحد من جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب.
- تعقيد التشريعات، لا سيما الضرائب، وعدم اليقين في تفسير عقود معينة بغرض الوصول إلى الأراضي الصناعية.

---

[1] – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 118.

[2]– Rapport BNPParibas Trade Development، Les investissements en Algérie - TRADE Solutions ,2019, P 02.

- ارتفاع معدل بطالة الشباب غير المؤهلين.
- عدم الاستقرار الجيو سياسي إقليمي متدهور (ليبيا، مالي، توترات مع المغرب)[1].

جـ – الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الوصية لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي:

حيث تم وضع إجراءات مختلفة لاجتذاب المستثمرين الأجانب والمحليين، بما في ذلك تخفيض ضرائب الشركات على الاستثمارات في مناطق جغرافية معينة، وخفض في اشتراكات الاجتماعية للعمال.

بالإضافة إلى ذلك تم وضع برامج تدريبة وتكوينية للشباب بغرض تأهيلهم للاكتساب خبرات المعينة وإيجاد مكان عمل في الشركات الأجنبية، ومنح العقاري الاستثمار للمستثمرين بالاتفاق المتبادل (مما يجعل من الممكن الاستفادة نفس حقوق المالك)؛ والإعفاءات الضريبية لمشاريع التصدير خلال فترة إنجار المشروع، بالإضافة إلى وضع أجهزة استشارية مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

سعت السلطات الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التي من المحتمل أن تخلق فرص عمل وتقليل واردات السلع المصنعة. عدة قطاعات تخضع لحوافز ضريبية للمستثمرين المحليين والأجانب، بما في ذلك صناعة السيارات والطاقة المتجددة.

ومع ذلك تم إصدار تعليمات رئاسية منذ عام **2008** لتقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي، تنص على أن أي مشروع استثماري جديد في الجزائر يجب أن تكون غالبية رأس المال (أي **51٪**) مملوكة من قبل شركاء محليين. إلى أن الازمة النفطية عام **2014** وإنهيار أسعار المحروقات أحدثت تغييراً جدرياً في التعليمات الصادرة من السلطات الوصية فيما يتعلق برفع القيود لإجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ومن خلال تعديل قاعدة **49/51** بالنسبة للقطاعات غير الاستراتيجية[2]. بالإضافة إلى ذلك، أتبعت السلطات الجزائرية الوصية سياسات حمائية (حصص الاستيراد التي تستهدف فئات متعددة من المنتجات) بغرض تطوير اندماجها في التجارة الدولية.

---

[1] - Rapport BNPParibas Trade Développent, Ibid., P118.

[2] – عمار لشموت، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.... الأسباب والحلول؟ https://ultraalgeria.ultrasawt.com ، الجزائر ULTRA، 2022/01/17 ، زيارة الموقع 2022/01/23 ، على الساعة 17 :15.

2- تحليل تطور مؤشر سهولة أداء الاعمال وترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة

تم إستحداث مؤشر سهولة أداء الاعمال كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الاعمال التي تصدر سنوياً عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، يعمل هذا المؤشر على قياس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، بغرض وضع قواعد للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الاعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، هذا الأخير تأخذ به الدول المعنية لمعالجة العقبات الإجرائية بهدف تحسين مناخها الاستثماري.

يرتكز المؤشر المركب في نتائجه على متوسط عشرة مؤشرات فرعية تُكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الاعمال؛ ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما أنخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الاعمال في اقتصاد إي دولة والعكس صحيح[1].

الجدول رقم (3-1): المؤشر المركب لسهولة أداء الاعمال للجزائر

السنوات	سهولة أداء الاعمال الترتيب عالميا (عدد الدول)	نسبة (%) الترتيب العالمي	سهولة أداء الاعمال الترتيب عربياً	نسبة (%) الترتيب العربي
2005	128(155)	83	5	23
2006	116(175)	66	10	45
2007	116(175)	66	10	45
2008	125(178)	70	10	45
2010	136(183)	74	14	64
2011	143(183)	78	16	73
2012	148(183)	81	16	73
2014	147(188)	78	14	64
2015	154(188)	82	14	64

[1] – نشرة ضمتن الاستثمار، مؤشرات سهولة أداء الاعمال وإمكانية الحصول على رأس المال والقدرة على الابداع والحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية والشفافية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، العدد23-العدد الفصلي الرابع 2005، ص 21.

2019	(190)157	83	15	68
2020	(190)157	83	15	68

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات متفرقة (2005-2020)
- نشرة ضمان الاستثمار الفصلية، سنوات متفرقة (2005-2020)
- تحتسب نسب الترتيب عربياً بناءاً على تغطية المؤشر لـ 22 دولة عربية خلال الفترة (2005-2020)

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر شهد تذبذباً مستمراً في الترتيب العالمي والعربي لمؤشر سهولة أداء الاعمال المركب وهذا بسبب الإصلاحات الجزئية غير الشاملة؛ والتي تمس فقط قطاعات فرعية بغرض تحسين مناخ الاستثماري عند وجود فجوة اقتصادية بين ما يتطلبه المستثمر وما توفره السلطات الوصية.

فقد شهدت الجزائر تحسناً عالمياً في سهولة بيئة أداء الاعمال المركب في سنتي **2006-2007**؛ حيث حققت الجزائر أقل نسبة **66%**، وابتعدت عن آخر ترتيب عالمي بـ **59** مركز مقارنة بسنة **2020** التي ابتعدت فيها بـ **33** مركز وبنسبة. أما عربياً فشهدت كذلك الجزائر تحسن في الترتيب عام **2005** حيث حققت نسبة **23%**، وابتعدت عن آخر ترتيب عربي بـ **17** مركز مقارنة بسنة **2020** التي ابتعدت فيها بـ **07** مراكز وبنسبة مئوية **68 %**.

يتم التطرق إلى ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية الرئيسية من خلال استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة 2006-2020 عالمياً

الوحدة: (يوم)

ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2006-2020 عالمياً												
السنوات	تأسيس المشروع	بدء النشاط التجاري	إستخراج تراخيص البناء	توظيف العمالة	الحصول على الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تصفية النشاط وغلق المشروع
2006	120		117	93		152	117	60	169	109	61	41
2008	131		108	118		156	115	64	157	114	117	45
2010	147		111	118		169	135	57	167	122	124	51
2011	150		113	122		165	138	59	168	124	127	51
2012	153		118	164		167	150	79	164	127	122	59
2015	-	141	127	147		157	171	132	176	131	120	97
2019	-	150	117		96	165	180	179	156	173	112	**77**
2020	-	152 (15*)	121 (14*)	-	102	165 (21*)	181	179 (20*)	158 (18*)	172 (18*)	113 (10*)	81 (6*)

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنوات متفرقة (2006-2020)
- نشرات ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنوات متفرقة (2006-2020)

يتم التطرق لتحليل لبيئة أداء الاعمال في الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية العشرة، يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أحسن سنة تحصلت فيها الجزائر على أحسن ترتيب عالمياً هي سنة **2006**.

أما أحسن مؤشر من حيث الترتيب العالمي هو *تصفية النشاط وغلق المشروع *وهذا في نظر الباحث راجع لكثرة المخالفات والمنازعات مع المستثمر الأجنبي، وقد يكون بسبب إخلال في العقد فيما يخص حجم العمالة المحلية المطلوبة توظيفها، اوبسبب عدم حيازة بعض العمال الأجانب على جوازات الدخول والعمل في الشركات الاجنبية في الأراضي الجزائري وأنه حتى في ترتيب العربي احتلت المرتبة **6** في هذا المؤشر لعام **2020**، تليه في متوسط الترتيب العالمي للمؤشرات: حماية المستثمرين، سرعة تنفيذ العقود وتوظيف العمالة. في حين تبقى الجزائر في المؤشرات الأخرى بعيدة كل البعد عن تحسين بيئة أداء الاعمال ومناخ الاستثمار.

3- تطور مؤشر ضمان لجاذبيه الاستثمار ومكوناته (2013-2019)

يعكس مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مدى فعالية أداء عناصر مكوناته الرئيسية؛ والمتمثل في: مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، وهذا من خلال الاصلاحات التي تتبنها السلطات الجزائرية الوصية عند وضع الأطر التنظيمية والاطر المؤسساتية بغرض لتحسين مناخ بعض القطاعات الضرورية، مع مراعاة مصلحة الطرفين وإكتساب ثقة المستثمر الأجنبي.

الجدول رقم(3-3): أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ومكوناته **(2013-2019)**

البيان / السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار [1]	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33
مجموعة المتطلبات الأساسية (*)	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات المتعددة الجنسيات (*)	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية (*)	6.0	15.0	18.6	19.4	18	18	18

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنوات متفرقة (2013-2019)

- تم استحداث بيانات الجدول المذكور أعلاه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إبتداءاً من التقرير الصادر في عامي 2012-2013.
- (*) يتم التطرق لمكونات الأساسية للمجموعات الثلاث الرئيسية في **الملحق رقم (3-1)** الخاص بـ مؤشر جاذبية لضمان الاستثمار

[1] - يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على انه مقدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية الأكثر نجاعة في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات رؤوس الأموال وخبرات ومبتكرين في مختلف الميادين، بالإضافة الى أن الادبيات الاقتصادية توضح أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي تستند على ثلاث مجموعات رئيسية من المحددات. حيث تتألف كل مجموعة من المكونات الأساسية (يُعبر عنها من خلال المؤشرات الفرعية). **المرجع:** تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 26.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري استطاع التعافي من أثار الازمة المالية العالمية واثارة الثورات العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر نتيجة الإصلاحات وإجراءات رفع التقييد عن بعض المشاريع الاستثمارية. وهو ما يؤكده إتجاه مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى الارتفاع إبتداءاً من عام **2013**، معتمداً على تحسين مكونات مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من الاعتماد على مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.

ثالثاً: تحليل تطور تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومصادرها إلى الجزائر خلال (2005-2020)

تبنت الجزائر سياسة الاستثمار في المشروعات التنموية والتوجه له بدلاً عن الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، إلا أن هذا التوجه تخللته مجموعة من التغيرات والتحديات الاقتصادية المرتبطة بمتطلبات التنمية القطاعية والتوسع الجغرافي للمعاملات الاقتصادية في الجزائر، هذه الاهتمامات تطلبت السير في الاتجاه الصحيح وبسرعة اللازمة لمواكبة اقتصادات المتقدمة، وبإستمرار في إحداث تغيرات تتماشى وإجتذاب المستثمرين الأجانب بهدف تحقيق مستويات مناسبة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

يمكن تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وارصدته من خلال البيانات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): تطور تدفقات وارصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول العربية والجزائر **(2005-2020)**

الوحدة: (مليون دولار، %)

البيان / السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية	معدل النمو الوارد IDE في الدول العربية (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	معدل النمو الوارد IDE الى الجزائر (%)	الأهمية النسبية (%) (حصة الجزائر)	IDEارصدة الواردة إلى العربية	IDEارصدة الواردة إلى الجزائر
2005	46938.3	85.8	1 145.3	29.9	2.4	212445.3	8 222.0
2006	70043.4	49.2	1 888.2	64.9	2.7	285735.6	10 110.2

2007	80298.7	14.6	1 743.3	−7.7	2.2	370960.2	11 853.5
2008	88506.2	10.2	2 631.7	51.0	3.0	462310.0	14 485.2
2009	78296.9	−11.5	2 753.8	4.6	3.5	539931.4	17 239.0
2010	70094.3	−10.5	2 301.2	−16.4	3.3	608376.3	19 540.2
2011	44990.5	−35.8	2 580.6	12.1	5.7	649120.1	22 120.8
2012	52729.5	17.2	1 499.4	−41.9	2.8	699400.6	23 620.3
2013	41310.3	−21.7	1 696.9	13.2	4.1	740561.3	25 317.1
2014	31 589.3	−23.5	1 506.7	−11.2	4.8	768483.3	26 823.9
2015	25500.0	−19.3	− 584.5	−138.8	−2.3	791556.9	26 239.3
2016	32974.1	29.3	1 636.3	179.9	5.0	826754.8	27 875.6
2017	31288.0	−5.1	1 232.3	−24.7	3.9	860657.9	29 108.0
2018	33883.8	8.3	1466	19.0	4.3	892485.0	30 574.1
2019	34664.1	2.3	1382	−5.7	4.0	912325.0	31 956.0
2020	40466	16.7	1125	−18.6	2.8	908576.0	330 786.0

المصدر: – من إعداد الباحث بناءاً على:

- UNCTAD, INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY, World Investment report, Geneva, 202, PP248 -252.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، سنوات متفرقة (من عام 2005 إلى 2020).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2021، الكويت، 2021، ص 49.

يُلاحظ من الجدول أعلاه **أن** تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر شهدت تذبذباً خلال الفترة **(2005–2014)** حيث انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر متأثراً بالازمة المالية العالمية (ازمة الرهون العقارية)، والتي أتضحت معالمها وتأثيرها على دول العالم كله، ومن بينها الجزائر بسبب ضيق الأسواق المالية والنقدية وعدم إنفتاحها على العالم الخارجي إلا بشكل ضئيل جداً؛ ونتيجة لذلك تمثل هذا الانخفاض بنسبة **16.4%** في سنة **2010** ليصل إلى **2301.2** مليون دولار بعدما كان يقدر بـ **2753.8** مليون دولار.

وفي نفس السياق لم ينتعش تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة طويلة ليشهد بعد ذلك تراجعاً حاداً بنسبة **138.8%** من **1506.7** مليون دولار سنة **2014** إلى **(584.5–)** مليون

دولار سنة **2015**، وهذا بسبب تسجيل الجزائر سحب الاستثمارات من طرف المتعاملين الاقتصاديين الأجانب في عام **2015** بعد الصدمة النفطية في عام **2014**، والمتمثلة في إنهيار أسعار النفط وبالتالي تراجع الاستثمارات في مجال المحروقات[1].

إبتداءاً من عام **2016** بدأ تدفق الاستثمارات الأجنبية يتعافى ليشهد تطوراً كبيراً؛ حيث أرتفعت قيمته بنسبة **179.9%** لتصل مبلغ قدره **1636.3** مليون دولار عما كانت عنه في عام **2015**، وهذا بفضل الإصلاحات الجزئية التي تبنت الجزائر بعد التراجع الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أنه منذ عام **2016** بدأ تدفق الاستثمارات الأجنبية في تذبذب مستمر إلى غاية عام **2020** حيث بلغت اقل قيمة لها بـ **1125** مليون دولار عما كانت علية في عام **2016**، وكانت السلطات الجزائرية تترقب انتعاش كبير في الاستثمارات الأجنبية إلا أن الأزمة الصحية كوفيد- **19** (أنتشار فيروس كورونا) التي اصابت العالم على غرار الجزائر وبالإضافة إلى ذلك الاحتجاجات الشعبية في عام **2019**، والتي شكلت نوع من اللإستقرار السياسي، وهذا ما عزز إنخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر نحو الجزائر بنسبة **18.6%** عما كانت عليه عام **2019** حيث بلغت **1382** مليون دولار.

كما أن أكبر حصة حصلت عليها الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لأجمالي التدفقات للدول العربية هي في عام **2013** و**2014** بنسبة **5.7%** و**4.8%** على التوالي، وهذا راجع لإستحواذ الجزائر على نصيب أكبر من التدفقات نتيجة عدم إستقرار السياسي والاقتصادي لبعض الدول العربية بسبب ثوارات الربيع العربي التي حدثت بدول الجوار إبتداءاً بثورة التونسية مطلع عام **2011** ومروراً بالثورة المصرية ووصولاً للثورة الليبية.

إلى جانب ذلك، شهدت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر إرتفاعاً ملحوظ ومستمر منذ سنة **2005** إلى غاية **2020** من قيمة **8222.0** مليون دولار إلى **330786.0** مليون دولار على التوالي.

ومثلت ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر ما نسبة **3.9%** في عام **2005** وصولاً إلى **36.4%** في عام **2020** من إجمالي ارصدة التدفقات نحو البلدان العربية

[1] – عمار لشموت، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.... الأسباب والحلول؟ المرجع السايق الذكر.

التي بلغت **212445.3** مليون دولار و**908576.0** مليون دولار على التوالي حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه.

رابعاً – التوزيع الجغرافي والقطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

يصاحب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر نفاذ بعض الشركات الأجنبية للسوق الجزائرية من خلال اتفاقيات إقليمية مبرمة بين الجزائر وغيرها من الدول الأجنبية.

1-التوزيع الجغرافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الجزائر

يعكس الجدول الموالي اهم الجهات المصاحبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.

الجدول رقم (3-5): مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة **(2003-2019)**

البيان	عدد الشركات		عدد المشاريع		التكلفة بالمليون دولار		الأهمية النسبية %	
السنوات / الإقليم	2003-2015	2015-2019	2003-2015	2015-2019	2003-2015	2015-2019	2003-2015	2015-2019
الدول الأوربية	140	29	180	31	29185	3897	42.89	18.51
الدول العربية	68	4	82	4	24122	2220	35.45	10.54
الدول الاسيوية	28	11	31	19	8684	13363	12.76	63.46
الدول الامريكية	41	*	44	*	5277	*	7.76	*
الدول الافريقية	1	*	1	*	350	*	0.51	*
دول الأخرى	28	108	37	134	422	1576	0.62	7.48
الإجمالي	**306**	**152**	**375**	**188**	**68040**	**21056**	**100**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

–نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 33 العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015، ص15.

– نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020، ص18.

– (*) تعبر عن أن هذه القيم تدخل ضمن قيم الدول الأخرى خلال الفترة 2015–2019.

بغرض تنسيق التحليل الاقتصادي المتعلق بالتوزيع الجغرافي لمعرفة مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، ولمعرفة أهم الشركات المستثمرة التي ساهمت بشكل كبير في ترتيب أقاليم الدول المستثمرة في الجزائر؛ يتم عرض أهم **05** شركات مستثمرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6): أهم **05** شركات مستثمرة في الجزائر

خلال الفترة (**2003–2019**)

الترتيب	البيان / الشركة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية (%)	البيان / الشركة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية (%)
		2003 -2015				2015 -2019		
01	شركة الإمارات الدولية للاستثمار	1	5000	7.35	مؤسسة الصين الدولية للاستثمار الاستئماني (CITIC. G)	1	6000	28.50
02	شركة فيتنام للنفط والغاز (بترو فيتنام)	2	4743	6.97	شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC)	1	3300	15.67
03	ريبسول سوسيداد أنونيما (S.A) (إسبانيا)	2	3565	5.24	إندوراما(سنغافورة)	3	3151	14.96
04	Jelmoli holding AG (سويسرا)	5	3539	5.20	شركة توتال (فرنسا)	2	1929	9.16

05	شركة توتال (فرنسا)	3	3465	5.09	المؤسسة المصرية العامة للبترول	1	1404	6.67
	شركات أخرى	362	47728	70.15	شركات أخرى	180	5272	25.04
	الإجمالي	375	68040	100	الإجمالي	188	21056	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020، ص.18.

من خلال الجدولين أعلاه يُلاحظ ان الدول الأوروبية حلت في المرتبة الأولى وهي تعتبر أهم الدول المستثمرة في الجزائر حيث أستحوذت على اجمالي المشاريع المسجلة وحققت نسبة **48%** خلال الفترة **2003-2015**، وكان لـ إسبانيا وحدها النصيب الأكبر قيمة **7860** مليون دولار إي بنسبة **26.9%** من حيث التكلفة الاجمالية للدول الاوربية، وبفضل شركة ريبسول سوسيداد أنونيما (S.A) الاسبانية التي بلغت قيمة استثمارها في الجزائر **3565** مليون دولار إي مانسبته **45.35%** من اجمالي الاستثمارات الاسبانية حسب الملحق رقم **(02)**. بينما حلت فرنسا في المرتبة الأولى خلال الفترة **2015-2019** بقيمة **2266** مليون دولار إي بنسبة **58.15%**، وهذا بفضل شركة توتال الفرنسية التي بلغت قيمة استثمارها **1929** مليون دولار إي ما أهميته النسبية **85.13%** من إجمالي الاستثمارات الفرنسية حسب الملحق رقم **(3-2)**، وبالنسبة لتكلفة المشاريع فقد حققت الدول الاوربية **29185** مليون دولار بما أهميته النسبية **42.89%** خلال الفترة **2003-2015 و18.51%** خلال الفترة **2015-2019**.

ويعزي الباحث هذا الاستحواذ على المشاريع الاستثمارية للدول الاوربية التقارب الجغرافي والخبرات والتكنولوجيا المتقدمة التي تتوفر عليها بعض الشركات الأوروبية، والتي تستهدف الصناعات الأساسية في بعض القطاعات الضرورية لرفع معدل النمو في الاقتصاد الجزائر.

حلت الدول العربية المستثمرة في الجزائر المرتبة الثانية بنسبة **35.45%** و **10.54%** خلال الفترات **(2003-2015)** و**(2015-2019)** من اجمالي التكلفة الاستثمارية في الجزائر، حيث أحتلت الامارات المرتبة الاولى من حيث التكلفة بنسبة **63.35%** بفضل شركة

الإمارات الدولية للاستثمار التي بلغ استثمارها **5000** مليون دولار إي ما أهميته النسبية **32.72%** من إجمالي استثمارات الإماراتية حسب الملحق رقم **(02)**، ومصر حلت في المرتبة الثانية بنسبة **17.32%** خلال الفترة **(2003-2015)**، إلا إن مصر خلال الفترة **(2015- 2019)** تقدمت من حيث الترتيب وحلت في المرتبة الأولى بين الدول العربية من تكلفة المشاريع الاستثمارية في الجزائر حيث بلغت حصتها **69.95%** بقيمة **1553** مليون دولار وهذا بفضل المؤسسة المصرية العامة للبترول التي بلغ استثمارها **1404** مليون دولار إي مانسبته **63.24%** من اجمالي الاستثمارات المصرية في الجزائر حسب الملحق رقم **(03)**؛ لتحل قطر في نفس الفترة المرتبة الثانية بتكلفة استثمارية في الجزائر تقدر بـ **666** مليون دولار ما نسبته **30%**.

أما الدول الاسيوية فقد احتلت المرتبة الثالثة رغم تمركز واستثمار بعض دول منها بشكل دئم في بعض القطاعات ذات المزايا النسبية وقليلة التكاليف، واحتلت فيتنام المرتبة الأولى بحصة **6.97%** إي بقيمة **4743** مليون دولار من اجمالي التكلفة الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة **(2003-2015)** وهذا بفضل شركة فيتنام للنفط والغاز (بتر وفيتنام)، وفي نفس السياق لم تستطيع فيتنام الحفاظ على حصتها خلال الفترة **(2015-2019)** حيث حلت هونج كونج في المرتبة بتكلفة قدرها **6000** مليون دولار إي بنسبة **28.5%** من اجمالي التكلفة الاستثمارية بفضل مؤسسة الصين الدولية للاستثمار الاستئماني (CITIC.G)، في حين تبقى تدفقات الدول الامريكية بكل نواحيها تحتل المرتبة الرابعة حيث لا تتعدى مساهمتها النسبية في الاستثمارات الأجنبية نسبة **7.76%** خلال الفترة **(2003-2015)**، وضئيلة جداً خلال الفترة **(2015-2019)**، ونفس الشيْ بالنسبة للدول الافريقية حيث تتواجد في المرتبة الخامسة بفضل استثمارات جنوب افريقيا خلال الفترة **(2003—2015)** بنسبة **0.51%** من أجمالي التكلفة الاستثمارية، وضئيلة جداً خلال الفترة **(2015-2019)**.

2- التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

تتضح معالم القطاعات المساهمة في ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-7): التوزيع القطاعي لأهم **10** مشاريع استثمارية في الجزائر خلال الفترة **(2003-2019)**

الترتيب	القطاع/ البيان	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	القطاع/ البيان	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية %
		2003-2015			**2015-2019**	
01	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	19130	28.12	المواد الكيميائية	7931	37.67
02	المعادن	14371	21.12	النقل والتخزين	3362	15.97
03	العقارات	13343	19.61	المعادن	3150	14.96
04	المواد الكيميائية	7294	10.72	الفحم والنفط والغاز	1726	8.20
05	الفنادق والسياحة	2678	3.94	المعدات الاصلية للسيارات	1410	6.70
06	البناء ومواد البناء	2238	3.29	المعادن	813	3.86
07	خدمات الاعمال	1599	2.35	العقارات	669	3.18
08	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	1252	1.84	مواد البناء	579	2.75
09	المنسوجات	997	1.47	المطاط	249	1.18
10	التخزين	858	1.26	الفنادق والسياحة	202	0.96
	قطاعات أخرى	4280	6.29	قطاعات أخرى	965	4.58
	الإجمالي	68040	100	الإجمالي	21056	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد 33 العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015، ص15.

-نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثماروإئتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020، ص18.

من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ أن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي حل في الصدارة من حيث القطاعات التي شهدت انتعاشاً استثمارياً في الجزائر خلال الفترة **(2003-2015)** بحجم إستثمار قدره **19130** مليون دولار بما أهميته النسبية **28.12%** من إجمالي القطاعات التي تم الاستثمار بها، إلا أن قطاع المعادن والعقارات والمواد الكيمياوية حلت بالمرتبة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي بنسبة **21.12%**، **19.61%**، **10.72%** على التوالي.

أما خلال الفترة **(2015-2019)** فقد ارتفع ترتيب المواد الكيمياوية حيث حلت في المرتبة الأولى بحجم استثماري يقدر بـ **7931** مليون دولار إي ما أهميته النسبية **37.67%** بعد تراجع الاستثمار في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي الذي حل في المرتبة الرابعة بتكلفة استثمارية قُدرت بـ**. 1726** مليون دولار إي ما أهميته النسبية **8.20%.**

المبحث الثاني

تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

يقتضي تحليل تطور سوق العمل التطرق في البداية إلى عاملين أساسين وهما: تشمل الأولى – التوجهات الديمغرافية للسكان، حيث يتعلق الامر بتحليل تطور عدد السكان، وهيكلة السكان حسب السن والجنس والنمو الطبيعي للسكان، والثانية تشمل جانب عرض العمل والطلب عليه، بالإضافة الى الأجهزة التي تنظم سير النشاط داخل سوق العمل.

أولاً : أجهزة ضبط سياسة سوق العمل في الجزائر

1- اللجنة الوطنية لترقية الشغل:

تم إنشاء هذه اللجنة بموجب مرسوم تنفيذي رقم **10- 101** المؤرخ في **13** ربيع الثاني عام **1431** الموافق لـ **29** مارس سنة **2010**، حيث تعتبر جهاز استشاري للتشاور حول كل المسائل المرتبطة بالتشغيل.

ومن مهامها إبداء الآراء والاقتراحات والتوصيات لاسيما في مجال[1]:

– الاعمال والمخططات والبرامج المتعلقة بترقية التشغيل والمحافظة عليه.

[1] – المادة 05 من المرسوم التنفيذي 10-101 المؤرخ في 29 مارس 2010، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد21، الصادرة بتاريخ 2010/03/31، ص 05.

–متابعة تنفيذ التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة بالعلاقة مع القطاعات المعنية

– ضبط سوق العمل لاسيما تطوير التأهيلات والمعادلة بين التكوين والتشغيل.

–إعداد قائمة المهن والحرف أو التأهيلات وتحليل تطورها وتحيينها.

–تقييم البرامج القطاعية الهادفة إلى ترقية التشغيل

– تحديد معايير تطور سوق العمل

–تقديم الدراسات والتقييم الدوري على المستوى الكمي والنوعي حول تنفيذ مختلف محاور مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة

–تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل والبطالة على المستوى الوطني والجهوي، والمحلي، ومعالجتها، ونشرها.

– تقديم الدراسات والتحاليل المتعلقة بظاهرة العمل غير المنظم.

–تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول سوق العمل، لاسيما المعلومات المتعلقة بإنشاء مناصب العمل في مختلف قطاعات النشاط وكذا تقلبات سوق العمل.

– توحيد مفاهيم سوق العمل ومنهجياته ومؤشراته وتقييم خلق مناصب الشغل

– تحليل الحصائل الاجمالية والقطاعية لليد العاملة وتقييمها[1].

كما تتوفر اللجنة الوطنية على لجان ولائية لترقية التشغيل تدعى في سياق الموضوع اللجنة الولائية

وتتضمن تشكيلة اللجنة الولائية التي يرأسها الوالي أو ممثله مايلي:

– الممثلين على المستوى المحلي للقطاعات الوزارية، الأعضاء في اللجنة الوطنية.

– المفتش الولائي للعمل

– رئيس الوكالة الولائية للتشغيل.

– مدير فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

– مدير وكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

– منسق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

---

[1] - المادة 05 من المرسوم التنفيذي 10–101 المؤرخ في 29 مارس 2010، مرجع سبق ذكره، ص05.

– ممثل (1) على المستوى المحلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار[1].

تستنبط اللجنة الولائية مهامها من المهام المخولة للجنة الوطنية، لاسيما ما يلي:

– تنفيذ التوجيهات والقرارات التي تتخذها اللجنة الوطنية.

– متابعة تنفيذ البرامج والاعمال التي تدخل في إطار ترقية التشغيل.

– إقتراح كل إجراء من شأنه تحسين البرامج العمومية لترقية التشغيل.

– تطوير المبادرات المحلية لترقية التشغيل مع الاخذ في الحسبان خصوصيات الولاية.

– جمع المعلومات والاحصائيات المرتبطة بالتشغيل[2].

2–الوكالة الوطنية للتشغيل:

إن تسيير سوق الشغل من مهام الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) عن طريق نشاط الوساطة الكلاسيكية في سوق العمل، حيث تعتبر:

الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تسيّر بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06–77 المؤرخ في 18 فيفري 2006. تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وهي موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

أ – هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل[3]:

–المديرية العامة:

يتمثل دور المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل في تطبيق العلاقات والاستشارات القانونية والمراقبة التقنية وجمع المعلومات حول سوق الشغل من خلال هياكلها الخارجية اين يتم معالجتها.

---

[1]- المادة 15 من المرسوم التنفيذي 10–101 المؤرخ في 29 مارس 2010، مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] – المادة 17، نفس المرجع السابق.

[3] - الصالون الوطني للتشغيل، الطبعة السابعة، الموقع الالكتروني:

https://anade.dz/salem2018/index.php/ar/2018-01-15-09-46-53/anem ،

تاريخ الزيارة: 02/17/ 2021 على الساعة 20:00.

-**الوكالات الجهوية للتشغيل:**

تعد همزة وصل بين المديرية العامة والهياكل الخارجية (وكالات ولائية، وكالات محلية)؛ ويمتد اختصاصها الإقليمي الى عدة ولايات، ومن أهدافها مايلي:

– ضمان التسيير اللامركزي للمناصب والموارد الموضوعة حسب سياسة تقاسم المسؤولية بين المديرية العامة والهياكل الخارجية

–توفير الدعم التقني والتسيير للوكالات الولائية والمحلية للتعامل مع المشاكل التي تطرأ يوميا لضمان فعالية الأداء والنشاط.

– **الوكالات الولائية للتشغيل:**

تعتبر الهيئة الاساسية المنظمة للوكالة الوطنية للتشغيل، حيث تقوم باستقبال المتعاملين معها سواء من طالبي العمل او المستخدمين وتتلخص **مهامها** فيما يلي:

• البحث عن عمل لكل شخص يطلب ذلك حسب مؤهلاته المطلوبة وهذا العمل من اختصاص "مصلحة طالبي العمل" المتكون من موظفين متخصصين تقع على عاتقهم مهمة التنصيب وتقديم المشورة والمعلومات والتوجيه .

• تنفيذ الأجهزة والبرامج الخاصة بالتشغيل على المستوى المحلي مع الشركات وهذا العمل يقدم من طرف مصلحة المستخدمين .

• تقديم الدعم التقني في المتابعة الإدارية : معالجة عروض العمل، استدعاء ومتابعة طالبي العمل .

• المساهمة في تنفيذ تشجيع سياسة التشغيل المقدمة من طرف الدولة.

-**الوكالات المحلية:**

تأتي الوكالات المحلية في المستوى الأخير في تنظيم هياكل الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تكون على مستوى الدوائر أو البلديات، تتخصص في البحث عن فرص العمل أينما كانت وتوجيه عروض العمل الى السكان المقيمين وتعتبر كمرافق للولاية تتميز بنسبة عالية من مشاركة القوة العاملة في البحث عن وظائف، إي أنها تلعب دور الوساطة المحلية لخلق مناصب عمل لعارضي العمل وطالبي اليد العاملة من ارباب العمل سوءاً المحليين أو الأجانب.

ب –مهام الوكالة الوطنية للتشغيل[1]:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل فيما يلي:

– تنظيم ومعرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي:

– وضع منظومة إعلامية تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة.

– القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة.

– القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها.

– تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييسها.

– جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي

– ضمان إستقبال طالبي العمل، وإعلامهم، وتوجيههم، وتنصيبهم.

– القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها.

– تنظيم المقاصة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

– تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل

– يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الإستفادة من تنصيب عن طريق الوكالات التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والاستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب.

ثانياً: تحليل تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر

تعتبر دراسة حجم السكان وتوجهاته لأي بلد ما، مصدر معلوماتي لمعرفة حجم الاعالة وعدد الفئة العمرية للشباب والفئة العمالية الناشطة داخل الاقتصاد وذلك حسب السن والجنس:

---

[1] – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية التشغيل. **الملحق رقم (3–3)**

1- تحليل تطور حجم السكان في الجزائر

اتسمت الفترة **2005-2020** بنمواً مضطرداً في عدد السكان، لينتقل خلال تلك الفترة إي **(16** سنة**)** من **33.149720** مليون نسمة عام **2005** إلى **43.851043** مليون نسمة عام **2020** إي بزيادة سكانية قدرها **10.701323** مليون نسمة إي بمعدل قدره **32.28%** عما كانت عليه عام **2005**، ويعزى الباحث هذه الزيادة إلى معدل الولادات المرتفع المسجل منذ **2015** و**2016** بمعدل **2.05%** من جهة، وإنخفاض الوفيات من جهة أخرى، وهذا راجع بالأساس الى تحسن الظروف الصحية في الجزائر، كما يلاحظ من الجدول ادناه أن حجم السكان الجزائري يفوق فيه تعداد الذكور تعداد الاناث بتزامن مع التطور المستمر في تعداد السكان.

الجدول رقم (3-8): تطور حجم ومعدل نمو السكان والقوة العاملة في الجزائر **(2005-2020)**

البيان / السنة	اجمالي تعداد السكان (PT)	الزيادة السكانية (% سنوياً) (TPT)	عدد السكان من الذكور (PM)	عدد السكان من إناث (PF)	اجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) (FT)	نمو القوة العاملة (% سنوياً) (TFT)	*معدل النشاط (% سنوياً) (TC)
2005	33149720	1.39	16766027	16383693	9975538	2.00	42.5
2006	33641007	1.47	17006259	16634748	10155998	1.81	42.2
2007	34166976	1.55	17263894	16903082	10324354	1.66	42.0
2008	34730604	1.64	17541178	17189426	10482036	1.53	41.7
2009	35333882	1.72	17840024	17493858	10629401	1.41	41.4
2010	35977451	1.81	18161360	17816091	10912087	2.66	41.7
2011	36661438	1.88	18505611	18155827	10675639	-2.17	40.2
2012	37383899	1.95	18871563	18512336	11356926	6.38	42.0
2013	38140135	2.00	19256116	18884019	11876807	4.58	43.2
2014	38923688	2.03	19654929	19268759	11489980	-3.26	41.2
2015	39728020	2.05	20063891	19664129	11813561	2.82	41.7
2016	40551398	2.05	20481901	20069497	12032169	1.85	41.9
2017	41389174	2.04	20906756	20482418	12184474	1.27	41.8
2018	42228415	2.01	21331993	20896422	12330675	1.20	41.8
2019	43053054	1.93	21749666	21303388	12500369	1.38	41.8

2020	43851043	1.84	22153808	21697235	12102616	-3.18	39.9

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجزائر في تاريخ:27 /2022/04 و16 /09/ 2022

(*) - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام – نتائج 2016-2018، نشرة رقم 49، 2021، الجزائر، ص 13.

كما يمكن ملاحظة التفاوت المتقارب بين تعداد السكان من الذكور والاناث تزامناً مع الزيادة المضطردة في اجمالي تعداد السكان من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-1): تطور حجم السكان والسكان حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (2005- 2020)

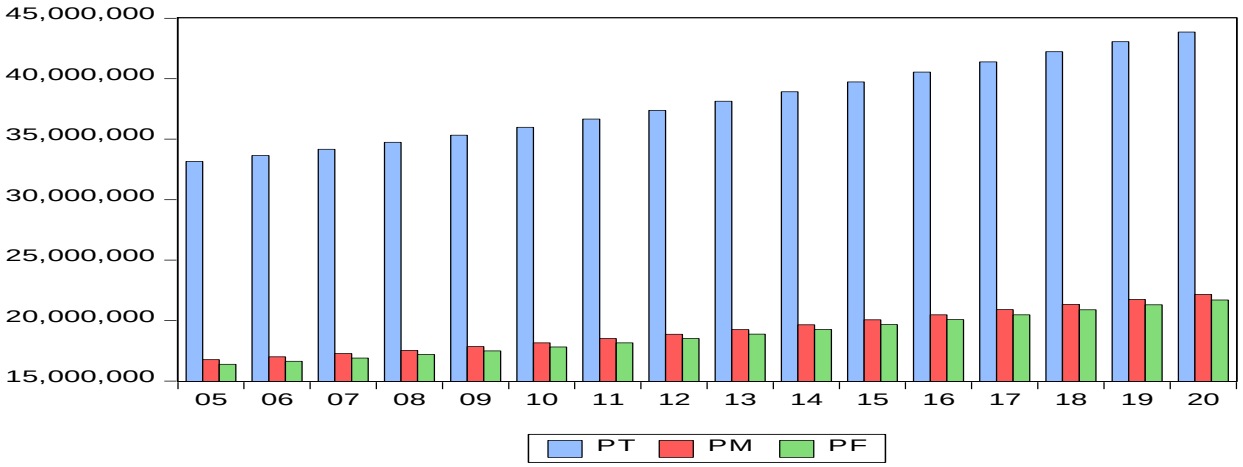

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-8)، وبإستخدام EVIEW 10.

2- تحليل تطور معدل نمو القوة العاملة ومعدل النشاط في الجزائر:

يشمل مفهوم القوة العاملة كل من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوة العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي[1].

1 - قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجزائر Metadata Indicators، الصف 60، الصادرة في تاريخ :16 /2022/09

يعبر معدل النشاط عن السكان الناشطين بالنسبة إلى السكان البالغين سن العمل[1]، إي سن **15** عاماً وما فوقها وهذا حسب المفهوم المكتب الدولي للشغل، ويمكن تعبير عنه بأنه معدل المشاركة في القوة العاملة وهو نسبة السكان الذين يبلغون عمر **15** عاماً فأكثر الناشطين اقتصادياً، بمعنى جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة[2]، ويعبر عنه من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{معدل النشاط (\%)} = \frac{\text{السكان الناشطين}}{\text{السكان البالغين سن العمل}} \times 100$$

من خلال المعادلة أعلاه يتضح أن معدل النشاط مرتبط ارتباطاً بالقوة العاملة سواءاً المشتغلة او المتعطلة عن النشاط كنسبة من السكان البالغين سن العمل أي 15 سنة فأكثر (حسب مفهوم منظمة العمل الدولية)، فمعدل النشاط يزداد [ازدياد عدد السكان الناشطون.

الشكل البياني رقم (3-2): تطور معدل نمو السكان ونمو القوة العاملة ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة **(2005-2020)**

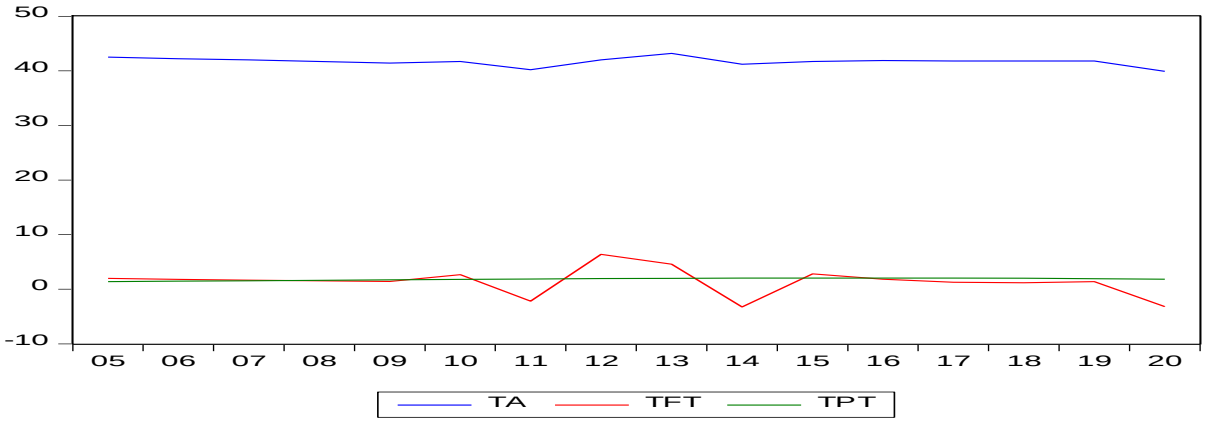

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-8)، وبإستخدام EVIEW 10.

من خلال الشكل البياني أعلاه يُلاحظ أن اجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون) وصل إلى أعلى مستوى له في عام **2012** حيث بلغ **11.356926** مليون نسمة بمعدل نمو **6.38%** عما كان

---

1 - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام – نتائج 2016-2018، نشرة رقم 49، 2021، الجزائر، ص 13.

2 – قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجزائر Metadata Indicators، الصف 286، الصادرة في تاريخ: 27/ 2022/04

عليه عام **2011** إي **10.675639** مليون نسمة. وحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه، إي أنه بدأ في تناقص إلى أن انخفض معدل نمو القوة العاملة إلى **(3.18%)** في عام **2020**، رغم استمرار الزيادة السكانية. ويلاحظ كذلك عدم تأثر مستويات النشاط عند مستويات الانخفاض الحاد في معدل نمو القوة العاملة في الأعوام **2011، 2014، 2020**، حيث انخفضت معدلات بـ **2.17%، 3.26%، 3.18%** على التوالي وهذا راجع لجمود عمليات التوظيف وسياسات التشغيل التي انتهجتها الدولة.

3- تحليل تطور معدل التشغيل، الشغل والبطالة في الجزائر

حسب الديوان الوطني للإحصائيات يمكن طرح المعادلات الخاصة بـ: معدل التشغيل والشغل والبطالة في الشكل التالي[1]:

$$\text{معدل التشغيل (TO)} \text{ Taux d'Occupation} = \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{إجمالي السكان}} \times 100$$

$$\text{معدل الشغل (TE)} \text{ Taux d'Emploi} = \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{السكان البالغين 15 سنة فأكثر}} \times 100$$

$$\text{معدل البطالة (TC)} \text{ Taux de Chômage} = \frac{\text{السكان البطالون}}{\text{السكان الناشطون}} \times 100$$

يمكن ترجمة هذه المعادلات في الجدول لفترة 2005-2020 كما يلي:

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام – نتائج 2014-2016، نشرة رقم 47، 2017، الجزائر، ص 14.

الجدول رقم (3-9): تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر **(2005-2020)**

السنة	نسبة التشغيل إلى السكان في المرحلة العمرية (+15 عاماً) فأكثر (EP)	معدل البطالة (% سنوياً) (TC)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان، الفئة العمرية 15-24، ذكور (%) (EM)	نسبة التشغيل إلى عدد السكان، الفئة العمرية 15-24، إناث (%) (EF)	نسبة المشاركة في قوة العمل، الإجمالي (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15 -64) (PF)	بطالة الذكور % من الذكور في القوة العاملة (CM)	بطالة إناث % من الاناث في القوة العاملة (CF)
2005	36.01	15.27	36.45	7.20	45.29	14.916	17.211
2006	37.05	12.27	39.25	7.24	45.2	11.723	15.198
2007	36.18	13.79	36.80	6.16	45.13	12.788	19.026
2008	36.97	11.33	37.79	5.80	45.08	10.098	17.613
2009	37.22	10.16	38.22	5.37	45.06	8.566	18.093
2010	37.56	9.96	37.78	5.60	45.32	8.104	19.085
2011	36.15	9.96	35.44	5.66	45.58	8.401	17.156
2012	37.39	10.97	33.58	5.38	45.88	9.576	17.018
2013	38.96	9.82	34.85	5.21	46.96	8.292	16.285
2014	36.95	10.21	32.17	4.68	44.78	8.961	15.581
2015	37.03	11.21	29.84	4.76	45.32	9.918	16.567
2016	37.60	10.20	31.31	4.34	45.86	8.175	18.239
2017	37.52	10.33	30.86	4.22	46.39	8.315	18.415
2018	37.45	10.42	30.48	4.12	46.41	8.413	18.52
2019	37.41	10.51	30.21	4.06	46.37	8.516	18.63
2020	34.87	12.55	26.52	3.30	--	10.427	21.45

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجزائر في تاريخ :2022 /09/16

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يمكن التطرق إلى مايلي:

أ- معدل تشغيل الشباب:

تحليل العلاقة بين نسبة التشغيل إلى عدد السكان، الفئة العمرية 15-24، ذكور وإناث

ب – إجمالي معدل مشاركة في القوة العاملة (كنسبة مئوية من السكان في الفئة العمرية 15 – 64) (EF):

حسب البنك الدولي يعتبر معدل المشاركة في القوة العاملة هو نسبة السكان في سن 15-64 عاماً فأكبر النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة.

ويمكن تحليل العلاقة بين معدل مشاركة في قوة العمل كنسبة مئوية من السكان في الشريحة العمرية 15-64 عاماً ونسبة التشغيل إلى السكان في المرحلة العمرية (+15 عاماً) فأكثر **(EP)** خلال الفترة 200-2020 من خلال الشكل الاتي حسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه.

الشكل البياني رقم (3-3): العلاقة بين معدل المشاركة في القوة العاملة إلى السكان الفئة العمرية **15-64** ومعدل التشغيل إلى السكان في سن **15** سنة فأكثر خلال الفترة **(2005-2019)**

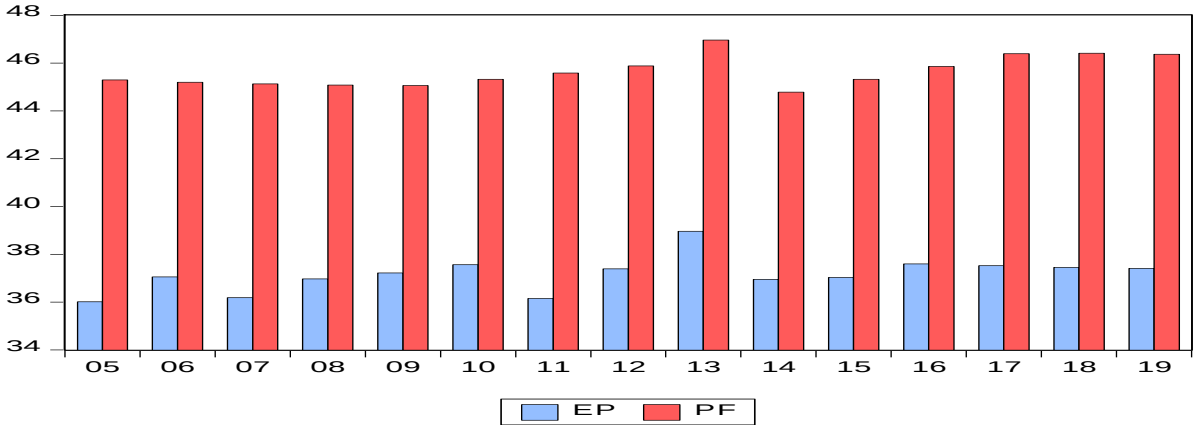

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (9-3)، وبإستخدام EVIEW 10

من خلال الشكل البياني اعلا يُلاحظ أنه من عام **2005** الى **2013** كان ارتفاع في معدل نمو المشاركة في القوة العاملة كنسبة من السكان في الشريحة العمرية **15-64** سنة وبلغ ذروته في عام **2013**، وهذا راجع لكون الاعالة الديموغرافية للأشخاص الذين أعمارهم فوق **65** سنة لا يدخلون ضمن القوة العاملة حسب منظمة العمل الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ ان معدل التشغيل إلى السكان في الفئة العمرية **15** سنة فأكثر خلال نفس الفترة متذبذب ليبلغ اعلى

نموأ له في سنة **2013** بفضل سياسة التشغيل في الجزائر التي مست القوة العاملة للفئة العمرية **15-64**. ويرجع دائماً انخفاض اجمالي معدل التشغيل الى السكان للفئة العمرية **15** سنة فأكثر إلى لوجود فئة عمرية **+65** سنة تدخل في عدد السكان فتؤثر في مقام المعادلة لحساب هذا المعدل. في حين تبقى العلاقة بين المعدلين من **2013** الى **2019** طردية.

جـ - معدل البطالة:

يتم تحليل معدل البطالة في هذا الإطار لمعرفة علاقته بمعدل بطالة الذكور(شباب) كنسبة من الذكور في القوة العاملة ومعدل بطالة اناث شابات) كنسبة من اناث في القوة العاملة في الفئة العمرية 15-24 سنة، ويمكن التفريغ البيانات الواردة في الجدول أعلاه في شكل بياني كمايلي:

الشكل البياني رقم (3-4): تطور بطالة الذكور وبطالة الاناث الفئة العمرية **15 - 24** سنة خلال الفترة **2005-2020**

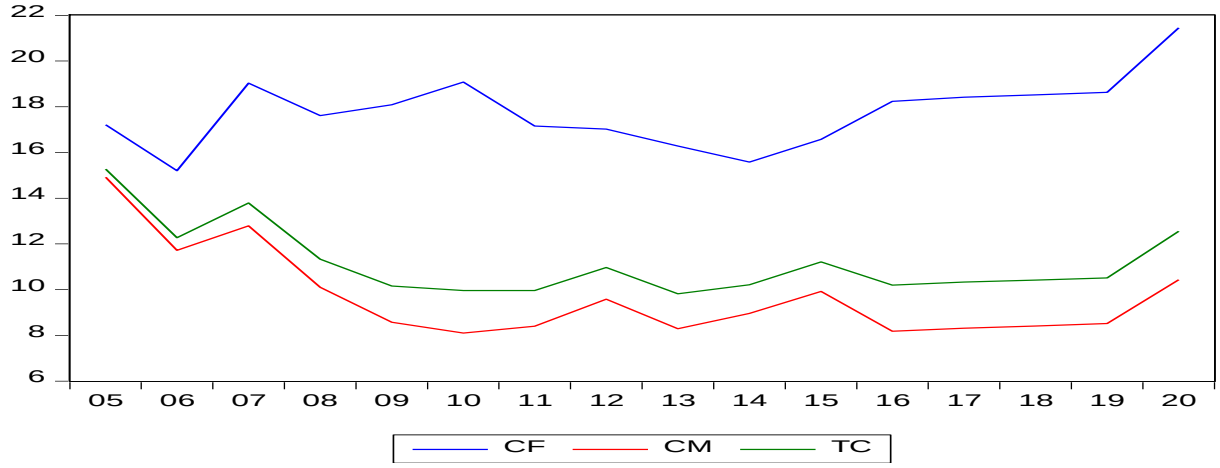

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-9)، وبإستخدام EVIEW 10

من خلال الشكل البياني أعلاه يُلاحظ أن اجمالي معدل البطالة شهد اعلى نسبة له سنة **2005** بما نسبته **15.27%** حيث ساهمت بطالة الاناث للفئة العمرية **15-24** سنة بشكل كبير في رفع معدل البطالة الإجمالي، وهذا راجع لكون وجود شابات ضمن القوة العاملة الجزائرية عاطلين عن العمل، إلا أن نمو السكاني وازدياد عدد المواليد من الاناث وارتفاع القوة العاملة من الاناث أدى رغم انخفاض معدلات البطالة اجمالية وبطالة الذكور للفئة العمر **15-24** سنة إلى ارتفاعها من سنة **2007** على **2020** في حين بقيت بطالة الشباب توازي مسار البطالة الاجمالية منذ عام **2005** الى غاية **2020** وهذا ما يعني أن نسبة تشغيل الشاب (الذكور) في الجزائر

تؤثر بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة، لكن ورغم ذلك بقيت معدلات البطالة ترتفع باستمرار سواء معدل البطالة الإجمالي او معدل البطالة النوعية.

ويُرجع الباحث ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها والتذبذب المستمر في الجزائر خلال الفترة **(2005 – 2020)** إلى تذبذب معدلات النمو الاقتصادي وتراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص العمل الكافية ، وإنخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص الناشئ بسبب تواضع بيئة الاعمال في الجزائر، وعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص ، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة ، رغم الجهود المبذولة في الجزائر في تلك الفترة لتخفيض مستوياتها ، راجع الى الضغوطات الديموغرافية الكبيرة على أسواق العمل ، حيث أدى ارتفاع معدلات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني المسجلة خلال تلك الفترة إلى زيادة قياسية في معدلات نمو القوى العاملة خاصة بين الإناث والتي لم تجد لها مكان ضمن الفئات العمالية .

د–تحليل تطور معدل نمو الإنتاجية العمل على المستوى الوطني

يعبر معدل نمو إنتاجية العمل عن معدل نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الحقيقي حيث يمكن تحليل علاقته بـ معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي[1]. والجدول يوضح تطور معدل نمو إنتاجية العمل في الجزائر

الجدول رقم (3–10): تطور معدل نمو إنتاجية العمل في الجزائر خلال الفترة (2001–2018)

السنة	*معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الكلي (PT)	السنة	*معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الكلي (PT)
2001	−2.97	**2010**	0.69
2002	1.24	**2011**	5.18
2003	1.90	**2012**	−1.70

[1] – إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 181.

-2.95	**2013**	-5.37	**2004**
7.76	**2014**	0.90	**2005**
2.00	**2015**	-3.52	**2006**
0.19	**2016**	3.51	**2007**
0.18	**2017**	-1.94	**2008**
-0.0005	**2018**	-1.12	**2009**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

– قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجزائر في تاريخ :2022 /09/16

(*): تم استخدام لحساب معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الكلي: نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2011) وإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الكلي طهرت في مستويات منخفضة لعدد من السنوات وكان الانخفاض الحاد لإنتاجية العمل الجزائر في عام **2004** بمعدل **5.37%** رغم ارتفاعها لعدد من السنوات حيث سجلت اعلى نسبة في سنة **2014** بما نسبته **7.76%** من اجمالي الناتج المحلي، وبناءاً على البيانات الواردة في الجدول أعلاه، يمكن اختصار في الشكل الموالي:

الشكل البياني رقم (3-5): تطور معدل نمو إنتاجية العمل على المستوى الكلي خلال الفترة **2001-2018**

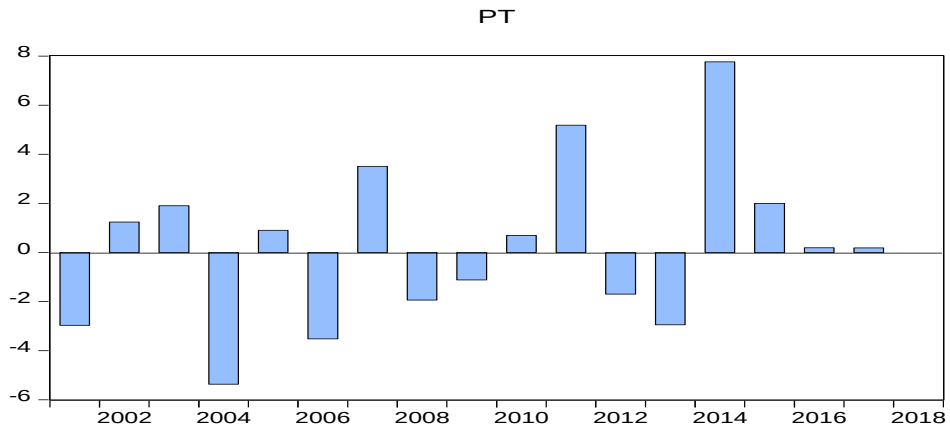

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-10)، وبإستخدام EVIEW 10

ثالثاً: محددات سوق العمل في الجزائر

من أبرز العوامل التي تؤثر في سوق العمل في الجزائر انتشار ظاهرة البطالة، وذلك نتيجة اختلال التوازن بين مناصب العمل المعروضة والطلب عليها من طرف المؤسسات.

1-عرض العمل والطلب عليه في الجزائر

يتم تحليل تطور عرض والطلب عليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-11): تطور عرض العمل والطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

السنة	عرض العمل LS	معدل نمو LS (%) (TLS)	الطلب على العمل LD	معدل نمو LD (%) (TLD)
2001	99913	-1.58	25662	4.60
2002	147914	48.04	31358	22.20
2003	234093	58.26	47057	50.06
2004	570736	143.81	73311	55.79
2005	401670	-29.62	86067	17.40
2006	590784	47.08	132117	53.50
2007	749678	26.90	168950	27.88
2008	1176156	56.89	213194	26.19
2009	963016	-18.12	235606	10.51
2010	1090963	13.29	234666	-0.40
2011	1647047	50.97	253605	8.07
2012	903134	-45.17	287110	13.21
2013	1136477	25.84	349179	21.62
2014	1198088	5.42	400734	14.76
2015	1005506	-16.07	441812	10.25
2016	1037095	3.14	465901	5.45

2017	1142669	10.18	452844	-2.80
2018	1456753	27.49	499450	10.29

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً:

-الديوان الوطني للإحصاء، نتائج بالأرقام، الشغل، سنوات متفرقة (2001-2020).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يُلاحظ أن معدل عرض العمل ارتفاع الى مستوى اقصى بما نسبته **143.81%** في عام 2004 مقابل **55.79%** فيما يخص الطلب على العمل من طرف المنشأة، إي وجود فائض في العمالة تحقق فجوة عمالية كبير قدرت بـ **497425** عامل، ويرجع ذلك الى الزيادة السكانية ونقص فرص التشغيل وارتفاع في عدد فئة الشباب الفئة العمرية **15-24** عام، إلا أن السياسة التي تبنتها السلطات لغرض الدفع بعجلة تطوير سوق العمل قلصت مقدار الفجوة بين الطلب على العمل وعرض العمل كما هو ملاحظ من خلال الشكل أدناه خلال الفترات **2005-2009-2012- 2015** كما أن معدلات الطلب على العمل من طرف المؤسسات باقي محدوداً لدرجة أنه لا يستجيب بقدر الكافي لتغطية عجز الطلب على العمل ولتعبئة عروض العمل للفئة المتعطلة ضمن القوة العاملة داخل الاقتصاد.

ويمكن التعبير بيانياً عن عرض العمل والطلب على العمل من خلال الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (3-6): تطور معدل الطلب على العمل وعرض العمل خلال الفترة **(2001-2018)**

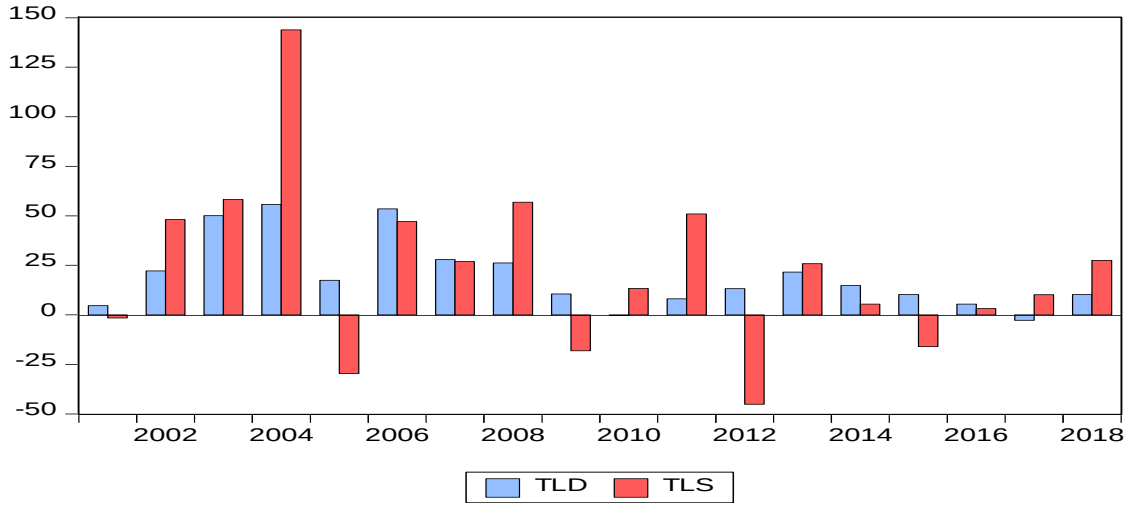

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على البيانات الواردة في الجدول رقم (3-11)، وبإستخدام EVIEW 10

2-اختلالات سوق العمل في الجزائر

تتميز خصائص سوق العمل في الجزائر بإنتشار ظاهرة البطالة، وذلك نتيجة اختلال التوازن بين مناصب العمل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة لتراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات وعدم مواكبة السياسة التعليمية والتكوينية لمتطلبات سوق العمل

المتجدد ة، ومن بين اختلالات التي يعيشها سوق العمل في الجزائر[1]:

– عدم ملائمة مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل

– ضعف التنسيق بين عارضي العمل وطالبي العمل

– في أغلب الاحيان العمالة الجديدة لا تستطيع التأقلم مع طبيعة الاعمال، لاسيما إذا كانت تفتقر للخبرة والمؤهلات التعليمية.

– طبيعة مناصب العمل المستحدثة؛ لا تبعث روح العمل والمبادرة لعارضي العمل، حيث تشير الاحصائيات إلى أن ما يقرب **50 %** من مناصب الشغل لسنة **2018** هي مناصب مؤقتة.

–انتشار البطالة في الوسط الحضري أكثر من الريف حيث اغلبهم يعتمد على العمل الذاتي، وهو ما يؤدي إلى التوترات والنزاعات الاجتماعية داخل المدن الحضرية

–ارتفاع معدلات البطالة لدى الشباب، والتي تتجاوز في الغالب **21%** من إجمالي القوة العاملة.

ولكن السلطات الجزائرية وضعت مجموعة من الاهداف والمخططات ضمن مخطط الحكومة لترقية العمل ومكافحة البطالة لسنة **2008**، يتم التطرق الى أهمها في الاتي[2]:

– تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل من خلال تفعيل دور الوكالة الوطنية لتشغيل والمحلية وكذلك أجهزة المساعدة على الإدماج؛ كلها تنطوي تحت وصاية وزارة التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي بالجزائر، من خلال عصرنة وسائل المتابعة والمراقبة والتقييم والأخذ بعين الاعتبار لطلبات الشغل الإضافية.

–القيام بالمقاربات الاقتصادية ، أي تدعيم المشاريع الاستثمارية المولدة لمناصب العمل، وبعث روح المقاولاتية في فئة الشباب أي الفئة العمرية **15–24** سنة المستهدفة في كل الاقتصادات.

---

[1] - حميد بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010، ص ص 79–80.

[2] – عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15–16 نوفمبر 2011، ص 15.

– السعي إلى تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل بتغيير المناهج التعليمية وتكثيف الوسائل البيداغوجية.

– ترقية التشغيل من خلال أجهزة دعم التشغيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

المبحث الثالث

تحليل الاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

ترتبط الأهمية النسبية لـ IDE بمجموعة من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحدث من سنة لأخرى داخل الاقتصاد الجزائري، وتؤثر في سوق العمل، وفي هذ الصدد يتم التطرق إلى:

أولاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد واهميتها النسبية على سوق العمل في الجزائر حسب طبيعة الاستثمارات (2002–2018)

يتم التطرق الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أهميته النسبية على سوق العمل في الجزائر من خلال التالي:

الجدول رقم (3–12): تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية في الجزائر خلال الفترة **(2002 – 2017)**

نوع الاستثمار	الاستثمارات ومناصب الشغل المتراكمة 2002 – 2017					
	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ مليون دج	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	66439	98.53	13311132	83.33	1222677	89.53
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	992	1.47	2663475	16.67	142961	10.47
المجموع	67431	100	15974607	100	1365638	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءأ على:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)بيانات التصريح بالاستثمار 2002–2017 (تحديث أغسطس 2018).

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، تاريخ الزيارة 2020/11/28 على الساعة 19:30.

– Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise، Données de l'Année2018- N°34,Ministère de l'Industrie et des Mines (Algérie), Avril2019, P 19.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الاستثمارات المحلية المتراكمة خلال الفترة **2002 – 2017** استحوذت على ما قيمته من الاستثمارات الاجمالية **13311132** دج بما نسبته **83.33%** وعلى عدد المشاريع بما نسبته **93.53%** وبنسبة **89.53%** بالنسبة لمناصب الشغل المستحدثة، ومن نستنتج أن الأهمية النسبية التراكمية للاستثمارات الأجنبية المباشر على سوق العمل الجزائري كانت ضئيلة جداً خلال الفترة **2002 – 2017** فيما يخص عدد المشاريع وتكلفة الاستثمار واستحداث مناصب الشغل مثل ما هو موضح في الجدول **(3–12)**. وهي نتائج نفسها التي يظهر الجدول رقم **(3–13)** لسنة **2018**

الجدول رقم (3–13): تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ; الاستثمارات المحلية في الجزائر لعام **2018**

نوع الاستثمار	الاستثمارات ومناصب الشغل لعام 2018					
	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ مليون دج	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	4105	97.83%	1530299	91.42%	133666	93.44%
الاستثمارات الاجنبية المباشرة	91	2.17%	143644	8.58%	9378	6.56%
المجموع	4196	100%	1673943	100%	143044	100%

المصدر:

- Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise ،Données de l'Année2018- N°34, Ministère de l'Industrie et des Mines (Algérie), Avril2019, P 19.

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه بإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام **2018** المعلن عنها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) هي **91** مشروعًا، والتي تمثل **2.17** ٪ فقط من الحجم الإجمالي، وان المناصب المستحدثة في هذا نوع من لاستثمارات لا توفر سوى **9378** منصب عمل إي ما نسبته **6.56%** من إجمالي الاستثمارات، على عكس الاستثمارات المحلية التي استحوذت على النصيب الأكبر من الاستثمارات ، حيث قدرت بـ تكلفة **1.530299** مليون دينار جزائري إي مانسبته **91.42%** وهذا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد في الغالب على شركات جزائرية متعددة الاستثمارات وفي مختلف القطاعات بمختلف فروعها ، ولاسيما الاستثمارات

المحلية التي تشهد وفورات في الحجم هي في قطاع الصناعة مثل الشركة الجزائرية سوناطراك[1] والبناء مثل شركة كوسيدار. مع العلم أنه تقلص دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب العمل منذ أواخر سنة **2014** مع الانخفاض الحاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام **2015** ومن جراء الاجراءات التقييدية التي وضعت السلطات مثل قاعدة **51/49** منذ عام **2014**.

ثانياً: مناصب العمل المستحدثة حسب التوزيع الجغرافي للمشاريع الاستثمارية

تتضح معالم الاستحواذ على اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة من خلال التقارب الجغرافي.

الجدول رقم (3-14): التوزيع الجغرافي للمناصب المستحدثة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر **(2003-2015)**

البيان **الإقليم**	التكلفة بالمليون دولار	عدد المناصب	الأهمية النسبية للمناصب (%)
الدول الأوربية	29186	40268	43.23
الدول العربية	24123	28738	30.85
الدول الاسيوية	8685	17263	18.53
الدول الامريكية	5277	4449	4.78
الدول الافريقية	350	638	0.68
دول الأخرى	422	1797	1.93
الإجمالي	**68043**	**93153**	**100.00**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد 33، العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015، ص15.

من خلال الجدول رقم **(3-14)** يُلاحظ ان الدول الأوروبية المستمرة في الجزائر استحوذت على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حيث يظهر الجدول السابق

[1] - سونطراك أو Sonatrach : تعتبر سونطراك شركة عمومية جزائرية تأسست لإستغلال الموارد البترولية في الجزائر هي الآن متنوعة الأنشطة تشمل جميع جوانب الإنتاج الاستكشاف والاستخراج والنقل والتكرير، وقد نوعت في أنشطتها البتروكيمياويات وتحلية مياه البحر. **المرجع:** الموقع الرسمي لشركة سونطراك.

الذكر ان عدد المناصب المشتغلة بلغت **40268** منصب بما نسبته **43.23%** من اجمالي المناصب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الإقليمية الواردة، ونفس الشيء يُظهر استحواذ الدول الأوروبية للاستثمارات الواردة من حيث التكلفة التي بلغت **29186** مليون دولار مقارنة بـ الدول العربية التي احتلت المرتبة الثانية بتكلفة بلغت **24123** مليون دولار أي ما نسبته **35.45%** من اجمالي تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر خلا الفترة التراكمية **(2003-2015)** وكما هو موضح في الجدول أعلاه.

ثالثاً: مناصب العمل حسب الشركات المستثمرة المساهمة في تطور سوق العمل (2003-2015)

تظهر الأهمية النسبية للشركات التي تمارس نشاطها الاستثماري في أطار الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل الجزائر في الفترة **(2003 -2015)** من خلال تحليل للبيانات الواردة في الجدول ادناه رقم **(3-15)**.

الجدول رقم (3-15): أهم 05 شركات استثمارية اجنبية مساهمة في تطور سوق العمل **(2003-2015)**

الترتيب	الشركة/ البيان	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	مناصب العمل	الأهمية النسبية %
01	Jelmoli holding AG (JEH.AG) (سويسرا)	5	3539	4500	4.83
02	Arcelor Mittal (ARM)	3	2447	4349	4.67
03	Orascom Group (ORG)	6	2814	3541	3.80
04	شركة الإمارات الدولية للاستثمار (CEMI)	1	5000	3000	3.22
05	Group Ortiz Construction y Servicios Del Méditerraneo (GOCSDM)	4	2049	2434	2.61
	شركات أخرى	356	52191	75329	80.87
	الإجمالي	375	68040	93153	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد 33، العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015، ص15.

أستأثرت شركة الامارات الدولية للاستثمار بحصة مميزة من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة **2003 – 2015** بتكلفة استثمارية بلغت **5000** مليون دولار وتصدرت المرتبة الرابعة حيث بلغت أهميتها النسبية بخصوص تكلفة الاستثمار وخلق مناصب العمل **3.22%** بينما تصدرت شركة Jelmoli holding AG (JEH.AG)السويسرية الترتيب حيث بلغت أهميتها النسبية فيما يتعلق بتكلفة الاستثمار وتوفير مناصب الشغل **4.83%** كما هو موضح في الجدول **(3-15)**

رابعاً: مناصب العمل المستحدثة حسب التوزيع القطاعي

تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة من خلال القطاعات التي تخلق فيها قيمة مضافة عالية في بلدانها الاصلية وتحتاج الى مهارات تكون الدول المضيفة بحاجة اليها لتعبئة موارد الاقتصادية، والجدول الموالي يوضح اهم القطاعات التي اجتذبت نحوها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة التراكمية **(2003 -2015)**.

الجدول رقم (3-16): التوزيع القطاعي لمناصب العمل المستحدثة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال **(2003-2015)**

الترتيب	القطاع/ البيان	التكلفة بالمليون دولار	مناصب العمل	الأهمية النسبية %
01	المعادن	19130	16486	17.70
02	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	14371	14728	15.81
03	العقارات	13343	14199	15.24
04	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	7294	6489	6.97
05	الفنادق والسياحة	2678	5826	6.25
06	المواد الكيميائية	2238	3863	4.15
07	البناء ومواد البناء	1599	3726	4.00
08	المنسوجات	1252	3678	3.95

09	خدمات الاعمال	997	1814	1.95
10	التخزين	858	1786	1.92
	قطاعات أخرى	4280	20558	22.07
	الإجمالي	68040	93153	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.

المبحث الرابع

دراسة قياسية لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر

يتم التطرق من خلال هذا المبحث لمعرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر بإعتماد على دراسة قياسية بإستخدام نموذج (منهجية) احصائي.

أولاً: تحديد النموذج القياسي الاول المستخدم

يتمثل النموذج القياسي في مايلي:

1- النموذج القياسي والمتغيرات ومصادر البيانات

لغرض صياغة وقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات سوق العمل سوف يتم تقدير نموذج قياسي به نموذج يعبر عن أهم مؤشر من مؤشرات سوق العمل وهو معدل التشغيل واستناداً إلى النماذج الواردة في الدراسات السابقة، وذلك على المستوي الكلى وهو ما يتناسب مع هدف الدراسة المتمثل في قياس الآثار الكلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، وهو ما لا يستطيع القياس على مستوى الصناعات والمؤسسات أن يعكسه.

أضافةً إلى ذلك التحديات التي تواجه القياس على المستوى الجزئي في أن توزيع تلك التدفقات غير عشوائي، فالمستثمرون الأجانب يستهدفون المنشآت ذات الاحتمالية المرتفعة لكلٍ من النمو والربحية، وبالتالي قياس مخرجات سوق العمل على مستوى الصناعات والمنشآت قبل وبعد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يعكس عوامل أخرى، وليس تأثير تلك التدفقات. مما قد يعني أن علاقة الارتباط الموجبة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء المؤسسة لا تعكس إي علاقة حقيقية سببية[1].

بناءاً على ذلك وبهدف إجراء الدراسة القياسية تم الاعتماد على بيانات ثانوية صادرة عن البنك الدولي تغطي الفترة الزمنية **1991–2020** في الجزائر، وهذا بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **A**utorégressive **D**istributed **L**ag (**ARDL**)، حيث يتم استخدام نموذجين، حيث يتميز النموذج الأول بإمكانية استخدامه بغض النظر عن درجة تكامل متغيراته شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية (2) I، كما أن النموذج يأخذ عدد مناسب من فترات التخلف الزمني.

– بناءا على توفر البيانات تم تحديد النموذج الأول في التالي:

$$EP_t = a_0 + a_i Y_i + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

EPt : معدلات التشغيل

Yt : شعاع المتغيرات المفسِّرة

حيث ان Y_t = [EP, GIPR, SRMT, XM, CIP]

at : شعاع المعلمات

εt: حد الخطأ العشوائي.

لتقدير النموذج **(1)** بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS)، نطبق اختبار منهج الحدود (bounds testing approach)[2] باستخدام النموذج المحدد التالي:

---

[1] – إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] - Vasudeva N.R & Albert A, Determinants of U.S. health expenditure : Evidence from autoregressive distributed lag (ARDL) approach to cointegration, Economic Modelling 59 (2016) , P 69.

الموقع الالكترونية: data.albankaldawli.orgبتاريخ 2020/01/11 على الساعة 17:45

$$\Delta EP = \alpha_0 + \beta_1 EP_{t-1} + \beta_2 GIPR_{t-1} + \beta_3 SMRT_{t-1} + \beta_4 XM_{t-1} + \beta_5 CIP_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_{1,i}\, \Delta EP_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_{2,i}\, \Delta GIPR_{t-1} \sum_{i=1}^{n} a_{3,i}\, \Delta SMRT_{t-1} \sum_{i=1}^{n} a_{4,i}\, \Delta XM_{t-1} \sum_{i=1}^{n} a_{5,i}\, \Delta CIP_{t-1} \varepsilon_t$$

..... **(2)**

في النموذج (2)، يشير Δ إلى الفرق الاول، من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، نختبر الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات النموذج، حيث: $H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$، والفرضية البديلة: $H_0 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$، عن طريق حساب الإحصائية F في إطار اختبار "Wald test". إذا رفضنا الفرضية العدمية فإننا نقدر نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

ثانياً: النتائج التطبيقية لدراسة النموذج الأول (1)

قبل بداية اختبار جذر الوحدة يتم تعريف بعض المتغيرات الاقتصادية بدون الاستثمار الأجنبي المباشر، والمستخدمة في النموذج الأول لمعرفة أثرها على سوق العمل من خلال معدل التشغيل، وقبل التطرق الى النموذج الثاني الذي يُظهر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة.

تتمثل المتغيرات المستخدمة في **النموذج الأول**، فيما يلي[1]:

EP : معدل التشغيل إلى السكان في المرحلة العمرية (+15 عاماً) فأكثر.

GIPR: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

SRMT: متوسط الاجر الحقيقي الشهري بالدولار الأمريكي

XM: الفائض أو العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

[1] - بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج (1) مأخوذة بالأسعار الحقيقية (الثابتة للدولار الأمريكي 2010)، من قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في 2022/09/16.

CIP : الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) أي بمعنى التسهيلات الائتمانية المباشرة.

من خلال التوضيح للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذجين **(1)** و**(2)**.

-في البداية يتم إجراء باختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:

لإختبار استقراريه متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل المتغير سيُعتمد في ذلك على (Phillips-Perron test) على اعتبار الخصائص التي يتميز بها عن غيره بالإضافة إلى حجم العينة المستخدم في الدراسة.

من خلال الاختبار فإن جميع متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى باستثناء المتغير (CIP) والذي وجد بأنه مستقر من المستوى، كما هو موضح بالجداول التالية:

الجدول رقم (3-17): اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.445200	0.0076
Test criticalvalues :	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(GIPR) has a unit root
Exogenous : Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.647456	0.0000
Test criticalvalues :	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(SRMT) has a unit root

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.175625	0.0000
Test criticalvalues :	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: D(XM) has a unit root

Exogenous : Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.137495	0.0351
Test criticalvalues :	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

Exogenous : Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test	-17.44800	0.0000

statistic		
Test		
criticalv		
alues :	1% level	−4.309824
	5% level	−3.574244
	10% level	−3.221728

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

– إذن من نتائج الاستقرارية يمكننا استخدام نموذج ARDL.

- من بين (**20**) نموذج اختير نموذج ARDL (**1, 4, 4, 3, 4**) كأفضل نموذج وهذا باستخدام معيار Akaike.

الجدول رقم (3-18): نتائج تقدير نموذج ARDL (**1, 4, 4, 3, 4**)

Dependent Variable : EP
Method : ARDL
Selected Model : ARDL (1, 4, 4, 3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
EP (-1)	0.909437	0.325084	2.797541	0.0381
GIPR	0.089697	0.312724	0.286824	0.7858
GIPR (-1)	0.447763	0.328544	1.362871	0.2311
GIPR (-2)	-0.448517	0.301177	-1.489214	0.1966
GIPR (-3)	-1.008285	0.342752	-2.941734	0.0322
GIPR (-4)	-0.340022	0.231105	-1.471290	0.2012
SRMT	0.156078	0.072778	2.144561	0.0848
SRMT (-1)	-0.018555	0.094553	-0.196241	0.8521
SRMT (-2)	-0.004865	0.117382	-0.041443	0.9685
SRMT (-3)	0.181928	0.098218	1.852285	0.1232
SRMT (-4)	-0.247558	0.083500	-2.964762	0.0313
XM	0.008797	0.207062	0.042485	0.9678
XM (-1)	0.353214	0.234095	1.508852	0.1917
XM (-2)	-0.045009	0.237733	-0.189327	0.8573
XM (-3)	-0.173675	0.173772	-0.999444	0.3635
CIP	0.382901	0.322941	1.185668	0.2890
CIP (-1)	-0.235084	0.279353	-0.841533	0.4384
CIP (-2)	-0.358877	0.273156	-1.313817	0.2460
CIP (-3)	0.305713	0.316998	0.964401	0.3791

CIP (-4)	0.039367	0.041227	0.954872	0.3835
C	-17.40743	31.76086	-0.548078	0.6072
R-squared	0.985432	Mean dépendent var		35.19604
Adjusted R-squared	0.927159	S.D. dépendent var		2.581468
S.E. of regression	0.696712	Akaike info criterion		2.081837
Sum squared resid	2.427038	Schwarz criterion		3.097992
Log likelihood	-6.063878	Hannan-Quinn criter.		2.374453
F-statistic	16.91078	Durbin-Watson stat		2.880215
Prob(F-statistic)	0.002646			

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

بعد تقدير النموذج يتم إجراء اختبار الحدود (bounds test) وتقدير معاملات الاجل الطويل.

الجدول رقم (3-19): اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
			Asymptotic : n=1000	
F-statistic	3.349418	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

تشير نتائج اختبار الحدود إلى كبر إحصائية F (F-statistic=3.349) مقارنة بالقيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، 5%، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، نتائج تقدير علاقة التكامل المتزامن موضحة في المعادلة التالية:

Cointegrating Equation:

D(EP) = -0.090563202928*(EP (-1) - (-13.90590579*GIPR (-1) + 0.74012196*SRMT (-1) + 1.58261799*XM (-1) + 1.47985023*CIP (-1) - 192.21310037))

تُظهر نتائج التقدير المَقدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية والنموذج ككل بالنظر إلى قيمة معامل التحديد وإحصائية فيشر، بالإضافة إلى معنوية معلمة متغير النمو الاقتصادي، في حين أن تقدير علاقة المدى الطويل يظهر عدم معنوية المعلمات.

من تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتضح أن معامل تصحيح الخطأ (λ) سلبي ومعنوي إحصائيا، حيث يشير هذا المعامل إلى تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير إلى التوازن طويل الاجل، إذ بلغت سرعة التعديل (**0.09056−**)، أي أنه عندما تنحرف معدلات التشغيل خلال المدى القصيرة (**t−1**) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل **9.056%** من الانحراف في الفترة (t). وجدول اختبار الحدود يوضح معنوية معامل تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3−20): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(EP)
Selected Model : ARDL (1, 4, 4, 3, 4)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GIPR)	0.089697	0.122454	0.732496	0.4967
D(GIPR(-1))	1.796824	0.221708	8.104443	0.0005
D(GIPR(-2))	1.348307	0.173482	7.772020	0.0006
D(GIPR(-3))	0.340022	0.077057	4.412599	0.0069
D(SRMT)	0.156078	0.043578	3.581604	0.0158
D(SRMT (-1))	0.070495	0.042485	1.659304	0.1579
D(SRMT(-2))	0.065630	0.039208	1.673881	0.1550
D(SRMT(-3))	0.247558	0.044034	5.621924	0.0025

D(XM)	0.008797	0.065089	0.135153	0.8978
D(XM(-1))	0.218684	0.091484	2.390413	0.0624
D(XM(-2))	0.173675	0.070194	2.474218	0.0562
D(CIP)	0.382901	0.116397	3.289607	0.0217
D(CIP(-1))	0.013797	0.103089	0.133832	0.8988
D(CIP(-2))	-0.345080	0.122712	-2.812111	0.0375
D(CIP(-3))	-0.039367	0.020798	-1.892796	0.1169
CointEq(-1)*	-0.090563	0.014285	-6.339796	0.0014

R-squared	0.932845	Mean dépendent var	0.094308
Adjusted R-squared	0.832114	S.D. dépendent var	1.202349
S.E. of regression	0.492650	Akaike info criterion	1.697221
Sum squared resid	2.427038	Schwarz criterion	2.471435
Log likelihood	-6.063878	Hannan-Quinn criter.	1.920167
Durbin-Watson stat	2.880215		

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

بعد كل هذه الخطوات التي تمت في الدراسة يتم التطرق الى تشخيص ثبات النموذج عن طريق اختباري المجموع ومربع المجموع التراكمي للبواقي على التوالي:

الشكل (3-7): اختبار CUSUM وCUSUMSQ

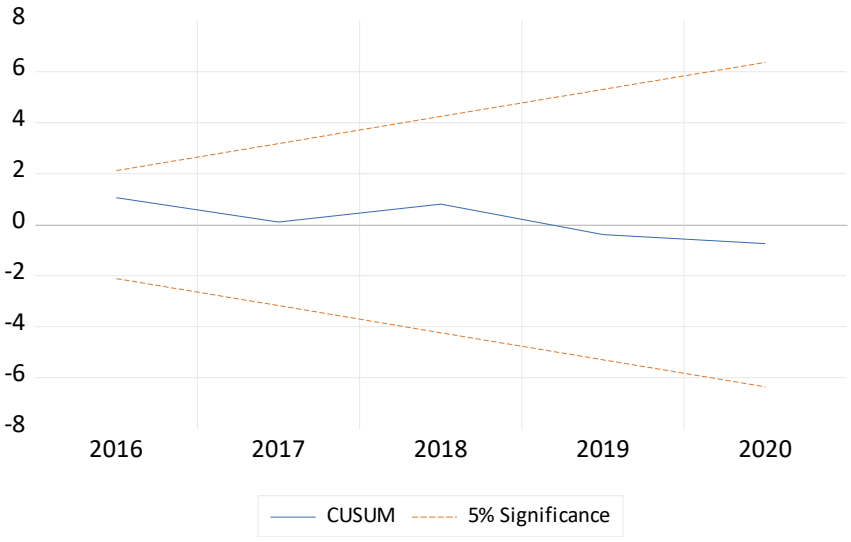

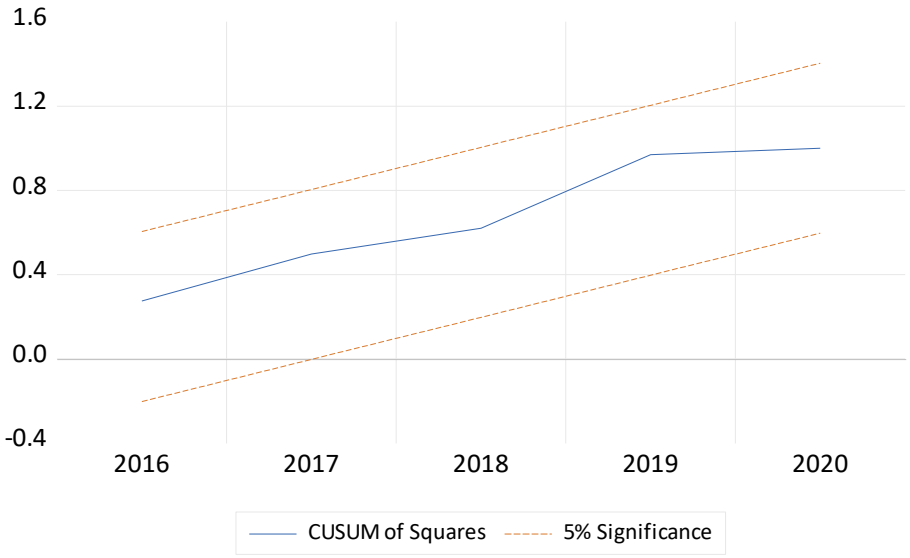

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews12

من خلال اختبار استقراريه المعلمات المقدرة فإن اختباري CUSUMوCUSUMSQ يدلان على أن تقديرات النموذج مستقرة نظرا لوقوع الشكلين داخل حدود القيم الحرجة. ويبدو أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين بالنظر إلى نتائج اختباري LM Test، كما أن اختبار التوزيع الطبيعي(Normality test) يبين أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما توضحة إحصائية jarque bera في الملحق رقم (**4-3**)

الشكل البياني رقم (3-8):Normality test

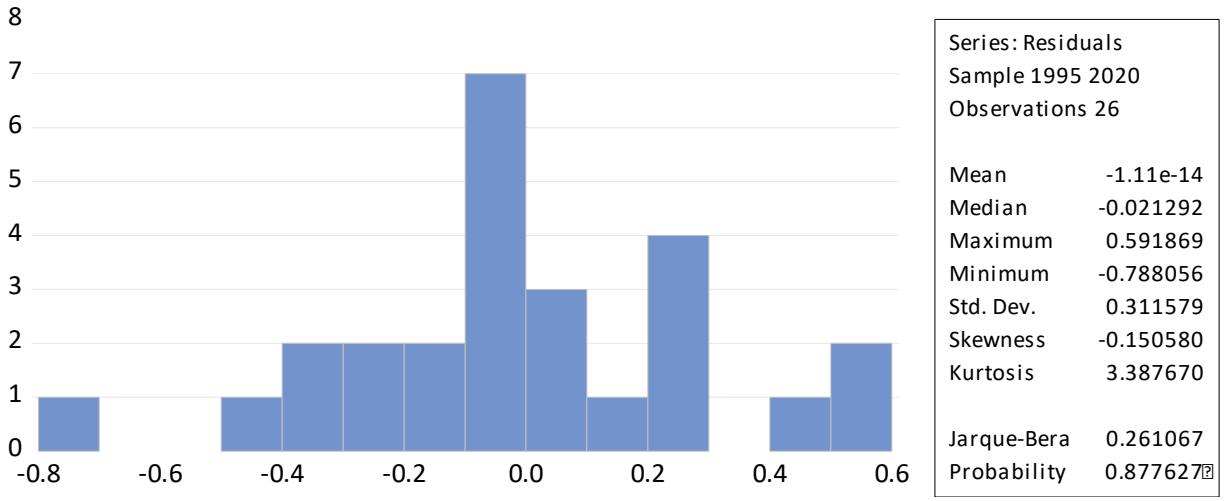

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

ثالثاً: تحديد النموذج القياسي الثاني المستخدم

يتمثل النموذج الثاني في الاتي:

$$CFE_t = a_0 + a_i IDE_i + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن[1]:

CFEt : يمثل معدلات بطالة : وهو اجمالي البطالة (العاطلين عن العمل) كنسبة من اجمالي القوة العاملة (السكان الناشطون).

IDEt : صافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت.

εt: حد الخطأ العشوائي.

لتقدير النموذج **(2)** بواسطة المربعات الصغرى العادية (OLS)، نطبق اختبار منهج الحدود (bounds testing approach)[2] باستخدام النموذج المحدد التالي:

$$\Delta CFE = \alpha_0 + \beta_1 CFE_{t-1} + \beta_2 IDE_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_{1,i}\, \Delta CFE_{t-1} +$$

$$\sum_{i=1}^{n} a_{2,i}\, \Delta IDE_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

في النموذج **(2)**، يشير Δ إلى الفرق الاول، من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل، نختبر الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات النموذج، حيث: $H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$، والفرضية البديلة: $H_0 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$، عن طريق حساب الإحصائية F في إطار اختبار "Wald test". إذا رفضنا الفرضية العدمية فإننا نقدر نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

رابعاً: النتائج التطبيقية لدراسة النموذج الثاني (2):

– في البداية نقوم باختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج:

---

[1] - * بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النموذج (1) مأخوذة بالأسعار الحقيقية (الثابتة للدولار الأمريكي 2010)، من قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في 2022/09/16.

[2] - Vasudeva N.R & Albert A , Determinants of U.S. health expenditure: Evidence from autoregressive distributed lag (ARDL) approach to cointegration , Economic Modelling 59 (2016) , P 69.

المواقع الالكترونية: data.albankaldawli.org بتاريخ 2020/01/11

لاختبار استقراريه متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل المتغير سنعتمد في ذلك على (Phillips-Perron test) على اعتبار الخصائص التي يتميز بها عن غيره بالإضافة إلى حجم العينة المستخدم في الدراسة.

من خلال الاختبار فإن جميع متغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى باستثناء المتغير (CIP) والذي وجد بأنه مستقر من المستوى، كما هو موضح بالجداول التالية:

الجدول رقم (3-21): اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة (النموذج 2)

Null Hypothesis: D(CFE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.732811	0.0365
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.721233	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

- إذن من نتائج الاستقرارية يمكننا استخدام نموذج ARDL.

الجدول رقم (3-22): نتائج تقدير نموذج ARDL (1, 0) (النموذج 2)

Dependent Variable: CFE
Method: ARDL
Selected Model: ARDL(1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*

CFE(-1)	0.917465	0.047345	19.37814	0.0000
IDE	-0.749438	0.212891	-3.520287	0.0016
C	3.050249	1.188255	2.567000	0.0164

R-squared	0.947656	Mean dependent var	18.01452
Adjusted R-squared	0.943630	S.D. dependent var	8.109942
S.E. of regression	1.925494	Akaike info criterion	4.245939
Sum squared resid	96.39570	Schwarz criterion	4.387384
Log likelihood	-58.56612	Hannan-Quinn criter.	4.290238
F-statistic	235.3586	Durbin-Watson stat	1.438019
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

بعد تقدير النموذج سنقوم الآن بإجراء اختبار الحدود (bounds test) وتقدير معاملات الاجل الطويل.

الجدول رقم (3-23): اختبار الحدود (النموذج 2)

			Finite Sample: n=30	
F-statistic	4.506598	5%	4.09	4.663

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

نتائج اختبار الحدود تشير إلى كبر إحصائية F (F-statistic=4.506598) مقارنة بالقيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، نتائج تقدير علاقة التكامل المتزامن موضحة في المعادلة التالية:

Cointegrating Equation:

D(CFE) = -0.082535449275*(CFE (-1) - (-9.08019648*IDE + 36.95683708))

تُظهر نتائج التقدير المَقدرة التفسيرية للمتغير التفسيري والنموذج ككل بالنظر إلى قيمة معامل التحديد وإحصائية فيشر، بالإضافة إلى معنوية معلمة المتغير **IDE**، حيث إن ارتفاع **IDE** بـ **1%** يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بأكثر من **0.08%**، كما أن تقدير علاقة المدى الطويل يظهر معنوية المعلمات، حيث تظهر علاقة عكسية بين متغيري النموذج.

من تقدير نموذج تصحيح الخطأ يتضح أن معامل تصحيح الخطأ (λ) سلبي ومعنوي إحصائيا، حيث يشير هذا المعامل إلى تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير إلى التوازن طويل الاجل، إذ بلغت سرعة التعديل (**0.0825−**)، أي أنه عندما تنحرف معدلات التشغيل خلال المدى القصيرة (**t−1**) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل **8.25%** من الانحراف في الفترة (**t**). وجدول اختبار الحدود يوضح معنوية معامل تصحيح الخطأ.

الجدول رقم (3−24): تقدير نموذج تصحيح الخطأ (النموذج 2)

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.082535	0.021630	-3.815728	0.0008

R-squared	0.331913	Mean dependent var	-0.277586
Adjusted R-squared	0.331913	S.D. dependent var	2.270039
S.E. of regression	1.855452	Akaike info criterion	4.108008
Sum squared resid	96.39570	Schwarz criterion	4.155157
Log likelihood	-58.56612	Hannan-Quinn criter.	4.122775
Durbin-Watson stat	1.438019		

المصدر: مخرجات برنامج EViews12

بعد كل هذه الخطوات التي قمنا بها نقوم بتشخيص ثبات النموذج عن طريق اختباري المجموع ومربع المجموع التراكمي للبواقي على التوالي:

الشكل (3-9): اختبار CUSUMو CUSUMSQ (النموذج 2)

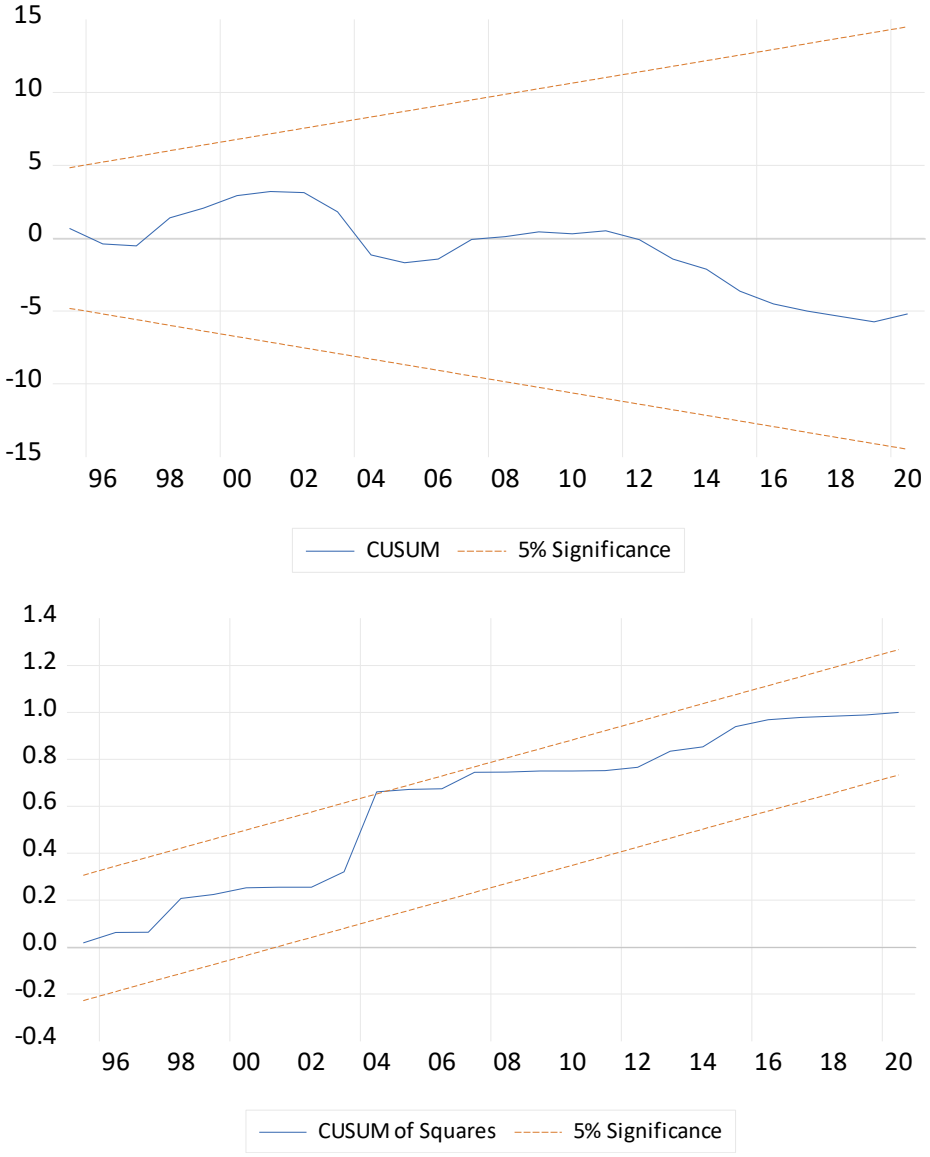

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامجEViews12

من خلال اختبار استقراريه المعلمات المقدرة فإن اختباري CUSUMوCUSUMSQ يدلان على أن تقديرات النموذج مستقرة نظرا لوقوع الشكلين داخل حدود القيم الحرجة.

المبحث الخامس

تحليل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل بولاية ادرار

تنعكس تطورات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الولايات (المحافظات) الجزائرية على عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى الجزائر واهميتها التمويلية، لكن هناك تباين كبير من حيث الاعتماد على تكلفة المشروع او عدد المشايع في تحسين مؤشرات سوق العمل، حيث تختلف من ولاية إلى أخرى ومن اقتصاد وطني الى اقتصاد محلي، وهذا حسب المقومات التنموية الأساسية والثراوت الباطنية التي تتمتع بها كل ولاية، وكذلك حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فولاية ادرار على غرار الولايات تساهم بشكل كبير في إجتذاب عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المتدفقة على مختلف القطاعات حيث تساهم على نطاق واسع في عمليات التشغيل بالولاية .

أولاً: عرض عام لولاية ادرار

يمكن التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بولاية ادرار من خلال:

1- الاسم التاريخي لبلدية أدرار:

ظهرت ولاية ادرار (توات قديماً) بعد التقسيم الإداري لعام **1974** تقع في جنوب غرب الصحراء الجزائرية وهي تعتبر مدينة حديثة النشأة بناءاً على قرار من الاحتلال الفرنسي في سنة **1904**، وهناك رأي أخر يُرجع تأسيس ولاية ادرار الى عام **1886** وهو تاريخ يصادف اول قصبة وهي قصبة القايد، وأعتبر أصحاب الرأي أن ادرار الحديثة هي امتداد طبيعي لقصبة القايد[1]، أما كلمة ادرار فإنها تعني الجبل[2].

---

[1] - أحمد سليماني، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 178.

[2] – إسماعيل العربي، صحراء الجزائر وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتابة، 1983، ص 188.

2- الموقع الجغرافي:

نتيجةً للتقسيم الإداري لعام **1974**، تتصدر ولاية ادرار قائمة الولايات؛ حيث توضع أدرار **01** (ADRAR **01**) في الترتيب الإداري الاول حسب الترتيب الابجدي للولايات، وتمتد ولاية أدرار على جزء من الجنوب الغربي الجزائري يقدر تعدادها السكاني **543037** نسمة في **2020/12/31**، وتغطي مساحة إجمالية قدرها **427.968** كيلومتر مربع بكثافة سكانية تقدر بـ **1.27** نسمة / كيلو متر مربع[1]، مقارنة بتعداد السكان الذي بلغ **500.143** نسمة في **2017/12/31 بكثافة سكانية** تقدر بـ **1.17** نسمة / كلم[2]، كما تغطي **17.98٪** من التراب الجزائري. وتتكون من **11** دائرة تضم **28** بلدية و**294** قصور منتشرة على طول وادي مسعود وعلى حافة السبخة الكبرى في تيميمون.

أما عن **حدود الولاية:** يحدها في الشمال ولاية البيض، ويحدها في الشمال الغربي ولاية بشار- وفي الشمال الشرقي: ولاية غرداية وغربا: ولاية تندوف، كما يحدها في الجنوب جمهورية مالي، في الجنوب الشرقي ولاية تمنراست والجنوب الغربي جمهورية موريتانيا[2].

3- سياسة التشغيل في الولاية:

تتكفل مديرية التشغيل للولاية وبالتنسيق مع مصالح الوكالة الولائية للتشغيل والوكالة المحلية للتشغيل بوضع سياسة لتشغيل ومكافحة البطالة؛ حيث تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ككل، كما وضعت السلطات الوصية على التشغيل برامج وآليات فعالة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة والمتسربين من المدارس الوطنية، من خلال ضبط الخطط الحكومية المتعلقة بترقية التشغيل ومكافحة البطالة المعتمدة منذ سنة **2008**، والمتمثلة في:

- محاولة تخفيض معدلات البطالة
- ترقية اليد العاملة المؤهلة
- تكييف خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني حسب متطلبات سوق العمل
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب الشغل

---

[1] -DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR ,ANNUAIRE STAT. (PROPOS.CANEVAS par DSER.Comité) , ADRAR (ALGERIE),2020 (EXCEL), Icône population.

[2] - DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR, ANNUAIRE STATISTIQUES ANNEE 2019, ADRAR (ALGERIE), Juin 2019, P04

- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل
- رفع معدل النشاط
- إسهام الشباب للفئة العمرية (**15 – 24** سنة)
- الاستفادة القصوى من المشاريع الأجنبية المستثمرة سوءاً من جانب التمويلي أو الجانب المتعلق ببناء القدرات الإنتاجية ورفع معدل نمو العامل.

ثانياً: تطور مؤشرات سوق العمل في ولاية ادرار

تبرز بعض مؤشرات سوق العمل في الولاية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-25): أهم مؤشرات سوق العمل في ولاية ادرار

خلال الفترة **2006 – 2020**

البيان	السنة / الوحدة	2006	2008	2016	2017	2018	2020
	الوحدة						
العدد الإجمالي للسكان	ساكن	361903	399714	475298	500143		543037
اليد العاملة الناشطة Population Active	فرد	112190		168894	169336	144371	258234
اليد العاملة المشغلة Population Occupée	فرد	93120		124337	126469	133611	236986
عرض العمل	فرد			44557	42943	49796	46747
الطلب على العمل	فرد			12695	6779	6564	
عدد البطالين	فرد			20436	20270	18571	21248
معدل البطالة	(%)			12.1	11.97	12.86	8.23
معدل النشاط	(%)			48.67	48.8	41.6	

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على:

- بيان السيد الوالي: حول نشاطات الولاية، حصيلة التشغيل لسنة 2006 في ولاية ادرار، امانة الولاية، ابريل 2007، ص 98.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الديموغرافيا، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 39.

- مديرية التشغيل لولاية ادرار، حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة2017 والاربعة الاشهر الأولى من سنة 2018، المجلس الشعبي الولائي، دورة جوان 2018، ص 06.

-DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR ANNUAIRE STAT. (PROPOS.CANEVAS par DSER.Comité)، ADRAR (ALGERIE),2020 (EXCEL), Icône population.

عرفت سنة **2006** خلق مناصب عمل في ميادين مختلفة، وتراجع نسبة البطالة، فمن **33%** عام **1999** انخفض معدل البطالة إلى أقل من **17%** في نهاية عام **2006**[1].ومن **12.1%** في سنة **2016**

حيث كان عدد البطالين **20436** إلى **8.23%** حيث أصبح عدد البطالين **21248** في سنة **2020**.

بينما تراوح معدل النشاط من سنة **2006** الى سنة **2020** بين **48.67%** و**41.6%** على التوالي.

كما سجلت لدى مصالح مديرية التشغيل تطور في عدد اليد العاملة الناشطة، حيث بلغت **112190** شخص قادر على العمل إي بما نسبته **31%** من مجموع سكان الولاية، وسجلت كذلك تطور في عدد اليد العاملة المشغلة **93120** شخص إي بما نسبته **83%** من مجموع اليد العاملة القادرة على العمل[2].

يلاحظ من خلال الجدول ان التعداد الإجمالي لسكان في الولاية عام **2008** بلغ **399714** نسمة موزعين على عدد ذكور قُدر بـ **203836** والاناث **195878**؛ وشهداً نمواً بمعدل **2.6%** عما كان عليه في عام **1998** الذي بلغ تعداد السكان **311615** نسمة موزعين على **159614** ذكور و**152001** إناث[3].

ثالثاً: تحليل تطور عرض العمل والطلب على العمل في سوق العمل لولاية ادرار

يتم جمع عروض العمل للعمال وطلبات العمل لأرباب العمل من خلال وساطة وكالة التشغيل الولائية (AWEM) التي تتفرع إلى وكالات التشغيل المحلية لكل دائرة: أدرار، رقان، تيميمون،

---

[1] - بيان السيد الوالي: حول نشاطات الولاية، حصيلة التشغيل لسنة 2006 في ولاية ادرار، امانة الولاية، ابريل 2007، ص 98.

[2] – نفس المرجع السابق.

[3] - بيان السيد الوالي: حول نشاطات الولاية، حصيلة التشغيل لسنة 2006 في ولاية ادرار، امانة الولاية، ابريل 2007، ص 98.

أولف، برج باجي مختار، زاوية كنته، اوقرت؛ والتي في الأساس تعتبر همزة وصل بين عارضي وطالبي العمل، حيث تتم عملية التشغيل عن طريق آليات واتفاقيات وعقود ملزمة لطرفين بنصوص قانونية، عملية التشغيل هاته مرتبطة بمدى فعالية الوساطة التشغيلية التي يعتبر آدائها مهم لتصحيح اختلالات التوازن في سوق العمل المحلي.

1-تحليل عرض العمل في سوق العمل لولاية ادرار

يتم التطرق إلى نشاط الوكالات المحلية التي تنطوي تحت وصاية الوكالة الولائية للتشغيل من خلال عرض العمل لديها من طرف القوة العاملة المحلية حسب توزيعات مختلفة لسنوات متعددة في الجداول التالية:

الجدول رقم (3-26): عروض العمل المسجلة لدى وكالات التشغيل المحلية حسب الجنس خلال الفترة 2018-2019

الوكالة و الجنس	ادرار	رقان	تيميمون	أولف	برج باجي مختار	زاوية كنتة	اوقروت	المجموع	النسبة المئوية (%)
				2018					
ذكور	12685	2284	9471	2326	1808	2695	2934	**34203**	**68.69**
اناث	5649	1827	3146	1721	1153	1131	966	**15593**	**31.31**
المجموع	**18334**	**4111**	**12617**	**4047**	**2961**	**3826**	**3900**	**49796**	**100**
				2019					
ذكور	12667	2021	8535	2167	1301	2094	2449	**31234**	**67**
اناث	5566	1897	3246	2057	620	1115	1012	15513	**33**
المجموع	**18233**	**3918**	**11781**	**4224**	**1921**	**3209**	**3461**	**46747**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 27.

-بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2019، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2020، ص ص 23 -24.

من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ أن وكالة ادرار تستقطب عدد كبير من القوة العاملة المتعطلة محلياً لغرض الحصوص على منصب الشغل في اطار الوساطة حيث بلغت حصتها من اجمالي عروض العمل المقدمة ولائياً بما نسبته **36.81%**، إي ب **18334** عرض عمل في سنة **2018**، وهذا امر طبيعي بالنسبة لوكالة ادرار، بحكم الكثافة السكانية وموقع الجغرافي وسط مدينة ادرار، في حين تلتها وكالة رقان بنسبة **8.25%**، اولف بنسبة **8.12%**، وكالة اوقروت بـ **7.83%** و وكالة زاوية كنتة بـ **7.68%**، في حين تبقى باقي الوكالات المحلية الأخرى تستقطب عروض عمل منخفضة لم تتجاوز **3000** في سنة **2018** ويلاحظ كذلك بأن تطور عرض عمالة الاناث في سنة **2019** حيث تمثل **33%** محدودة ولم تتغير كثيراً مقارنة ب سنة 2018 بما نسبتها **31.31%**، ويعزي هذا الثبات في عرض عمل الاناث ومحدوديته إلى الطبيعة الاجتماعية للسكان التي تستبعد في بعض الأحوال توظيف اناث وهو ما يقلل اندماجها في سوق العمل المحلي.

ومن هنا يبرز الدور الفعال للوكالات المحلية في تسيير سوق العمل المحلي من خلال تجميع عروض العمل وتنظيمها وتوزيعها بما يتلاءم واحتياجات الشركة الأجنبية المستمرة محلياً.

أ- عرض العمل حسب الفئة العمرية في سنة 2016 و2018

لمعرفة طبيعة سوق العمل في أي منطقة يستوجب معرفة الفئة العمرية للقوة العاملة خلال سنوات محددو من خلال عرض العمل لدي الوكالات المحلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-27): عرض العمل حسب الفئة العمرية في سنة **2016** و**2018**

2016				2018				
الفئة العمرية (سنة)	**عروض العمل**			**النسبة المئوية (%)**	**الفئة العمرية (سنة)**	**عروض العمل**			**النسبة المئوية (%)**
	ذكور	**إناث**	**المجموع**			**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	
19 – 16	1611	788	2399	5.38	**19 – 16**	413	129	542	1.09
24 - 20	5661	2337	7998	17.95	**24 - 20**	6026	2742	8768	17.61
29 - 25	10552	3335	13887	31.17	**29 - 25**	9468	5752	15220	30.56

25.72	12809	4294	8515	**35 – 30**	22.92	10214	2471	7743	**35 – 30**
10.13	5043	1425	3618	**39 – 36**	7.78	3466	791	2675	**39 – 36**
10.44	5198	1004	4194	**49 – 40**	9.72	4330	1104	3226	**49 – 40**
4.45	2216	247	1969	**أكثر من 50**	5.08	2263	524	1739	**أكثر من 50**
100	**49796**	**15593**	**34203**	**المجموع**	**100**	**44557**	**11350**	**33207**	**المجموع**

المصدر: من اعداد الباحث بناءاً على:

– حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2016، مديرية التشغيل لولاية ادرار، 2017، ص 01.

– بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 27.

من خلال الجدول أعلاه أن الفئة العمرية المحصورة بين **25–29** سنة هي الشريحة العمرية الأكثر تقدماً للبحث عن العمل لدى وكالات التشغيل المحلية، حيث تشكل ما نسبته **31.17%** سنة **2016** من اجمالي العروض، ثم انخفضت من **30.56%** في سنة **2018** إلى **27.66%** في سنة **2019**، حيث وصلت عروض عمل تلك الفئة العمرية الى **12928** بلغت حصة الذكور منها **8219** بما نسبته **63.58%**، وعروض عمل الاناث وصلت الى **4709** بما نسبته **36.42%** في نفس السنة **(2019)**[1].

وتليها الفئة العمرية **30–35** سنة في كل من سنة **2016**، **2018** و**2019** بأجمالي عروض العمل المقدمة للوكالات المحلية **10214** بنسبة **22.92%**، **12809** بنسبة **25.72%** و**12598** بنسبة **26.95%** على التوالي. ثم تليها الفئات العمرية الأخرى تباعا خلال سنة **2016–2018** كما هو موضح في الجدول أعلاه، وسنة **2019** حسب الجدول الموضح في بيان السيد والي الولاية الصادر في جانفي **2020**، والمقدم كحصيلة سنوية لجميع القطاعات المحلية في الجانب المتعلق بالتشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة**2019**[2].

من خلال البيانات الواردة ان الفئة العمرية التي تهتم أكثر بمسألة العمل تبدأ من عمر**25** سنة، حيث ان الفئة العمرية للشباب **(15–24** سنة**)** يبقى اهتمامها بمسألة البحث عن العمل منخفضة.

---

[1] - بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2019، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2020، ص 28.

2 – نفس المرجع السابق.

ب-عرض العمل حسب مستوى التأهيل في سنة 2016 و2018

في الجدول ادناه سوف يتم التطرق إلى عرض العمل حسب المستوى التأهيلي

الجدول رقم (3-28): عرض العمل حسب مستوى التأهيل لسنة **2016** و**2018**

2016					2018				
التأهيل (سنة)	عروض العمل			النسبة المئوية (%)	التأهيل (سنة)	عروض العمل			النسبة المئوية (%)
	ذكور	إناث	المجموع			ذكور	إناث	المجموع	
بدون مستوى	17711	4435	22146	49.70	بدون مستوى	18490	8410	26900	54.02
عون مساعد	2510	1077	3587	8.05	عون مساعد	2743	319	3062	6.15
عون مؤهل	7214	2249	9463	21.24	عون مؤهل	7487	2085	9572	19.22
عون عالي التأهيل	1284	599	1883	4.23	عون عالي التأهيل	560	231	791	1.59
تقني سامي	1122	1372	2494	5.60	تقني سامي	1517	1333	2850	5.72
إطار	3366	1618	4984	11.19	إطار	3406	3215	6621	13.30
المجموع	**33207**	**11350**	**44557**	**100**	**المجموع**	**34203**	**15593**	**49796**	**100**

المصدر: من أعداد الباحث بناءاً على:

- حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2016، مديرية التشغيل لولاية ادرار، 2017، ص 02.
- بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 28.

يُلاحظ من الجدول أعلاه في أنه في سنة **2016** و**2018** الفئة العمالية العارضة للعمل والمهتمة أكثر بالبحث عن العمل هي الفئة التي ليس لديها إي مستوى حيث بلغت حصتها من اجمالي عرض العمل من **49.70%** بعرض عمل بلغ **22146** سنة **2016** إلى **54.02%** بعرض عمل بلغ **26900** مسجل كذلك عدد ذكور **18490** والاناث **8410** سنة **2018**، وفي نفس السنة الأخيرة(**2018**) تليهم الفئة الثالثة وهم الأشخاص المؤهلين بنسبة بلغت **19%** بعدد

ذكور **7487** ومن الاناث **2085** ثم الفئة الأخيرة وهي الإطارات بنسبة بلغت 13% بعدد من الذكور بلغ **3406** والاناث بـ **3215** وهكذا تليها باقي الفئات بحصص متباينة لعروض العمل التجميعية والمسجلة لدى وكالات التشغيل المحلية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

ويعزى الباحث تصدر الفئة الأولى لعروض العمل إلى كونها لا تحتاج إلى أي مستوى وبإمكان إي عارض للعمل التسجيل فيها لغرض الحصول على منصب عمل، اما الفئة التي تليها وهي تضم مجموعة من الأشخاص لديهم خبرة معينة في مجالات محدودة على الأقل أو تكوين معين، ثم تأتي فئة الإطارات التي تمثل الأشخاص حاملي وخريجي المعاهد والجامعات.

جـ – عرض العمل حسب المستوى التعليمي لسنة 2018

يتم التطرق الى عرض العمل حسب الحالة التعليمية في الجدول ادناه، حيث تظهر المعطيات الواردة أن الأشخاص الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط هم أكثر الأشخاص الباحثين عن العمل؛ إذ وصلت عروض العمل الخاصة بهم إلى **24557** بنسبة **49.32%** من اجمالي عرض العمل وبلغ عدد الذكور **18504**، والاناث **6053** بما نسبته من اجمالي الباحثين عن العمل والمتقدمة نحو الوكالات المحلية في سنة **2018**. وتليها فئة حاملي المستوى الثانوي بنسبة **20%**، وفي الترتيب الثالث فئة حاملي المستوى الجامعي بنسبة **18%** من اجمالي عرض العمل في سنة **2018**. وتبقى المستويات الأخرى تتباين من حيث ترتيبها كما هو موضح في الجدول ادناه.

الجدول رقم (3–29): عرض العمل حسب الحالة التعليمية في سنة **2018**

عرض العمل لسنة 2018				
الحالة التعليمية (مستوى)	عروض العمل			النسبة المئوية (%)
	ذكور	إناث	المجموع	
بدون مستوى	2031	1684	3715	7.46
ابتدائي	1844	817	2661	5.34
متوسط	18504	6053	24557	49.32
ثانوي	7167	2843	10010	20.10
جامعي	4657	4196	8853	17.78
المجموع	34203	15593	49796	100

المصدر: بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 28.

د- مقارنة تطور عرض العمل خلال سنة 2017 و2018

يمثل الجدول المبين ادناه عدد الأشخاص المسجلين من عارضي العمل في وكالات التشغيل المحلية لسنة **2018** مقارنة بـ **2017**:

الجدول رقم (3-30): تطور عرض العمل خلال سنة **2017** و**2018**

الوكالة السنة	ادرار	رقان	تيميمون	اولف	برج باجي مختار	زواية كنتة	اوقروت	المجموع
2017	16971	4876	9350	3883	1757	3239	2867	**42943**
2018	18334	4111	12617	4047	2961	3826	3900	**49796**

المصدر: بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 29.

من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ زيادة في عرض العمل في سنة **2018** مقارنة بسنة **2017**، وهذا راجع لنهاية انجاز بعض المشاريع منها مشاريع البترولية والتي كانت تُشغل عدد معتبر من العمال الذين انتهت عقودهم واتجهوا نحو الوكالات بحثاً عن فرص جديدة للعمل.

2- الطلب على العمل في سوق العمل ولاية ادرار

يتم التطرق الى الطلب على العمل في سوق العمل لولاية ادرار من خلال النقاط التالية:

أ- تحليل الطلب على العمل حسب الوكالة والقطاع خلال سنة 2018

يتضمن الجدول الموالي معطيات إحصائية عن طلبات العمل للأشخاص المسجلين لدي الوكالات المحلية:

الجدول رقم (3-31): الطلب على العمل المسجل حسب الوكالات المحلية خلال سنة **2018**

الوكالة	ادرار	رقان	تيميمون	أولف	برج باجي مختار	زاوية كنتة	اوقروت	المجموع
اقتصادي عام	1212	300	688	46	129	211	230	**2816**
اقتصادي خاص	1225	437	538	257	142	127	264	**2990**
أجنبي	496	70	194	00	36	02	175	**973**
المجموع	**2933**	**807**	**1420**	**303**	**307**	**340**	**669**	**6779**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

ب- -بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 30.

نظراً للدور الفعال الذي تقوم به وكالات التشغيل المحلية يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الوكالات رصدت **6779** طلب عمل في سنة **2018**، حيث يتصدر القطاع الاقتصادي الخاص **2990** طلب بما نسبته **44.11%** من الإجمالي، ويليه القطاع الوطني العام بـ **2816** طلب، ثم القطاع الأجنبي بـ **973** طلب إي ما نسبته **14.35%** وهي تمثل نسبة ضعيفة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية في مجال التشغيل القوة العاملة العاطلة عن العمل مقارنة بالقطاعات الأخرى.

ب - تحليل الطلب العمل حسب القطاع القانوني وطبيعة النشاط لسنة 2016 و2018

يتركز الطلب على العمل المسجل لدى الوكالات المحلية على الثروات والموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق نحو الاقتصاد المحلي، والجدول ادناه يوضح حصص القطاعات وطبيعة نشاطاتها في سوق العمل المحلي.

الجدول رقم (3-32): الطلب على العمل حسب القطاع القانوني وطبيعة النشاط في سنة **2016**

	الطلب على العمل لسنة 2016					
القطاع	**عمومي (1)** النسبة المئوية (%)	**خاص وطني (2)**	النسبة المئوية (%)	**خاص أجنبي (3)**	النسبة المئوية (%)	**المجموع (1) +(2)+(3)**
طبيعة النشاط						

الصناعة	**2581**	69.78	**409**	14.37	**2357**	38.33	**5347**
البناء والاشغال العمومية والري	**422**	11.41	**606**	21.29	**1071**	17.41	**2099**
فلاحة	**110**	2.97	**29**	1.02	**139**	2.26	**278**
خدمات	**586**	15.84	**1802**	63.32	**2583**	42.00	**4971**
المجموع	**3699**	100	**2846**	100	**6150**	100	**12695**

	الطلب على العمل لسنة 2018						
القطاع	**عمومي (1)**	النسبة المئوية **(%)**	**خاص وطني (2)**	النسبة المئوية **(%)**	**خاص أجنبي (3)**	النسبة المئوية **(%)**	**المجموع (1)+(2)+(3)**
طبيعة النشاط							
الصناعة	**1595**	56.64	**283**	9.46	**262**	26.93	**2140**
البناء والاشغال العمومية والري	**622**	22.09	**658**	22.01	**461**	47.38	**1741**
فلاحة	**254**	9.02	**167**	5.59	**98**	10.07	**519**
خدمات	**345**	12.25	**1882**	62.94	**152**	15.62	**2379**
المجموع	**2816**	**100**	**2990**	**100**	**973**	**100**	**6779**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

– حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2016، مديرية التشغيل لولاية ادرار، 2017، ص 02.

–بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 30.

يُلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه لسنة **2016** و**2018**، أن قطاع الصناعة هو الأكثر توجه نحو الوكالات المحلية لطلب اليد العاملة، ففي سنة **2016** بلغ اجمالي الطلب على العمل **5347** طلب بما نسبته **42.12%** من اجمالي طلبات على العمل، حيت بلغ طلب المؤسسات الخاصة الأجنبية **38.33%** من اجمالي الطلب وتستأثر المؤسسات الخاصة الأجنبية بالنسبة للطلب على العمل لقطاع الخدمات الذي بلغ **2583** طلب بما نسبته **42%**. بمعنى ان

الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات لهذا النوع من المؤسسات عزز فرص التشغيل لليد العاملة المحلية.

اما في سنة **2018** فظهر ترتيب قطاع الخدمات في توفير مناب العمل جلياً، حيث وصل مجموع طلبات العمل المسجلة الى **2379** إي بما نسبته **35.10%** من اجمالي طلبات العمل، حيث بلغ طلب المؤسسات الخاصة الأجنبية **152** طلب لا يمثل سوى **15.62%** من اجمالي طلبات العمل في قطاع الخدمات، ويعتبر ضعيف مقارنة بطلب عمل للمؤسسات الخاصة الوطنية حيث **1882** طلب بما نسبته **62.94%**. ثم يليها ترتيب طلبات العمل للمؤسسات الأخرى حسب القطاعات مثل ما هو موضح في الجدول أعلاه.

جـــ- مقارنة تطور الطلب على العمل في سنة 2017 و2018

يتضح تطور الطلب على العمل في سنة 2017 و2018 من خلال الجدول ادناه.

الجدول رقم (3-33): تطور الطلب على العمل خلال سنة **2017** و**2018**

القطاع القانوني	الطلب على العمل خلال سنة:	
	2017	2018
الفلاحة	1498	519
أشغال البناء والري	2046	1741
الصناعة	282	2140
الخدمات	2738	2379
المجموع	6564	6779

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 30.

من خلال الجدول أعلاه يُلاحظ أن قطاع الخدمات كان أكثر طلباً لليد العاملة في سنة **2017** في سنة **2018** بـ **2738** و2379 على التوالي كما هو مبين في الجدول أعلاه، وحل اشغال البناء والري في المرتبة الثانية من حيث طلبات العمل في **2017** بـ **2046** طلب وقطاع الصناعة المرتبة الأولى في سنة **2018** بـ **1741** طلب.

3- تحليل تطور عرض العمل والطلب عليه والتنصيبات في سوق العمل بولاية ادرار خلال الفترة 2010-2016

يتم تحليل معطيات تطور عرض العمل والطلب عيه نبعاً لبيانات الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-34): تطور عرض العمل والطلب عليه والتنصيبات في سوق العمل بولاية ادرار خلال الفترة **2010-2016**

السنة / المتغير	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	مجموع الفترات
عرض العمل	13475	26735	32003	37588	45611	36079	44557	**191491**
الطلب على العمل	2167	2728	3745	4538	4923	7334	12695	**25435**
التنصيبات	**1588**	**2170**	**2258**	**3947**	**3195**	**5660**	**5488**	**18818**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 30.

يُلاحظ من خلال الجول أعلاه عروض العمل اكثر من الطلب على العمل خلال الفترة 2010 – 2016 حيث بلغ مجموع عروض العمل غلال الغترة 191491 عرض مقابل 25435 طلب وكانت سنة 2016 هي احسن عام ارتفع فيه الطلب على العمل الى 12695 طلب.

الجدول رقم (3-35): تطور عرض العمل والطلب عليه والتنصيبات حسب الجنس والقطاع لسنة **2016**

عرض العمل			الطلب على العمل				التنصيب بصفة		
ذكور	إناث	المجموع	عمومي	خاص وطني	خاص أجنبي	المجموع	مؤقتة	دائمة	المجموع
33207	11350	**44557**	2846	12695	6150	**12695**	5156	332	**5488**

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019، ص 30.

يلاحظ من خلال الجدول **(3-35)** ان عرض عمل الذكور في سنة **2016** أكبر من عرض عمل الاناث الى جانب ان اجمالي الطلب على العمل لا يغطى سوى **48.50%** من اجمالي عرض العمل للجنسين والتنصيبات لا تمثل سوى **43.23%** طلب فعلي لتشغيل اليد العاملة من اجمالي طلبات على العمل من طرف ارباب العمل كما مبين في الجدول أعلاه.

رابعاً: تحليل مساهمة تدفقات المؤسسات الأجنبية المستثمرة في سوق العمل بولاية ادرار

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الولاية في مشاريع استثمارية اجنبية تخضع لاتفاقيات مبرمة مع الطرف الجزائري، تحدد فيها احكام لتطوير سوق العمل؛ تنص صراحةً على اجتذاب التمويل وتشغيل القوة العاملة المتعطلة في الاقتصاد المحلي من خلال الجدولين الموالين .

الجدول رقم (3-36): أهم الشركات الأجنبية المساهمة في تحسين مؤشرات سوق العمل بالولاية لسنة **2014**

الشركات	العمالة* (مختلطة)	العمالة** الاجنبية	الشركات	العمالة* (مختلطة)	العمالة** الاجنبية
SORL -CHIN	150	250	**LEAD CONTRACTING ET TRADING (ltd)**	2675	511
TOTAL E ET P ALGERIE	29	22	**PETROFAC INTERNATIONAL UAE / LLC**	332	119
G. TOUAT GAZ	364	78	**SAMSUNG ENGINNERING COLTD**	4080	1250
ZIGING	36	10	**TECNICAS / RUNIDAS**	2103	74
CNPCI	38	28	**GROUPEMEMENT / YANGLI / SINOHYDRO / HYDRO CHINA**	1902	550
OC TOUAT	87	29	**REPSOL EXPLOITATION ALGERIE**	637	162
CGG VERITAS	802	66	**C.C GROUP SAL***	862	101

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-حصيلة قطاع التشغيل وضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة 2016، المديرية الولائية للتشغيل، ص 06.

- (*) العمالة الوطنية: تمثل العمالة المتكونة من العمال المحليين والوطنيين.
- (**) العمالة الأجنبية: تمثل العمالة الوافدة والمصاحبة للشركات الأجنبية المستثمرة في الولاية.
- (***) **C.C GROUP SAL** = CONSOLIDATED CONTRACTORS GROUP SAL OFFSHORE CCC

وفيما يلي يتم عرض أهم المناصب المستحدثة والمصرح بها لدى وكالات التشغيل المحلية على مستوى المشاريع الاستثمارية المسندة الشركات الأجنبية.

الجدول رقم (3-37): مناصب العمل المستحدثة من طرف الشركات الأجنبية الاستثمارية خلال الفترة **2016-2018**

الشركة	الجنسية	2016	2017	2018	الشركة	الجنسية	2016	2017	2018
PETROJET, PROJET, R	مصرية	162	42	/	**LEAD CONTRACTING ET TRADING (ltd)**	سورية	1215	138	/
PETROJET, PROJET, T1	مصرية	362	66	/	**C.C GROUP SAL**	قطرية	17	151	02
BONATTI SPA	إيطالية	16	/	/	**SAMSUNG ENGINNERING COLTD**	كورية جنوبية	60	53	/
MBD INSSAT	تركية	13	11	/	**TECNICAS / RUNIDAS**	اسبانية	21	02	/
BUTEC SAL	لبنانية	/	/	01	**GROUPEMEMENT / YANGLI / SINOHYDRO / HYDRO CHINA**	صينية	02	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

-حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة 2017 والاربعة الأشهر الأولى لسنة 2018 مقدمة للمجلس الشعبي الولائي جوان 2018، مديرية التشغيل لولاية ادرار، ص ص 98 - 90.

(/): تعبر عن أن الشركات لم تودع طلبات على العمل في إطار المناصب المستحدثة لتشغيل العمالة الوطنية ومنها المحلية.

خامساً: معوقات مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل بولاية ادرار وسبل معالجتها

يتم التطرق لأهم المعوقات التي تعرقل مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين مؤشرات سوق العمل بالولاية، حيث تنعكس معوقات تحسين مؤشرات سوق العمل من طرف الشركات الأجنبية على الوكالات المحلية للتشغيل المتواجدة بالولاية، حيت تم تسجيل مجموعة من العراقيل التي تعترض العمل القانوني اليومي مع الشركات المتعاقدة، وتعميق الاختلالات في سوق العمل، ومن أبرزها يُذكر مايلي [1]:

- تهرب المؤسسات الأجنبية من تقديم طلبات العمل لتوظيف العمالة الوطنية بصفة عامة والمحلية بصفة خاصة لدى وكالات التشغيل الولائية والمحلية.
- عدم توفر بعض الشركات الأجنبية المستثمرة على حماية اجتماعية للعمال أي غياب عنصر العمل اللائق، ولهذا تتعدد وتتباين المخالفات التي تسجلها المفتشية الولائية للعمل، حيث إن بعض المؤسسات تتجه نحو التوظيف المباشر للعمالة المحلية دون الوساطة التشغيلية القانونية (الوكالات المحلية للتشغيل)؛ وتستهدف الفئة العمالية التي لا تتطلب تأهيل أو مستوى عالي لسد احتياجاتها من اليد العاملة، هذه العمالة قد تكون محلية او اجنبية دون التصاريح بالوجود على التراب الوطني وتراخيص العمل التي تصدرها السلطات الوصية.
- مزاحمة العمالة الأجنبية الوافدة للعمالة المحلية، وقد تكون المنافسة في الحصول على منصب عمل لا تستند لأية معايير قانونية والمتعلقة بحصص المناصب المبرمجة للعمالة المحلية في إطار الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والمتعامل الاقتصادي الأجنبي.
- بُعد المسافة بين مقر القوة العاملة المحلية ومكان تنظيم الامتحانات المهنية الانتقائية في المقرات الاجتماعية للمؤسسات الأجنبية المستثمرة التي يحصل اغلبها خارج الولاية، قد يكون سبباً في رفض بعض عارضي العمل التنقل الى مقرات تنظيم الامتحانات.

[1] – حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة 2017 والاربعة الأشهر الأولى لسنة 2018 مقدمة للمجلس الشعبي الولائي جوان 2018، مديرية التشغيل لولاية ادرار، ص 107.

- كثرة المخالفات المُخالفة للأحكام القانونية المؤطرة لعلاقات العمل التي تُحدثها المؤسسات الأجنبية المستمرة، والتي تسجلها المفتشية الولائية للعمل[1]، لاسيما منها[2]:
  - عدم التبليغ عن مناصب العمل الشاغرة
  - تشغيل عمال أجانب بجواز عمل منتهي الصلاحية
  - تشغيل عمال أجانب بدون جواز او رخصة العمل المؤقتة

وتتجلى **السبل** الموضوعة من طرف السلطات والمصالح الوصية **لمعالجة** بعض من تلك الاختلالات في سوق العمل المحلية وتعزيز فرص التشغيل لصالح القوة العاملة المتعطلة محلياً في المجمعات والشركات الأجنبية، أصدر السيد والي الولاية تعليمة بتاريخ **2017/12/20** موجهة لجميع المتعاملين الاقتصاديين تتضمن مايلي[3]:

- عدم إدراج شروط تعجيزية عند الطلب على العمل.
- عدم وضع مناصب عمل مجهولة وفي حالة وجودها يجب على المؤسسة ادراج الشهادة العلمية الضرورية لشغل هذا المنصب.
- اجراء عملية الفحص المهني الانتقائي بسرعة وبدون مماطلة.
- إعلام الناجحين بعد الفحص المهني بتاريخ تنصيبهم بصفة سريعة إجبارياً.
- إعلام الراسبين بعد الفحص المهني عن طريق النشر والاعلام
- **تشكيل لجنة ولائية** تضم كل من مدير التشغيل الولائي والمفتش الولائي للعمل ومدير الوكالة الولائي للتشغيل لمتابعة مدى تطبيق المؤسسات والشركات الأجنبية المستثمرة لتعليمة الوزير الأول رقم **01** المؤرخة في **2013/03/11** والمتعلقة بتسيير التشغيل في الولايات الجنوبية ومن بينها ولاية ادرار بحكم موقعها.

---

[1] – تعتمد المفتشية الولائية للتشغيل في نشاطاتها على تنفيذ برنامج العمل المقدم من طرف المفتشة الجهوية للعمل بولاية بشار تطبيقاً للتعليمة رقم 02 المؤرخة في 07 افريل 2016، المتعلقة ببرمجة نشاط المفتشية العامة للعمل والمصالح غير الممركزة، ويتركز نشاط المفتشية الولائية للعمل من الجانب التقبي على المراقبة الفعلية لتطبيق القانون بالهيئات المستخدمة التي تقع في دائرة الاختصاص الإقليمي لمصالح المفتشية، والذي يستند أساساً على: التشغيل وتنصيب العمال، شروط تشغيل الأجانب.

[2] – حصيلة المفتشية الولائية للعمل (ادرار) لسنة 2017، ص 12.

[3] - حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة 2017 والاربعة الأشهر الأولى لسنة 2018 مقدمة للمجلس الشعبي الولائي جوان 2018، مرجع سبق ذكره، ص108.

كما **قدمت اللجنة الولائية**[1] السالفة الذكر، مجموعة من الضوابط إلى مسؤولي المجمعات الكبرى والمؤسسات والشركات الأجنبية المتعاقدة معها، يُذكر منها لا على سبيل الحصر مايلي:

- ضرورة احترام تشريع العمل فيما يتعلق بتنصيب العمال لا سيما اللجوء إلى اليد العاملة المحلية وإعلام الوكالة المحلية المختصة إقليمياً بكل المعلومات الخاصة باحتياجات المؤسسات من اليد العاملة، وضرورة إضفاء الشفافية في مسابقات الانتقاء.
- مطالبة مسؤولي المجمعات الكبرى مثل المجمعات البترولية وشركة سامسونغ والمؤسسات المناولة معها بضرورة التكفل بتكوين اليد العاملة المحلية ونقل التكنولوجيا في الاختصاصات غير متوفرة محلياً.
- القيام بدراسة استشرافية داخل الشركات الأجنبية المستثمرة لمعرفة احتياجاتها من اليد العامل مستقبلا وتكيفيها مع مخرجات المراكز، المعاهد والجامعات.

[1] – نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 109 –110.

خاتمــة

تم التطرق في هذا الفصل الى تحليل وتقييم أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل الوطني والمحلي حيث تم تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من الأطر القانونية والمؤسساتية التي تقوم على تحسينه الا انه لوحظ أن الجزائر حققت تخلفاً كبير في الترتيب العربي والعالمي لأداء بيئة الاعمال ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار واتضح في المؤشرات الفرعية العشرة الموضحة لمدى نجاعة سياسة الاستثمار التي تتبعها الجزائر من بداية دخول المستثمر الأجنبي وحصوله على المشروع الاستثمار الى مرحلة نهاية الإنجاز.

كما اتضح من تحليل لتطور تدفقات ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد ومصادرها الى الجزائر خلال **2005-2020** ان الاستثمار في الجزائر يحظى بأهمية بالغة من طرف المستثمرين الأجانب، ولهذا بادرت بوضع أجهزة ضبط سياسة سوق العمل في الجزائر بالموازاة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها.

لكن اتضح من خلال الدراسة ان النتائج التمويلية التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا تعكسها أهميته النسبية في سوق العمل الوطني والمحلي(ادرار) وهذا لكون اغلب الشركات تشغل في الغالب عدد كبير من العمالة المصاحبة لها مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً على اختلالات سوق العمل في الجزائر، بسبب مزاحمة العمالة الأجنبية الوافدة للعمالة الوطنية والمحلية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامــة

تشتمل الخاتمة العامة على عنصرين اساسين وهما:

أولاً: النتائج

بناءاً على ما سبق سيتم إيجاز اهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج؛ فقد هدفت إلى التعرف على أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر وولاية ادرار.

في ضوء العرض والتحليل الذي تضمنته فصول الدراسة، يمكن تلخيص اهم ما تم التوصل اليه في النقاط التالية:

1- نتائج الجانب النظري:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر لا تتناسب وامكانياتها البشرية والطبيعية مقارنة بالدول العربية او المغاربية التي تفتقد لتنافسية مناخ الاستثمار.
- عدم استقرار القوانين أدى الى تخوف المستثمر الأجنبي، وابتعاده عن القيام بعملية الاستثمار، رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار.
- يعاني مناخ الاستثمار في الجزائر من عدة معوقات اتضحت معظمها في تخلف الجزائر في أداء معظم المؤشرات العشرة الفرعية لمؤشر أداء بيئة الاعمال وكذلك في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.
- يتسم سوق العمل في الجزائر بعدة اختلالات متمثلة في ضعف إنتاجية العامل وانخفاض المشاركة القوى العاملة الجزائرية في المشاريع الاستثمارية الأجنبية، حيث تفتقر اغلبها للخبرة والمؤهلات التي يطلبها المستثمر الأجنبي.
- طلبات العمل الموجهة للوكالات المحلية (أدرار) لا تتلاءم مع مناصب العمل المستحدثة فعليا وهذا ما يشكل في الأساس فجوة في الطلب على العمل تتسع كلما ابتعد عرض العمل عن الطلب.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

التأثيرات التي اظهرها النموذج القياسي الأول **(01)** على سوق العمل في الجزائر تمثلت في متغيرين بالأساس: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GIPR ومتوسط الاجر الحقيقي الشهري بالدولار الامريكي SRMT بالإضافة الى متغير سوق العمل (التشغيل: EP) في حد ذاته عند درجة التأخير **1.**

يبدو من نتائج الدارسة أن لمتغير EP التشغيل الممثل لسوق العمل أثر كبير على معدل التشغيل نفسه بتأخير زمني وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية

اما المتغيرين الآخرين XM وCIP فقد جسد العلاقة الترابطية فقط.

- في النموذج الثاني وبإستخدام ARDL اتضح أن زيادة معدلات البطالة ب **1%** في الفترة t−1 يؤدي إلى ارتفاعها بأكثر من **0.91%**.
- كما أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ب **1%** يؤدي الى انخفاض البطالة بما يقارب **0.75%**. اي وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.
- كما ان تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة عفي المدى الطوير يظهر معنوية العلاقة بين المتغيرين، حيث ان ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر ب**1%** يؤدي الى انخفاض معدل البطالة بأكثر من **0.08%** حيث تظهر العلاقة العكسية بين متغيري النموذج، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

تم استخدام نموذجين **(1)** و **(2)** في الدراسة القياسية المتعلقة بأثر تدفقات الاستثمار المباشر على سوق في الجزائر وخلصت باختبار فرضيات الدراسة الى مايلي:

أ- **الفرضية الأولى:** تؤثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية GIPR وSRMT على بعض مؤشرات سوق العمل (التشغيل) تأثيراً ايجابياً، حيث إن ارتفاع معدل التشغيل بنسبة **1%** في الفترة t−1 يؤدي إلى ارتفاع معدل التشغيل في الفترة t بنسبة تفوق **0.9%**

ب-**الفرضية الثانية:** لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثر معنوي على سوق العمل الوطني حيث إنه كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت معدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ت-**الفرضية الثالثة:** تم تأكيد هذا الفرضية، من خلال تحليل بيانات الجداول فيما يخص طلبات وعروض العمل، حيث أظهرت فعلاً ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يوفر فرص عمل فعلية حسب طلبات العمل المسجلة لدى الوكالات المحلية لولاية ادرار. وهي نتيجة لسياسات وتوجهات متخذي القرار في البلاد نحو تدعيم القطاع الاجتماعي على حساب القطاعات المنتجة وتقبل كل مظاهر العبء الاجتماعي لاسيما تعلق بالبطالة المقنعة، توظيف للعمالة في القطاعات العمومية أكثر من حاجياتها.

وتبعاً لنتائج التي تم التوصل اليها من هذه الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

ثانياً: التوصيات:

1- على الجزائر القيام بالمزيد من الإصلاحات وتحرير القطاعات الاقتصادية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- ضرورة الإهتمام بإجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للإقتصاد الجزائري، وتحسين الأداء الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الاخرى،

3- يجب مراعاة اعتبارات التشغيل، واختيار التكنولوجيا المناسبة والملائمة للشركة والمشروع حتى تتمكن العمالة المحلية من إسيعابها كلية وتطويرهاً .

4 - توفير التمويل اللازم لدعم عمليات البحث والتطوير التكنولوجي ، إي رفع نسبة ما يخصص للأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الناتج المحلي الإجمالي ، لتتساوى مع الدول التي تستفيد من نتائج الاعتمادات المالية المخصصة لتلك الانشطة .

5- تدعيم جهاز حماية الملكية الفكرية الصناعية والتجارية من أجل ضمان حقوق المخترعين في الجزائر، وإتباع سياسة آساليب القضاء على السوق الموازية (السوق غير الرسمية) .

6- ضرورة إهتمام الجزائر بتكوين قاعدة تشغيلية وطنية فعالة في القطاع العمومية، ليكون لها اسهام في بناء قدرات إنتاجية ومعالجة اختلالات سوق العمل

7 - ضرورة تجزئة الاستثمار الاجنبي المباشر إلى مكوناته الرئيسية، و وضع المكون التكنولوجي بمعزل عن غيره من المكونات، وإخضاعه لتنظيم مستقل في الآطر التنظيمية الخاصة بالاستثمار في القطاعات المختلفة بالجزائر .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولاً: الكتب

1. أحمد سليماني، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، ديسمبر 2007
2. أحمدعبد الرحمان أحمد، مدخل إلى أدارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1994.
3. أدريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية . دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترجمة جعفر على حسن السوداني، مراجعة: عماد عبد اللطيف سالم، الناشر بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق 2002.
4. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
5. إسماعيل العربي، صحراء الجزائر وشواطئها، ط1، المؤسسة الوطنية للكتابة، 1983
6. أميرة حسب الله محمد،" محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية «، دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر)، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004– 2005
7. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، سلسلة جسر التنمية، السنة الخامسة، العدد 58– ديسمبر 2006
8. جبل برتان" الاستثمار الدولي «ترجمة علي مقلد وعلي زيغور، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1970.
9. جون أ. زيمكو، كيف مجتذب الاستثمارات الأجنبية؟ مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، القاهرة، 2003
10. جون مينارد كينز، ترجمة: إلهام عيداورس، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، الطبعة الأولى، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبوظبي، 2010
11. جون هدرسون ومارك هدندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية

12. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الإصدار 226، الكويت، أكتوبر 1998

13. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها ا- لمجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت 1987

14. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي–المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، الكويت ، 1994

15. سعيد محمد السيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 1978

16. عبد الجبار جومرد اثيل، **متغير الإحباط ومعدل النشاط الاقتصادي للسكان في الأردن**، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الأردنية، 2000.

17. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

18. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.

19. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في أدارة الاعمال الدولية، مطبعة الشعاع الفنية، مصر، ط04، 1998.

20. عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، تاريخ النشر غير مذكور.

21. عبد السلام أبو قحف،" نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.

22. عبد السلام ابوقحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، مصر، 1992.

23. عبد السلام ابوقحف، الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2003

24. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، 1997

25. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون ناشر، القاهرة، 2008.

26. عبد الهادي عبد القادر سويفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة حلوان، 2009،

27. عبدالستار محمد العلي، إدارة الإنتاج بين النظرية والتطبيق، الجزء الأول والثاني، مطبعة البصرة، البصرة، 1986

28. غريب جمال- صلح الدين عقدة التخلف الاقتصادي والتنمية، مطابع مركز التدريب المهني للشرطة، القاهرة، مصر، بدون تاريخ النشر.

29. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

30. لورانس ر. كلاين، إقتصاديات العرض والطلب، مكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1983.

31. محمد إبراهيم مقداد ومازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل، كلية التجارة قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية بغزة، مارس 2018.

32. محمد البنا، قضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

33. محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق-الجزء الأول، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

34. محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا - دمشق - حرمانا، 2010.

35. محمد شريف ألمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

36. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر- الاردن، 2007.

37. مدحت قريشي، اقتصاديات العمل، الاردن - عمان - دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2007.

38. وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009

ثانياً : الدوريات العلمية:

1. أشوكا مودي ashoka– mody و شوكو نجيشي Shoko– negishi, " عمليات اندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق أسيا"، مجلة التمويل و التنمية، العدد1، المجلد 38، مارس 2001.
2. أشوكا مودي وديباك ميشرا وأنتوباتيني مرشد، تدفق رؤوس الاموال الخاصة والنمو، مجلة التمويل والتنمية، تصدر عن صندوق النقد الدولي، العد02، جانفي 2001.
3. إيناس فهمي حسين، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، 2018
4. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06
5. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا
6. حاكمي بوحفص وعمراني سفيان، دور المؤسسات والتشريعات في دعم أداء سوق العمل دراسة حالة الجزائر 2003–2016، جامعة قناة السويس كلية التجارة الاسماعلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن العدد الأول، مصر 2017.
7. حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، العدد16، ابريل 2003– السنة الثانية
8. حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، السنة الثانية، العدد 16، ابريل 2003
9. حسن عبد الطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر2005.
10. دحماني رضا وزايد مراد، جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1991– 2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد3، جامعة بشار
11. سعاد شليغم، العمل اللائق كأساس لمحاربة الفقر في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد العاشر (10) جويلية 2017

12. عادل عبد العظيم، اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات، سلسلة دورية، العدد67، نوفمبر 2007، السنة السادسة، جسر التنمية، معهد العربي للتخطيط، الكويت
13. علم الدين بانقا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 144 – 2018، المعهد العربي للتخطيط، 2018.
14. وشاح رزاق، عرض العمل والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة دورية – جسر التنمية، السنة الثامنة، العدد 84، جوان 2009.
15. رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة، مفهومها، أسبابها و آثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الطارف ، عدد00 -2018.

ثالثاً: قوانين والمراسيم :

1. قانون الاستثمار في الجزائر * نص معزز * الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، فبراير 2015.
2. موجب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 الصادر في العدد 60 من الجريدة الرسمية الجزائرية.
3. المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسيره.
4. المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وتسيره.
5. المادة 07 من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15.
6. المادة 07 مكرر من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15
7. المادة 05 من المرسوم التنفيذي 10-101 المؤرخ في 29 مارس 2010، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد21، الصادرة بتاريخ 2010/03/31
8. المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022، الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها.

رابعاً: تقارير ومنشورات الهيئات والمؤسسات :

1. الاونكتاد، أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في رأس المال، تقرير الاستثمار العالمي 2011
2. الاونكتاد، إصلاح حوكمة نظام الاستثمار الدولي، تقرير الاستثمار العالمي 2015.
3. الاونكتاد، إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي ،تقرير الاستثمار العالمي 2015
4. الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، تقرير الاستثمار العالمي 2021.
5. الاونكتاد، الاستثمار في انتعاش مستدام، تقرير الاستثمار العالمي 2021.
6. الاونكتاد، الاستثمار والاقتصاد الرقمي، تقرير الاستثمار العالمي 2017.
7. الاونكتاد، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، تقرير الاستثمار العالمي 2020.
8. الاونكتاد، المشهد المتشكل للاستثمار الأجنبي المباشر: بعض القضايا البارزة، مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد، مارس 2007.
9. الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019.
10. الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019
11. الاونكتاد، المناطق الاقتصادية الخاصة، تقرير الاستثمار العالمي 2019.
12. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، تدويل البحث والتطوير للشركات متعددة الجنسيات، جنيف، نيويورك: الامم المتحدة، 2006.
13. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، 2012.
14. الاونكتاد، تقرير سنوي للاونكتاد يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ذروته، نشرة صحفية، 09/24/ 2008
15. الاونكتاد، نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، تقرير الاستثمار العالمي 2012
16. الاونكتاد، نشرة صحفية: انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة بعد سنتين من الانخفاض يتوقف على تزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، جويلية 2010
17. بيان السيد الوالي: حول نشاطات الولاية، حصيلة التشغيل لسنة 2006 في ولاية ادرار، امانة الولاية، ابريل 2007

18. بيان السيد الوالي: حول نشاطات الولاية، حصيلة التشغيل لسنة 2006 في ولاية ادرار، امانة الولاية، ابريل 2007، ص 98.
19. بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019.
20. بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2019، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2020،
21. بيان السيد والي ولاية ادرار، حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2018، الأمانة العامة لولاية ادرار، جانفي 2019.
22. تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، 2014.
23. تقرير الاستثمار العالمي، سنوات متفرقة 2015-2022.
24. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، صندوق النقد العربي،2021،
25. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، صندوق النقد العربي،2021
26. التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2014.
27. التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية، منظمة العمل العربية، مصر، 2014
28. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2017
29. تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنوات متفرقة (2006-2020)
30. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، العدد32 السنة الثانية،2004
31. حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة 2017 والاربعة الأشهر الأولى لسنة 2018 مقدمة للمجلس الشعبي الولائي جوان 2018، مديرية التشغيل لولاية ادرار

32. حصيلة قطاع التشغيل والضمان الاجتماعي والتقاعد لسنة2016، مديرية التشغيل لولاية ادرار، 2017.

33. الديوان الوطني للإحصائيات، الديموغرافيا، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص 39.

34. سعيد النجار، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت- 11-13 ديسمبر 1989

35. صلاح الصعيري واحمد البكر، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، ديسمبر 2016

36. عادل لطفي، مؤشرات سوق العمل، ورشة العمل الإقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة المتوسطة بدول مجلس التعاون الخليج العربي: - تحت شعار " دعم المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني " سلطنة عمان، مسقط 8-12 ديسمبر 2007، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي بالقاهرة، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس.

37. العربي للتخطيط بالكويت، تطبيقات: مدلول مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل الدولية- ILO (2012-2016)

38. عقبي لخضر، محاضرات في مقياس منظمة العمل الدولية وسياسات سوق العمل، جامعة ابن خلدون – تيارت ، 2021-2022

39. عمر مشهور، حديثة الجازي: "دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار"، منشورات المجمع العربي للملكية الفكرية غرفة الفتية الاقتصادية، عمان، 2003

40. فايز علي المطيري، دعم القدرات التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل – تحت شعار: نحو معالجة إقتصادية مستدامة، التقرير العربي الخامس حول التشغيل والبطالة، منظمة العمل العربية، 2016.

41. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، ورقة بحث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، يونيو 2017

42. مديرية التشغيل لولاية ادرار، حصيلة أجهزة العمل والتشغيل وصناديق الضمان الاجتماعي لسنة2017 والاربعة الاشهر الأولى من سنة 2018، المجلس الشعبي الولائي، دورة جوان 2018،

43. منظمة العمل الدولية، دليل سياسات الحد الأدنى للأجور، مكتب العمل الدولي – جنيف، 2004.

44. منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية : دليل لمنظمات العمال – جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل ،مكتب العمل الدولي – جنيف، 2015

45. منظمة العمل العربية، استعراض وتحليل تقرير منظمة العمل الدولية لسنتي 2014–2015، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 2016

46. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لسنوات 2011 – 2012 – 2014 –2015–2017.

47. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، تقارير الاستثمار العالمي لسنوات (2011–2019).

48. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ، نشرة فصلية ، السنة 25، العدد الفصلي الرابع ، أكتوبر – سبتمبر 2007

49. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008،

50. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2019– مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019.

51. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة فصلية ،العدد 26 ، السنة الفصلي الثالث يونيو – سبتمبر 2008

52. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، نشرة فصلية، السنة 25، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر – سبتمبر 2007،

53. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،" النشرة الفصلية،" السنة الخامسة والعشرون _ العدد الفصلي الاول، يناير، مارس، 2007.

54. المؤسسة العربية لضمان الاستثماروإئتمان الصادرات، نشرة الفصلية، السنة 26، العدد الفصلي الثالث، يونيو– سبتمبر 2008

55. نشرات ضمان الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سنوات متفرقة (2006-2020)

56. نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد 33، العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015

57. نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، العدد 33 العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015،

58. نشرة ضمان الاستثمار: الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية والصادر منها، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد 33 العدد الفصلي الثاني 2015، الكويت، 2015.

59. نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020.

60. نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020.

61. نشرة ضمتن الاستثمار، مؤشرات سهولة أداء الاعمال وإمكانية الحصول على رأس المال والقدرة على الابداع والحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية والشفافية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الكويت، العدد23-العدد الفصلي الرابع 2005.

62. نوار العوا، ورشة عمل "التكنولوجيا الرقمية والتوظيف " نظم معلومات سوق العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وزارة العمل-بيروت14-15-16 أكتوبر 2020

63. الهيئة العامة للإحصاء، نشرة: سوق العمل، المملكة العربية السعودية، الربع الثالث 2019.

64. الهيئة العامة للإحصاء، نشرة: سوق العمل، المملكة العربية السعودية، الربع الثالث 2019.

65. قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجرائر في تاريخ 27: /2022/04 و16 /09/ 2022

66. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام – نتائج 2016-2018، نشرة رقم 49، 2021، الجزائر.

67. قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجرائر Metadata Indicators، الصف 60، الصادرة في تاريخ :16 /2022/09

68. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام – نتائج 2014-2016، نشرة رقم 47، 2017، الجزائر

69. قاعدة بيانات البنك الدولي الصادرة في شكل Excel الخاصة بالجرائر في تاريخ :2022 /09/16

70. الديوان الوطني للإحصاء، نتائج بالأرقام، الشغل، سنوات متفرقة (2001-2020).

خامساً : مؤتمرات وملتقيات :

1. احمد اركان و رابح بلعباس ، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول ، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، يومي 15- 16 نوفمبر 2011

2. حميد بوزيدة، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية، البحرين، أكتوبر 2010

3. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، سياسة التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011

4. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي «ورقة بحثية بعنوان: البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر للاقتصاد الليبي " المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى، هيئة تشجيع الاستثمار، طرابلس، 2006.

سادساً: الرسائل العلمية:

1. بوجمعة بلال، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان – الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،2013/2012.
2. بوعلي عبد القادر، أثر الشراكة الأورو متوسطية على سوق العمل، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان،2006-2007
3. رضا محمد هلال العجوز ،" دور الشركات المتعددة الجنسيات في التنمية – دراسة لدور الشركات الاسيوية في مصر ،" رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، القاهرة ، 2007
4. ركراك مونية، أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزاائر، دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان،2017-2018
5. زكريا جرفي، أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2018، دكتوراه، جامعة بسكرة – الجزائر،2019-2020
6. فارس فضيل " أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، وعلو التسيير، جامعة الجزائر، مارس 2004
7. فارس فضيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1998.
8. ليلى شيخة "أتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة الدولية وأشكالية نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، دراسة حالة الصين «، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة –الجزائر، السنة الجامعية :2006- 2007.
9. محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
10. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس –سيدي بلعباس –الجزائر، 2019-2020.

سابعاً : مواقع الانترنيت

1. http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395، تاريخ الزيارة 2020/11/28
2. https://anade.dz/salem2018/index.php/ar/2018-01-15-09-46-53/anem
3. https://hbrarabic.com ، تاريخ الزيارة 2020/09/30 على الساعة 16سا و 10 د.
4. https://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/isco/isco08/index.htm ، تاريخ الزيارة 2019/12/19.
5. https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest/ ، تاريخ الزيارة 2021/12/12 على الساعة 17:00.
6. تاريخ الزيارة: 17/02/ 2021 على الساعة 20:00.
7. الصالون الوطني للتشغيل، الطبعة السابعة، الموقع الالكتروني:
8. عمار لشموت، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.... الأسباب والحلول؟ https://ultraalgeria.ultrasawt.com، الجزائر ULTRA، 2022/01/17 ، زيارة الموقع 2022/01/23 ، على الساعة 17 :15
9. مجلة هارفارد بزنس ريفيو بالعربية، دليل المصطلحات بالمجلة: المفاهيم الإدارية – وظيفة بدوام جزئي ، **الموقع الالكتروني** :
10. مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، آليات تشجيع الاستثمار، https://dim-msila.dz/?p=52 يوم 2021/08/29 على 19:05.
11. الموقع الالكتروني، https://stringfixer.com/ar/Unemployed ، تاريخ الزيارة 2020/05/12، عللى الساعة 11سا و 45 ثا.
12. الموقع الالكترونية: data.albankaldawli.orgبتاريخ 2020/01/11 على الساعة 17:45.
13. الموقع الرسمي لوزارة الصناعة: الضمانات المقدمة للمستثمر:
14. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2017 (تحديث أغسطس 2018).

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Wladimir- andreff," Les multinationales globales », éditions : la de découverte, paris .1995,
2. Pierre- salle, » problèmes économiques généraux" , édition :Dunod ,.paris ,1986.
3. Borzentein Eduro, Jony Whalee, how does Foreign Direct Investment affect economic growth? », BER Working paper, cambridge,1995,
4. Hong, K, "Foreign Capital and economic growth in Koera: 1970 – 1990", Journal of economic Development, VOL 22, n° 1, June 1997.
5. OCDE," Recent trends in Foreign Direct Investment ", survey of OCDE Work on International Investment ,1998,
6. Unctad. wir 2006, Transnational Corportion and The Internalization of R&D United Nations New York & Geneva 2006.
7. Bricout jean Luc et tersen Denis investissement international, paris, 1996.
8. Bricout jean Luc et tersen Denis investissement international, paris, 1996,.
9. Michel -delapiérre, Christian -milelli, "les firmes multinationales », librairie : "vubert », paris ,1995
10. UNCTAD, World Investment Report, various Issues.
11. Unctad, Wir 2006," FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, Annexes, A&B & Definitions and Sources, New York and Geneva, 2006.pages: 299- 300-301.
12. Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge", New York and Geneva, 2008.pages: (10-253-254-255-256).
13. Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge", New York and Geneva, 2008.pages: (10-253-254-255-256).
14. Bricout jean Luc et Tersen Denis, Investissement International, paris, 1996, p8.
15. Anne- marie al cabas ; Edouarde- Bourcier .et bruno-valesteinas, les nouvelles formes de I.D.E", revue : problèmes économique, n 2660. Avril 2000.
16. Unctad, Wir 2008," Transnational Corporations ،Extractive Industries and Development"، New York and Geneva,2007.
17. Charles Albert –Michael, "la séduction des nations ou comment attirer les investissement « éditions : TOUBKAL, paris ,1999 ;
18. jean louis Mucchielli, relations economiquesinternationales, édition hachette, paris, 1994, P03.
19. Hood N.and young's, the economies of multinational enterprise, Lononm Longman1985
20. Unctad, Wir 2008, World Investment Report 2006 -2008 - 2021.
21. Hamdane HADJADJI, L'ARABE ÉCONOMIQUE "Exercises de themes et Versions", OPU – Alger ,1993.
22. Joël Jalladeau, Introduction à la Macroéconomique, Edition ouvertures économique, Belgique, 1993

23. Anne Perrot, les Nouvelle théories du Marché du travail, la Découverte Ve , Paris, 1992
24. RAFAEL DIEZ DE MEDINA, Rapport "INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL(ICMT)2015"OIL,16/11/2015, BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL(BIT)• GENEVE, Neuvième (9) édition
25. RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Report" KEY INDICATORS OF THE LABOUR MARKET (KILM)2016"ILO, 13/07/2016, INTERNATIONAL LABOUR OFFICE.Geneva, Ninth (9)edition, P02.
26. - Article N°01du décret executive N°02-314 du 14/10/2002, modifiant et complétant le décret N° 01-282.
27. UNCTAD, INVESTING IN SUSTAINABLE RECOVERY, World Investment report, Geneva, 2021
28. Francois -chesnais, «la mondialisation du capital", édition : Syros collé alternatives économiques. Paris,1994
29. Vasudeva N.R & Albert A, Determinants of U.S. health expenditure : Evidence from autoregressive distributed lag (ARDL) approach to cointegration, Economic Modelling 59 (2016) , P 69.
30. DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR, ANNUAIRE STAT. (PROPOS.CANEVAS par DSER.Comité) , ADRAR (ALGERIE),2020 (EXCEL), Icône population.
31. DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR, ANNUAIRE STATISTIQUES ANNEE 2019, ADRAR (ALGERIE), Juin 2019.
32. DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR ANNUAIRE STAT. (PROPOS.CANEVAS par DSER.Comité) ،ADRAR (ALGERIE),2020 (EXCEL), Icône population
33. Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information, Bulletin d'information Statistique de l'entreprise ،Données de l'Année2018- N°34,Ministère de l'Industrie et des Mines (Algérie), Avril2019.
34. Cned -Académie en ligne, Sécence 7 : (Travail,Emploi,chômage), P 08 , sur le site : https://fr.readkong.com/page/sequence-7-22473530 Visite-le : 08/01/2020.20h22min
35. RAFAEL DIEZ DE MEDINA,Rapport"INDICATEURS CLES DU MARCHE DU TRAVAIL (ICMT)2015" OIL,16/11/2015,BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL(BIT)• GENEVE, Neuvième (9)édition,P02.
36. The Classical Theory, economics, site web :https://www.cliffsnotes.com/study-guides/economics/classical-and-keynesian-theories-output-employment/the-classical-theory .visite le : 15/09/2020, 19h05min

قائمة الملاحق

الملاحـق

الملحق رقم (1 –1):

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1997-2006)

مليون دولار

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الإجمالي
العالم	489,243	709,303		1,411,366	832,567	621,995	564,078	742,143	945,795	1,305,852	8,721,238
الدول المتقدمة	286,638	509,095	860,151	1,146,238	609,027	442,284	361,192	418,855	590,311	857,499	6,081,289
الدول النامية	190,569	189,643	228,461	256,088	212,017	166,318	178,699	283,030	314,316	379,071	2,398,212
دول الاقتصادات المتحولة	12037	10566	10283	9040	11524	13393	24187	40258	41169	69283	241,739
اجمالي الدول العربية	6,138	5,609	4,606	5,997	9,413	8,356	15,711	24,717	45,829	62,406	188,782
نسبة الدول العربية للدول النامية	%3.2	%3.0	%2.0	%2.3	%4.4	%5.0	%8.8	%8.7	%14.6	%16.5	%7.9
نسبة الدول العربية للعالم	%1.3	%0.8	%0.4	%0.4	%1.1	%1.3	%2.8	%3.3	%4.8	%4.8	%2.2
عمليات الاندماج والتملك	304,848	531,648	766,044	1,143,816	593,960	369,789	296,988	380,598	716,302	880,457	5,984,450
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كبائع	%0.30	%0.09	%0.15	%0.15	%0.54	%0.17	%1.93	%0.25	%0.52	%1.01	%0.46
	904	466	1,181	1,744	3,225	611	5,718	957	3,721	8,878	27,405
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك كمشتر	%0.61	%0.07	%0.18	%0.17	%0.12	%0.81	%0.67	%0.34	%3.33	%4.24	%1.23
	1,874	397	1,417	1,900	740	3,005	1,981	1,282	23,838	37,332	73,766

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2007، ص 195.

الملحق رقم (3-1): المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

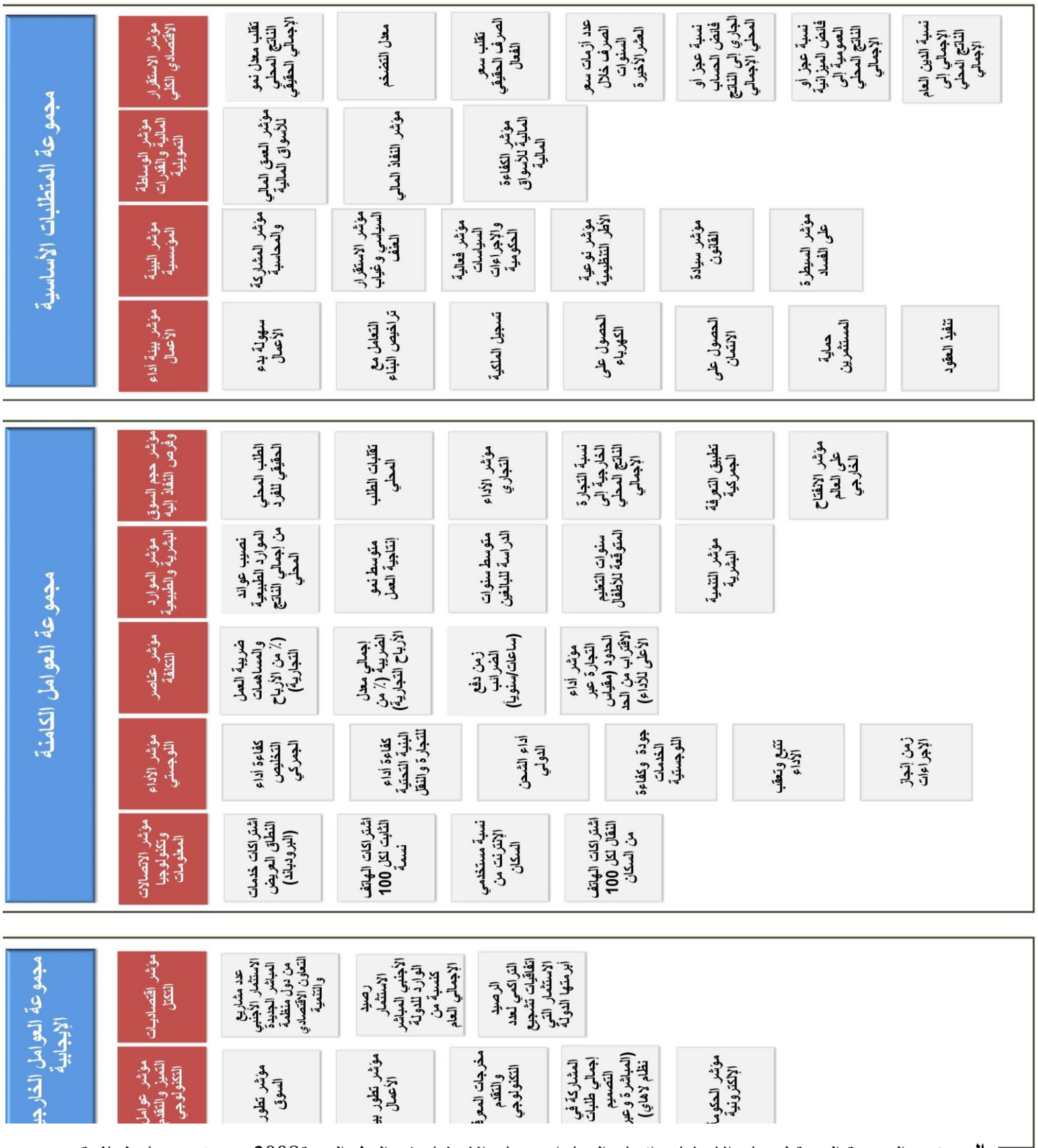

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية2008 – مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت، 2019، ص 25.

الملحق رقم (3-2):

ترتيب أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015)

الترتيب	الدولة / البيان	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية %
01	الإمارات	25	26	15280	22.46
02	إسبانيا	20	24	7860	11.55
03	فرنسا	62	81	5950	8.74
04	فيتنام	2	2	4743	6.97
05	سويسرا	7	12	4538	6.67
06	مصر	9	11	4178	6.14
07	المملكة المتحدة	18	24	3738	5.49
08	الولايات المتحدة	31	34	3303	4.85
09	الصين	12	12	2658	3.91
10	لوكسمبورغ	1	3	2447	3.60
	دول أخرى	119	146	13345	19.61
	الإجمالي	306	375	68040	100

ترتيب أهم 10 دول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2015-2019)

الترتيب	الدولة / البيان	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	الأهمية النسبية %
01	هونج كونج	1	1	6000	28.50
02	الصين	7	12	3827	18.18
03	سنغافورة	1	3	3151	14.96
04	فرنسا	15	16	2266	10.76
05	مصر	3	3	1553	7.38

06	تركيا	152	188	21056	100
07	قطر	108	134	1577	7.49
08	إسبانيا	2	3	385	1.83
09	سويسرا	5	6	400	1.90
10	اليابان	7	7	517	2.46
	دول أخرى	1	1	666	3.16
	الإجمالي	2	2	714	3.39

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.
- نشرة ضمان الاستثمار: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة للدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، الربع 02 السنة 2020، الكويت، 2020، ص 18.
-

الملحق رقم (3-3): مهام واهداف الوكالة الوطنية للتشغيل

المصدر: الصالون الوطني للتشغيل، الطبعة السابعة، الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة: 02/17/ 2021 على الساعة 20 :00.

، https://anade.dz/salem2018/index.php/ar/2018-01-15-09-46-53/anem

الملحق رقم (3-4): إحصائية jarque bera

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.629474	Prob. F (2,3)	0.1581
Obs*R-squared	18.39688	Prob. Chi-Square (2)	0.0001

المصدر: مخرجات EVIEWS 12

الملحق رقم (3-5): خريطة الموقع الجغرافي لولاية ادرار

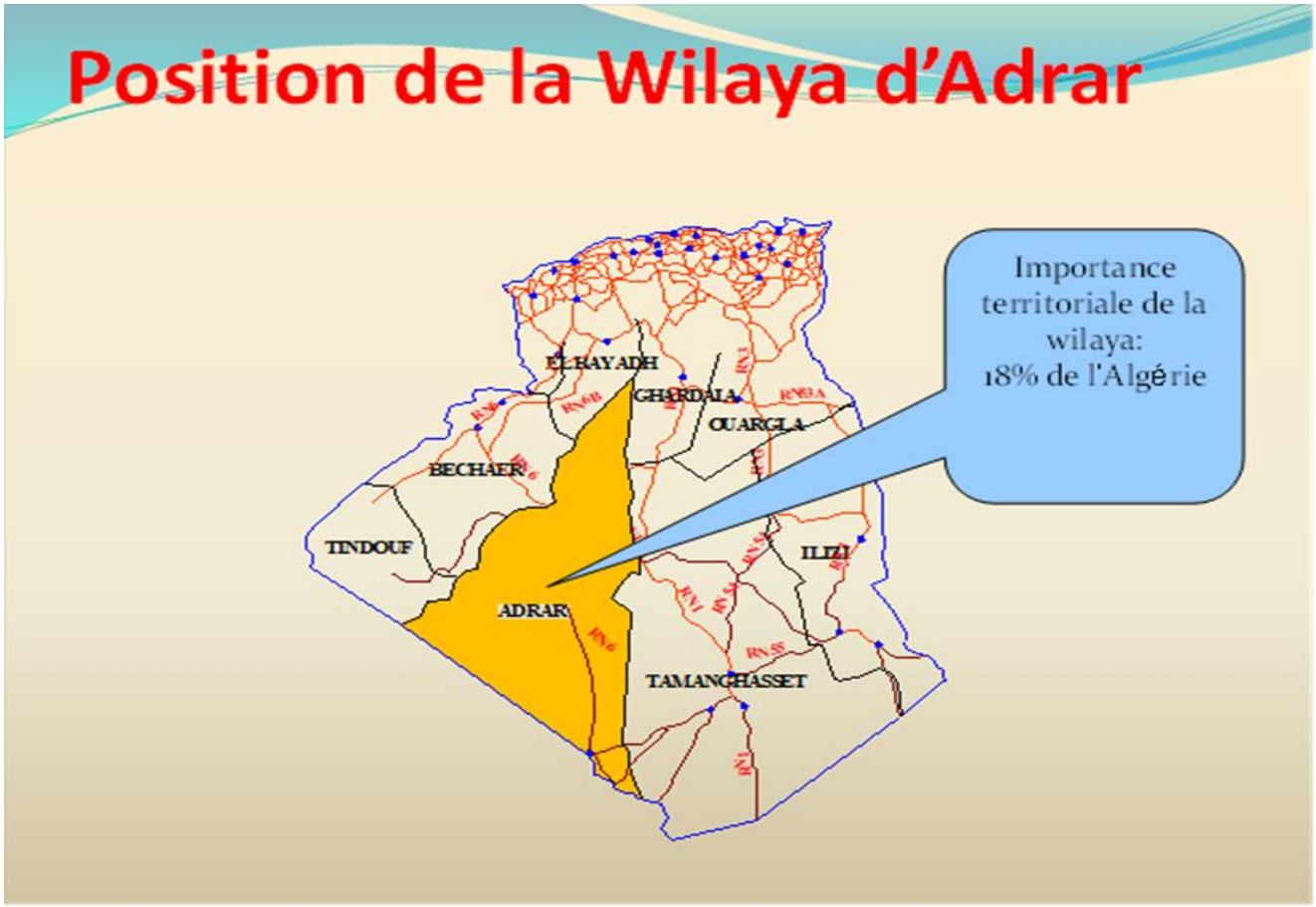

المصدر:

- DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR, ANNUAIRE STATISTIQUES ANNEE 2019, ADRAR (ALGERIE), Juin 2019, P04

الملحق رقم (3-6): خريطة الحدود الإدارية لولاية ادرار

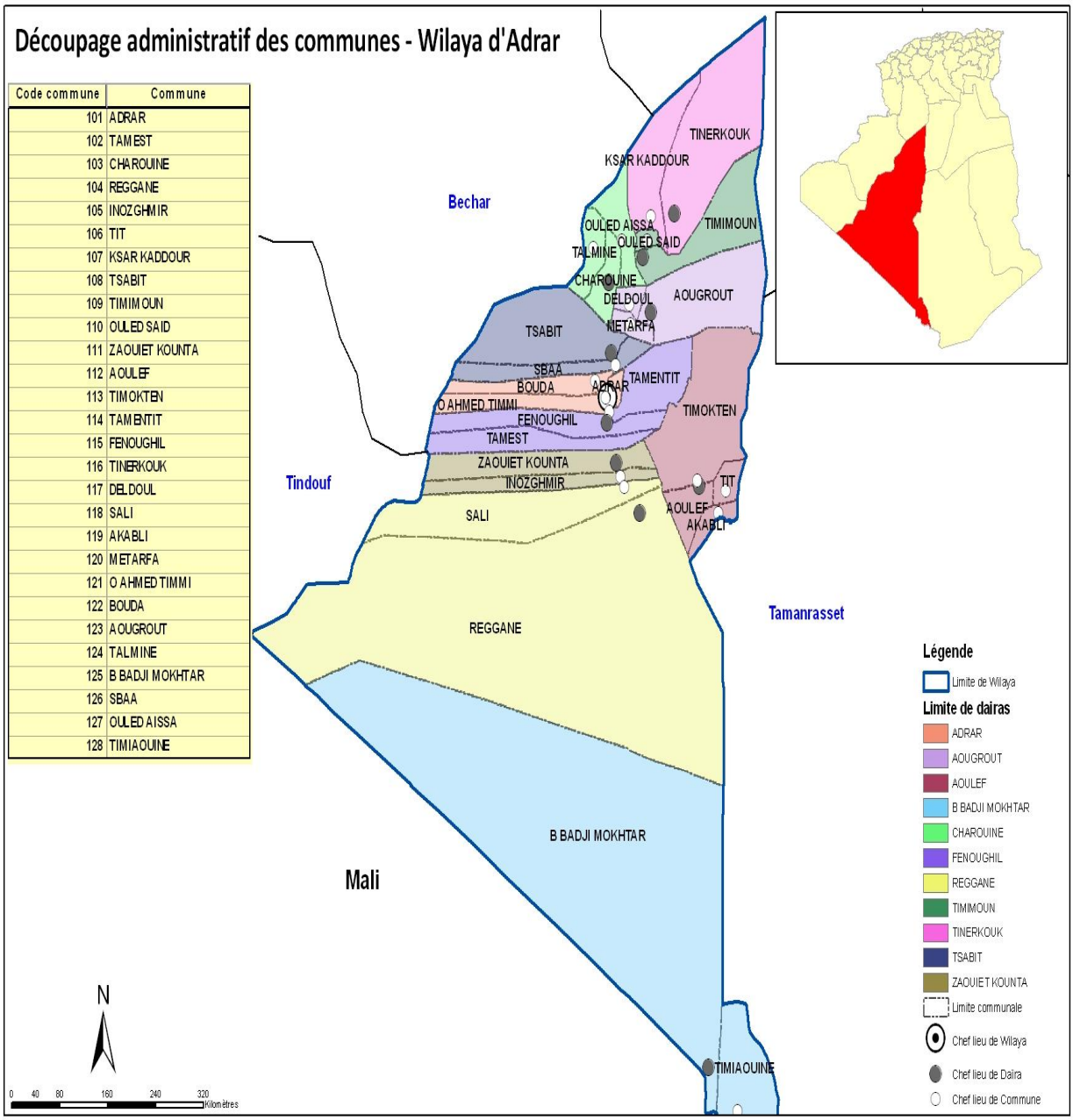

المصدر :

- DIRECTION DE LA PROGRAMMATION ET DU SUIVI BUDGETAIRE DE LA WILAYA D'ADRAR, ANNUAIRE STATISTIQUES ANNEE 2019, ADRAR (ALGERIE), Juin 2019, P05

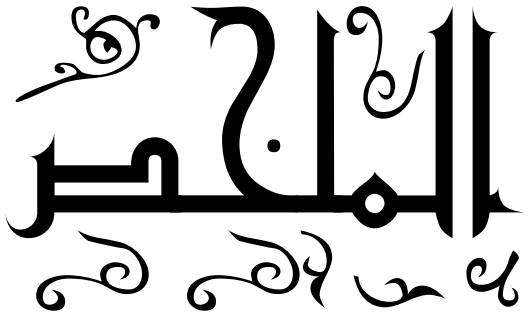
المنجد

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى لمعرفة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اتحسين مؤشرات سوق العمل الوطني والمحلي ، حيث تم تقدير النموذج المعبر عن هذه العلاقة بأخذ بيانات سنوية عن الجزائر خلال الفترة(**1991 – 2020**)، وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) للتعبير عن أثر واتجاه العلاقات"الطردي والعكسي"بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات سوق العمل على المستوى الوطني (الجزائر) .

وفي نفس السياق تم التطرق لمعرفة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل على المستوى المحلي(ادرار). وخلصت النتائج إلى أنه حسب :

النموذج الأول (1):

-SRMT في الفترة t وجود علاقة طردية مع معدل التشغيل EP

-SRMT في الفترة t−4 وجود علاقة عكسية مع معدل التشغيل EP

- اما XM وCIP ليس لهم تأثير معنوي على معدل التشغيل EP

النموذج الثاني (2):

-وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة .

-الدراسة المحلية :

-لايتلاءم طلب على العمل من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة في ولاية ادرار مع عرض العمل للقوة العاملة العاطلة عن العمل، وبذلك يتضح أن مساهمة تدفقات الاستثمارالاجنبي المباشر لولاية ادرار تبقى ضيئلة جداً لغرض تحسين مؤشرات سوق العمل المحلي.

كلمات المفتاحية: استثمار اجنبي مباشر، سوق العمل، الجزائر، ادرار، طلب على العمل، عرض العمل. القوة العاملة.

تصنيفات JEL: J23، J20 .

Abstract

This study aimed to find out the contribution of foreign direct investment flows in improving the indicators of the national and local labor market. (ARDL) to express the impact and direction of the "positive and inverse" relations between foreign direct investment flows and labor market indicators at the national level (Algeria).

In the same context, the contribution of foreign direct investment flows to the labor market at the local level was discussed (Adrar).

The results concluded that, according to:

The first form (1):

SRMT- in the period t there is a positive relationship with the operating rate EP

SRMT- in the t-4 period has an inverse relationship with EP playback rate

- Either XM and CIP had no significant effect on the EP rate

The second form (2):

There is an inverse relationship between foreign direct investment and unemployment rates.

Local study:

- The demand for work by foreign companies investing in the state of Adrar does not match the job offer of the unemployed workforce, and thus it is clear that the contribution of foreign direct investment flows to the state of Adrar remains very small for the purpose of improving the indicators of the local labor market.

Key words : direct foreign investment, Labor market, Algeria, Adrar, Labor Demand , Labor Supply, investment, Labor Fore ,

JEL Classification Codes : J23, J20